رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2193) لسنة (2019)
الرقم الدولي للنسخة الورقية ISSN : (7181 - 2706)
للنسخة الإلكترونية E-ISSN: (1170-2707)

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الإسراء الجامعة

مجلة
كلية الاسراء الجامعة
للعلوم الاجتماعية والإنسانية

دورية محكمة شاملة

تصدر عن كلية الاسراء الجامعة

المجلد (2) العدد (1)
لسنة 2020

مجلة كلية الإسراء الجامعة

للعلوم الاجتماعية والإنسانية

مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية الإسراء الجامعة

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2193) لسنة (2019)
الرقم الدولي للنسخة الورقية (ISSN: 2706 - 7181)
الرقم الدولي للنسخة الإلكترونية (E-ISSN: 2707-1170)

المجلد الثاني ـ العدد الأول ـ لسنة 2020

رئيس هيئة التحرير

- **أ. م. د. عبد الرزاق جبر الماجدي**.....عميد كلية الاسراء الجامعة

مدير التحرير

- **أ. م. د. اكرم علي عنبر**..... م. عميد كلية الاسراء الجامعة لشؤون الطلبة

هيئة التحرير

- **أ. د. موسى عزيز الموسوي**.....مستشار وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
- **أ. د. مصطفى خطاب**..... المنظمة العربية للعلوم الادارية
- **أ. د. سامي محمد**..... جامعة الزرقاء الاردنية
- **أ. د. حسن ناجي محمود**.....الجامعة التقنية الوسطى
- **أ. د. مالك يوسف المطلبي**.....كلية الاسراء الجامعة
- **أ. د. منير فخري صالح**.....الجامعة التقنية الوسطى
- **أ. م. د. عبد الناصر علك حافظ**.....وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
- **أ. م. د. يوسف دولاب يوسف**.....كلية الاسراء الجامعة
- **أ. م. د. جاسم مشتت دواي**.....كلية الاسراء الجامعة
- **أ. م. د. وفاء عدنان حميد**.....جامعة بغداد
- **م. د. أياد احمد الطويل**.....كلية الاسراء الجامعة

المراجعة اللغوية

- **أ. د. غالب فيصل المطلبي**.....كلية الاسراء الجامعة
- **أ. د. سعد فاضل الحسني**.....كلية الاسراء الجامعة

السلامة الفكرية

- **أ. م. د. اكرم علي عنبر** .....كلية الاسراء الجامعة
- **م. م. السيد مجيد جابر محسن** .....كلية الاسراء الجامعة

المسؤول المالي

- **السيد بشار قاسم تعيب** .....كلية الاسراء الجامعة

تعليمات النشر
في مجلة كلية الإسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية

- تصدر كلية الاسراء الجامعة (مجلة كلية الاسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والانسانية) في مجلد سنوي يضم عددين.
- تقوم المجلة بنشر البحوث العلمية للباحثين في تخصصات العلوم الاجتماعية والانسانية التالية
  - علوم القانون و الادارة و المحاسبة
  - العلوم الانسانية و التربوية
  - التربية البدنية و العلوم الرياضية
- يشترط في البحث المقدم للنشر أن لا يكون قد نشر أو أرسل لجهة اخرى للنشر.
تخضع البحوث المقدمة للنشر في المجلة للتقييم حسب الاصول العلمية المتبعة من قبل اثنين من المختصين في موضوع البحث ومن ذوي الكفاءة، وقد يستشار بثالث عند الضرورة مع حجب أسماء المقيمين عند ارسال الملاحظات للباحثين.
- يلتزم الباحث باجراء جميع التعديلات التي يراها المقيمين ضرورية ويرفض البحث اذا اتفق المقيمين على رفضه , أو رفض من احدهما وتعديلات جوهرية من الاخر , أو تعديلات جوهرية من كلا المقيمين.
- يلتزم الباحث عند النشر في هذه المجلة بمليء استمارة التعهد الخاص يبين فيها ملكيته الفكرية للبحث وعدم نشره سابقا في اي مجلة علمية او مؤتمر علمي.
- تخضع البحوث المقدمة للنشر لتحديد نسبة الاستلال (الانتحال) Plagiarism باستعمال برنامج Turnitin.
- يعرض البحث قبل النشر للتدقيق من قبل مقيّم لغوي (اللغة العربية واللغة الانكليزية) ويجب على الباحث الالتزام بهذه التعديلات.
- تلتزم المجلة بسياسة نشر تعكس التزامها بأخلاقيات البحث العلمي وبنود لجنة أخلاقيات النشر Committee of Publication Ethics

- تلتزم المجلة بجميع الضوابط الصادرة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير الخاصة بالمجلات العلمية.
- تحتفظ هيئة التحرير بحقها باجراء التعديلات الشكلية واللغوية اللازمة.
- تحتفظ هيئة التحرير بحقها في عدم نشر أي بحث دون ابداء الاسباب وتعتبر قراراتها نهائية.
- لا ترد البحوث لا صحابها سواء قبلت للنشر او لم تقبل.
- يزود صاحب البحث بنسخة ورقية واحدة من العدد الذي نشر فيه بحثه.

شروط النشر

1. يطبع البحث بواسطة الحاسوب بمسافات مفردة بين الاسطر وبحجم خط 12 ونوع (Simplified Arabic), اما العنوان باللغتين العربية والانكليزية فيكون بحجم خط 14 شريطة الا يزيد عدد صفحاته عن 15 صفحة بما في ذلك الجداول والاشكال والمراجع وعلى وجه واحد على ورق قياس A4 مع ترك هامش في حدود 2 سم من الاعلى والاسفل وهامش بحدود 3 سم من الجانبين الايمن والايسر.
2. لا يفضل نشر البحوث من قبل رئيس واعضاء هيئة التحرير في المجلة سواء كان البحث منفردا او مشتركاً
3. يقدم البحث بثلاث نسخ ورقية ونسخة الكترونية بعد قبول البحث للنشر، يسلم البحث بشكله النهائي مطبوعا بنظام العمودين بمسافة منتظمة لكافة الصفحات عدا الصفحة الاولى التي تتضمن خلاصتي البحث باللغتين العربية والانكليزية وعلى قرص مرن CD ببرنامج Microsoft /2010Word.
4. تقبل البحوث باللغتين العربية و الانكليزية ويفضل كتابة البحث باللغة الانكليزية.

دليل المؤلف Author Guidelines

ادناه الشروط والمتطلبات الواجب مراعاتها من قبل الباحث للنشر في هذه المجلة بشرط أن لا يكون البحث قد نشر أو سينشر في أية مجلة علمية أخرى ولم يمضِ على انجازه اكثر من أربع سنوات.

1. يجب ان يكون عنوان البحث موجزاً قدر الامكان ومعبر عن البحث.
2. اسماء الباحثين: تكتب اسماء الباحثين وعناوين عملهم بصورة واضحة مع البريد الالكتروني للباحث الاول.

3. يجب ان يتضمن المستخلص موجزاً واضحاً عن البحث مكون من 250- 300 كلمة ويتبع المستخلص اسماء وعناوين الباحثين ويكتب بقطعة واحدة مستمرة بدون فقرات.
4. المقدمة: وتتضمن مراجعة المعلومات وثيقة الصلة بموضوع البحث الموجودة في المصادر العلمية وتنتهي المقدمة باهداف الدراسة وأساسها المنطقي.
5. المواد وطرائق العمل: تذكر طرائق العمل بشكل مفصل ان كانت جديدة اما اذا كانت منشورة فتذكر بشكل مختصر مع الاشارة للمصدر وتستعمل وحدات النظام العالمي (System International of Units (S.I.Us
6. النتائج والمناقشة: تعرض بشكل موجز وهادف وبنظام متوالي وتعرض النتائج بافضل صورة معبرة وتوضع الجداول والاشكال في أماكنها المخصصة بعد الاشارة إليها في النتائج.
7. يستعمل نظام الارقام العربية وهكذا في البحوث المرسلة للنشر وتمثل مناقشة النتائج تعبيراً موجزاً عن النتائج وتفسيراتها.
8. تكون كتابة المصدر في القائمة متضمنة الآتي: اسم او أسماء الباحثين , سنة النشر وعنوان البحث كاملاً واسم المجلة ورقم المجلد والعدد وعدد الصفحات , مثال:
علي, مروة محمود (2018), تأثير تمرينات خاصة في تطوير الرشاقة للاعبين الشباب بسلاح الشيش بالمبارزة. مجلة كلية الاسراء الجامعة. المجلد 1 \ العدد 1 , 73-103.
9. المستخلص الانكليزي يجب أن يكون وافياً ومعبراً عن البحث بصورة دقيقة وليس بالضرورة ان يكون ترجمة حرفية للمستخلص العربي.

دليل المقيّم Reviewer Guidelines

أدناه الشروط والمتطلبات الواجب مراعاتها من قبل المقيم للبحوث المرسلة للنشر في هذه المجلة

1. ملأ استمارة التقويم المرسلة رفقة البحث المطلوب تقييمه بشكل دقيق وعدم ترك أي فقرة بدون اجابة.
2. على المقيّم التاكد من تطابق وتوافق عنوان البحث باللغتين العربية والانكليزية وفي حالة عدم تطابقهما اقتراح العنوان البديل.

3. أن يبين المقيّم هل ان الجداول والاشكال التخطيطية الموجودة في البحث وافية ومعبرة.
4. أن يبين المقيّم هل ان الباحث اتبع الاسلوب الإحصائي الصحيح.
5. أن يوضح المقيّم هل ان مناقشة النتائج كانت كافية ومنطقية.
6. على المقيّم تحديد مدى استخدام الباحث للمراجع العلمية الرصينة وحداثتها.
7. أن يؤشر المقيّم بشكل واضح على واحد من ثلاث اختيارات وهي:
- البحث صالح للنشر بدون تعديلات.
- البحث صالح للنشر بعد اجراء التعديلات.
- البحث غير صالح للنشر.
8. يجب أن يوضح المقيّم بورقة منفصلة ما هي التعديلات الأساسية التي يقترحها لغرض قبول البحث.
9. للمقيّم حق طلب إعادة البحث إليه بعد إجراء التعديلات المطلوبة للتأكد من التزام الباحث بها.
10. على المقيّم تسجيل اسمه ودرجته العلمية وعنوانه وتاريخ اجراء التقييم مع التوقيع على استمارة التقييم المرسلة له رفقه البحث المرسل له للتقييم.

المصادر

1. يستخدم النظام القياسي الدولي للوحدات (SI) ويمكن استعمال مختصرات المصطلحات العلمية المعتمدة عالميا على ان تكتب بشكل كامل اول مرة ترد في النص.
2. ترقم الجداول والاشكال على التوالي حسب ورودها في البحث وتزود بعناوين دالة على مضمون الجدول او الشكل ويشار الى كل منها بالتسلسل نفسه في متن البحث.
3. تكتب الاسماء العلمية (اللاتينية) للنباتات والحيوانات وغيرها بحروف مائلة لتمييزها عن باقي النص وتسمى اسماء المواد الكيمياوية (المبيدات، الادوية..... الخ) بأسمائها العلمية وليست التجارية.
4. يشار الى المصادر في متن البحث كما يلي:

اللقب او الاسم الثالث للمؤلف والسنة اذا كان البحث بإسم باحث واحد، واذا كان مؤلفين فيذكران والسنة واذا كانوا ثلاثة فاكثر فيذكر اسم الاول واخرون والسنة.

5. ترتب المصادر حسب الصيغة العالمية (APA) وكما بالامثلة المذكورة:

أ. بحث في مجلة.

اسم الباحث أو الباحثون، (السنة)، عنوان البحث، اسم المجلة، المجلد، العدد و صفحتي البدء والانتهاء للبحث.

ب. كتب.

اسم المؤلف أو المؤلفون، (السنة) عنوان الكتاب، الطبعة، دار النشر وعدد الصفحات.

ج. الرسائل والاطاريح الجامعية.

اسم الباحث، (السنة)، عنوان الرسالة او الاطروحة، العنوان (الكلية والجامعة) وعدد الصفحات.

د. بحث في وقائع مؤتمر او ندوة علمية.

اسم الباحث أو الباحثون، (السنة)، عنوان البحث، اسم المؤتمر او الندوة العلمية، مكان الانعقاد، صفحتي البدء والانتهاء للبحث.

ترسل البحوث الى مجلة كلية الاسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والانسانية على العنوان الاتي:

كلية الاسراء الجامعة – قسم التوثيق والنشر

بغداد / العراق

البريد الالكتروني:

al-esraajournal@esraa.edu.iq

(تعهد الملكية الفكرية)

إني الباحث ..... صاحب البحث الموسوم (.....)

اتعهد بان البحث قد انجز من قبلي ولم ينشر في مجلة اخرى في داخل وخارج العراق وارغب بنشره في مجلة (**مجلة كلية الاسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والانسانية**) في كلية الاسراء الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

(تعهد نقل حقوق الطبع والتوزيع)

اني الباحث ..... صاحب البحث الموسوم (.....)

اتعهد بنقل حقوق الطبع والتوزيع والنشر الى مجلة(**مجلة كلية الاسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والانسانية**) في كلية الاسراء الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

المحتويات

تعليمات النشر في مجلة كلية الاسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية..... 5

توظيف برامج تطوير الموارد البشرية في دعم برامج التنمية المستدامة

أ.م. حسين وليد حسين 13

تشخيص واقع تطبيق نظام ادارة الصحة والسلامة المهنية ISO 45001:2018

دراسة حالة في مستشفى الرافدين الاهلية

م.م. علي مضر عبد الباقي البكري / م.م. هدى عدنان توفيق الركابي..... 39

أزمة بناء الدولة الوطنية في العراق في ظل دستور عام 2005

م. م. سعد ماجد عبد الحسين العزاوي..... 73

دور البنك المركزي في تحقيق النمو الاقتصادي

في ظل نظام الصرف العراقي للمدة (2004 – 2017)

أ.م.د. مصطفى كامل رشيد / الباحثة نجلة شمعون شيلمون..... 99

الجوانب الاقتصادية للأمارة الطاهرية والصفارية

أ.م. د. وفاء عدنان حميد / أ. م. حيدر خضير مراد..... 131

المعالجة الصحفية لتظاهرات تشرين السلمية في العراق 2019

(دراسة تحليلية للصحف العربية الالكترونية)

أ. م. د. أيسر خليل ابراهيم..... 155

توظيف برامج تطوير الموارد البشرية في دعم برامج التنمية المستدامة

أ.م. حسين وليد حسين

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي , بغداد – العراق

Employing Improvement Programs for Human Resource in Support of Sustainable Development Programs

Assistant Professor. Hussein Waleed Hussein

Ministry of Higher Education and Scientific Research, Baghdad – Iraq

hussainsmart431@yahoo.com

المستخلص

يهدف هذا البحث الى تشخيص الدور الذي تمارسه ممارسات تطوير الموارد البشرية في التنمية المستدامة، من خلال تنمية قدرات ومهارات ومعارف الموارد البشرية على استثمار الموارد المتاحة لدى المنظمة وبشكل خاص النادرة منها، لضمان استمراريتها وعدم تلاشيها في الوقت الحاضر او اندثارها، وقد اشارت مشكلة البحث الى قلة الاهتمام بدعم هذه البرامج التطويرية لعدم معرفه اهميتها في التنمية المستدامة، وعليه تبرز مشكلة البحث في تقديم مجموعة من الحلول التي من شانها معالجة المشكلات التي تعيق المعرفة في هذا المجال، ولتحقيق الاهداف الرئيسة للبحث اعتمد الباحث المنهج الوصفي، اذ تم توزيع الاستبانة على عدد من العاملين في شركة اسياسيل للاتصالات، وباستخدام البرنامج الاحصائية الجاهز (SPSS) تم ادخال ومعالجة البيانات، ومن ابرز النتائج التي توصل اليها البحث هو ان ممارسات تطوير الموارد البشرية ترتبط وتؤثر معنوية في التنمية المستدامة، وعليه تم قبول الفرضيتين الخاصة بهذا البحث، ومن ثم فقد اوصى الباحث بضرورة الاطلاع على تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال ونقلها للبيئة العراقية للارتقاء بمستويات الوعي والمعرفة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: تطوير الموارد البشرية، التنمية المستدامة، الجوانب الاقتصادية، الجوانب الاجتماعية، الجوانب البيئية، المنظمة.

Abstract

This research aims to diagnose the role played by human resources development practices in sustainable development, through the development of human resources capabilities, skills and knowledge to invest the resources available to the Organization, especially rare ones, to ensure continuity and not fade at the present time or extinction. Lack of interest in supporting these development programs because they do not know their importance in sustainable development, and therefore the problem of research emerges in the provision of a range of solutions that would address the problems that hinder knowledge in this area, and to achieve the main objectives of the research adopted the approach Descriptive, where the questionnaire was distributed to a number of employees of Asiacell Communications, and using the Statistical Reqady Program (SPSS) was entered and processed data, and the main findings of the research is that human resources development practices are linked and significantly affect the sustainable development, and therefore was accepted The two hypotheses of this research, and therefore recommended that the researcher need to see the experiences of developed countries in this area and transfer to the Iraqi environment to raise the levels of awareness and knowledge in this area.

Keywords: Human Resources Development, Sustainable Development, Economic Aspects, Social Aspects, Environmental Aspects, Organization.

المقدمة

تسهم ممارسات تطوير الموارد البشرية في بناء كوادر بشرية ذات امكانيات معرفية وذهنية وبدنية ضخمة صديقة للبيئة، تساعد منظماتهم على تنفيذ الانشطة والمهام المناطة بها بأفضل شكل ممكن، بشكل خاص تلك ذات العلاقة بعمليات الابتكار والابداع التي تسهم في تعزيز قدرتها التنافسية واستدامتها لأطول فترة ممكنة، كما ان تطوير الموارد البشرية لا تقتصر اثاره على المنظمة فقط، وانما تمتد لتشمل المجتمع ككل، اذ يمثل التنمية المستدامة العملية التي يتم من خلالها تحقيق العدالة في استهلاك الموارد بين الاجيال الحالية والمستقبلية، بشكل الذي يضمن تحقيق الرفاهية للمجتمع بشكل متساوي بين الأجيال المختلفة، فضلاً عن استدامة الحالة الاقتصادية والبيئية لأطول فترة ممكنة. ومن هنا تبلورت فكرة البحث للتعرف على كيفية توضيح ممارسات تطوير الموارد البشرية في تعزيز التنمية المستدامة، ولتوضيح هذه الفكرة تم تقسيم البحث الى اربعة محاور، تمثل الاول في توضيح منهجية البحث ومناقشة بعض الجهود للباحثين السابقين، اما المحور الثاني فخصص لتوضيح المفاهيم النظرية الخاصة بمتغيرات البحث وابعاده الفرعية، وتم تشخيص واقع المتغيرات التي تضمنها البحث واهميتها في المحور الثالث، واخيراً خصص المحور الرابع لمناقشة اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها مع عرض اهم توصيات البحث.

المحور الاول: منهجية البحث ودراسات سابقة

اولاً: منهجية البحث:

يحاول الباحث التعرف على مشكلة البحث وتشخيص اهميته واهدافه في هذا المحور، مع توضيح فكرته الرئيسة من خلال مخطط البحث وفرضياته، مع الاشارة الى ادوات جمع وتحليل البيانات وعرض اهم خصائص عينة البحث، وكما يأتي:

اولا 1-: مشكلة البحث

تشكل ممارسات تطوير الموارد البشرية الركيزة الاساسية لتحسين مقدرات وكفاءات الموارد البشرية، وتهيئتهم لمواجهة الاحتياجات الوظيفية المستقبلية بشكل اكثر كفاءة، كما تمثل التنمية المستدامة الاداة التي يمكن من خلالها تحقيق العدالة في استغلال الموارد المتاحة بين الاجيال المختلفة داخل وخارج المنظمات. ورغم هذه الاهمية هناك قصور واضحة في كيفية توظيف ممارسات تطوير الموارد البشرية لتعميق الوعي والاهتمام لدى العاملين في المنظمة المبحوثة بأهمية الحفاظ على الموارد المتاحة لديهم في الوقت الحاضر لتحقيق اهدافهم واهداف زملاءهم في المستقبل، من خلال الحافظ عليها وتعززيها بشكل مستمر، وعليه يمكن تلخيص مشكلة البحث في عدم اهتمام المنظمة المبحوثة باستثمار ممارسات تطوير الموارد البشرية لتحقيق التنمية المستدامة الخاصة بها، ويمكن ان تثار التساؤلات الاتية من هذه المشكلة:

1. هل يوعي وعي لدى المنظمة المبحوثة بأهمية استثمار ممارسات تطوير الموارد البشرية.
2. هل يوعي وعي لدى المنظمة المبحوثة بأهمية تحقيق التنمية المستدامة.
3. ما هو مستوى اهتمام المنظمة المبحوثة بتوظيف ممارسات تطوير الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة.

اولا – 2: اهمية البحث

تبرز اهمية البحث في اهمية المتغيرات التي يقوم بدراستها وتشخيص العلاقة بينها، والتي تشكل احدى التوجهات المعاصرة لمساعدة المنظمة على الاستمرار في العمل مع المحافظة على النجاحات الخاصة بها، فضلاً عن سعي الباحث لتقديم مجموعة من الحلول التي من شانها معالجة المشكلات التي تواجه المنظمة المبحوثة في هذا المجال، من خلال القيام بإجراء دراسة استطلاعية للعاملين فيها، باستخدام المقاييس الجاهزة بعد تكيفها لتلائم البيئة العراقية، ومن ثم وضع مجموعة من الآليات والاجراءات التي من شانها الارتقاء بالواقع التطبيق لهذه المتغيرات.

اولا – 3: اهداف البحث

يسعى البحث الى تحقيق جملة اهداف اهمها الاتي:

1. مناقشة مجموعة من التوجهات الفلسفية النظرية الخاصة بمتغيرات البحث.
2. التعرف على الاهمية النسبية للتنمية المستدامة وواقعها في المنظمة المبحوثة.
3. التعرف على الاهمية النسبية لتطوير الموارد البشرية وواقعها في المنظمة المبحوثة.
4. تحليل علاقة تطوير الموارد البشرية بتحقيق التنمية المستدامة في المنظمة المبحوثة.
5. تقديم مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تعزز المعرفة في المجال المبحوث.

اولا – 4: نموذج البحث

يلخص نموذج البحث فكرته الرئيسة التي توضح كيفية تحقيق التنمية المستدامة (المتغير الاستجابي)، من خلال تفعيل برامج تطوير الموارد البشرية (المتغير التفسيري) وكما يأتي:

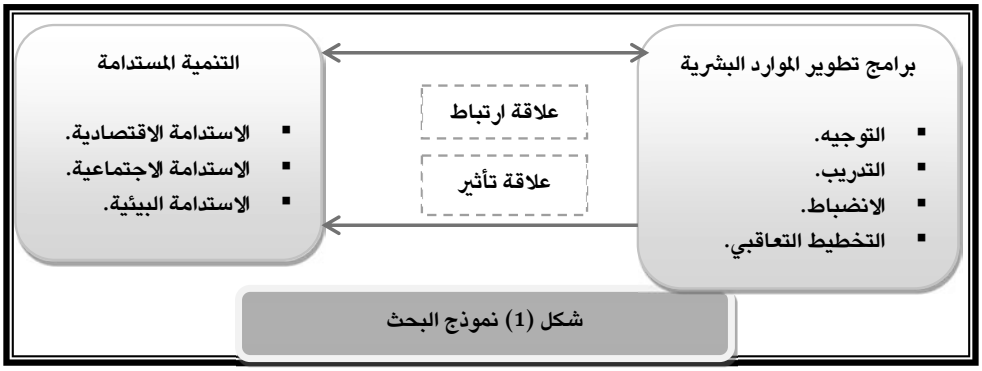

شكل (1) نموذج البحث

اولاً – 5: فرضيات البحث

تضمن البحث الحالي فرضيتان رئيسيتان وهي:

1. الفرضية الاولى: (توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائيا بين برامج تطوير الموارد البشرية والتنمية المستدامة في المنظمة المبحوثة).
2. الفرضية الثانية: (توجد علاقة معنوية إحصائية بين برامج تطوير الموارد البشرية والتنمية المستدامة في المنظمة المبحوثة).

اولاً – 6: ادوات البحث

استخدم الباحث المنهج الوصفي لكونه يتلاءم مع اغراض البحث، اذ قام بأعداد استبانة تتضمن مجموعة من الفقرات تعكس الابعاد الفرعية والمتغيرات الرئيسة التي تضمنها البحث، وقد اعتمد المقاييس الخاصة بـ (Uddin , 2016) في اعداد الجزء الخاص بتطوير الموارد البشرية، في حين اعتمد افكار (Barbier & Burgess , 2017) لأعداد الجزء الخاص بالتنمية المستدامة. وقد قام الباحث بأجراء اختبارات الصدق والثبات للاستبانة، من خلال عرضها على (8) محكمين في مجال ادارة الاعمال، وقد حققت نسبه اتفاق بلغت (93%) وهي نسبة ممتازة، بعد حذف وتعديل بعض فقراتها، وزعت استمارة الاستبانة على عينة تألفت من (17) فرداً وبعد (20) يوما تم اعادة توزيعها عليهم، وقد تم اجراء تحليل (؟) وقد حققت نسبة (87%) وهذا يعطي مؤشراً واضحاً بان الاستبانة تعطي

نفس النتائج اذا ما تم توزيعها في فترات مختلفة لذات العينة. ولتحليل البيانات استخدم البرنامج الاحصائي الجاهز (SPSS) في ادخال ومعالجة البيانات، باستخدام مجموعة من الادوات الاحصائية المشار اليها في المحور الثالث للبحث.

اولاً – 7: مجتمع وعينة البحث

تم اختيار قطاع الاتصالات كميدان رئيس للتطبيق، اذ تم اختيار شركة اسيا سيل للاتصالات لكونها احدى الشركات الرائدة في العراق والتي تمكنت من تحقيق العديد من النجاحات والتوسع في عملياتها، رغم الظروف الاستثنائية التي مر بها البلد، اما عينة البحث فقد تألف من (143) فرداً من العاملين في الشركة والتي تم اختيارها بطريقة العينة العشوائية البسيطة والتي تعطي نفس الفرصة لكافة افراد المجتمع للظهور ضمن عينة البحث، ومن ابرز خصائص العينة المبحوثة هو ان نسبة الاناث كانت اعلى اذ بلغت (67%) مقابل (33%) للذكور، وان جميع افراد عينة البحث هم من حملة الشهادة الجامعية البكالوريوس والتي شكلت (91%) وحملة الشهادات الجامعية العليا بلغت (9%)، فضلاً عن ان معظم افراد العينة المبحوثة لديهم خدمة تجاوزت (10) سنوات ومن ثم فان ذلك يسهم في مساعدة الباحث على تحقيق الاهداف المتوخاة من بحثه، من خلال تعزيز القناعة والمعرفة عند افراد عينة البحث للإجابة على فقرات الاستبانة.

ثانياً: دراسات سابقة:

يحاول الباحث في هذه الفقرة عرض ومناقشة بعض الجهود للباحثين السابقة، ذات العلاقة بالمتغيرات المبحوثة، لتعميق وعيهم بأهمية دراستها وبغض النظر عن اختلاف الفترات الزمنية، ومن ثم الاقتناع بموضعهم وتعزيز قدرتهم على بناء البداية الصحيحة لبحثهم، فضلاً عن التعرف على اهم المفردات التي يمكن الاستناد اليها في مناقشة الاطر الفلسفية للبحث، وكيفية عرض وتفسير البيانات في جانبها التطبيقي، ومن ابرز هذه الدراسات الاتي:

1 – دراسة (الثويني، 2007)

اثر الثقافة التنظيمية على تطوير الموارد البشرية

سعت هذه الدراسة الى تشخيص تأثير الثقافة التنظيمية في تطوير الموارد البشرية، وقد اعتمدت الاستبانة في جمع البيانات والتي تم توزيعها على مدراء الادارات في المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، وبعد معالجة البيانات تم التوصل الى الانماط الثقافية السائدة في المنظمة المبحوثة تمارس دور مهم في تطوير الموارد البشرية من خلال تأثيرها على دافعيتهم والحوافز الخاصة بها، وعليه وصت بضرورة الاهتمام بالمتغيرات المبحوثة وتعزيز العلاقة التكاملية بينهما لعلاقتهم المباشرة بأداء المنظمة ككل.

2 – دراسة (حسيني، 2014)

ابعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع التنمية المحلية ومدى الكفاءة في تفعيل وتجسيد البرامج والمشاريع التنموية لتحقيق التنمية المستدامة على الامد الطويل، وقد اعتمد الباحث اسلوب دراسة الحالة في الجانب التطبيقي من خلال مراجعه اسهامات البرامج التنموية في بلدية الجيرة، من عام 2012 لغاية 2014، تم التوصل الى عدد من النتائج ابرزها وجود مجموعة من التحديات التي تقف امام الاستثمار في المشاريع التنموية الامر الذي اضعف قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة، وعليه اوصت بضرورة توفير الامكانيات اللامة لتفعيل دور القطاعات كافة في تحقيق هذه التنمية وبشكل شامل.

3 – دراسة (Uddin , 2016)

تأثير ممارسات تطوير الموارد البشرية على الفاعلية التنظيمية

حاولت هذه الدراسة التعرف على الدور الذي يمارسه تطوير الموارد البشرية في الفاعلية التنظيمية، وبعد مراجعة مجموعة من البيانات التاريخية لعدد من المنظمات التجارية الامريكية، توصلت الدراسة بان تطوير الموارد البشرية يمارس دور مهم في تحقيق الفاعلية التنظيمية من خلال دوره في تحسين الانتاجية والربحية وتخفيض

تكاليفها، فضلاً عن دوره في تحسين صورتها وسمعتها لزيادة رضا زبائنها، وعليه اوصت بضرورة زيادة الاستثمار في تطوير الموارد البشرية لأهميته في مساعدة المنظمة على تحقيق الفاعلية الخاصة بتحقيق اهدافها واستدامة ميزتها التنافسية لأطول فترة ممكنة.

4 – دراسة (Barbier and Burgess , 2017)

اهداف التنمية المستدامة ومدخل النظم لتحقيق الاستدامة

سعت هذه الدراسة الى استكشاف العلاقة بين منهج الانظمة للاستدامة وبين الاهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة التي تم تحديدها من قبل الامم المتحدة عام 2015، وقد اعتمد المنهج الكمي في الجانب التطبيقي للبحث، اذ تم الحصول على بياناته من خلال مراجعة الدليل الخاصة ببعض الشركات في المملكة المتحدة، وبعد معالجتها تم التوصل الى عدد من النتائج ابرزها، بان هناك ثلاثة مكونات للأنظمة الخاصة بالاستدامة وهي الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية تمارس دور مهم في تحقيق اهداف الاستدامة السبعة عشر من خلال التفاعل والترابط فيما بينها، وعليه اوصت بضرورة الاستفادة من التأثيرات الايجابية لهذه الانظمة وتحقيق اهداف التنمية لترسيخ موقع المنظمة في البيئة التي تعمل ضمن حدودها.

5 – دراسة (محمد وعبد الغني، 2018)

العلاقة بين جودة التدريب باستخدام المواصفة الدولية (ISO–10015) وتطوير الموارد البشرية

حاولت هذه الدراسة التعرف على مستوى الاعتماد على تطبيق متطلبات المواصفة الدولية (ISO 10015)، في تفعيل البرامج التطويرية والتدريبية للموارد البشرية، لتحسين قدراتهم ومعارفهم بالشكل الذي يضمن الارتقاء بأداء منظمتهم، وقد اعتمدت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع بيانات البحث، والتي تم توزيعها على العاملين في (10) مراكز تدريبية تابعة لوزارة عراقية في محافظة بغداد، وبعد تحليل البيانات تم توصل البحث الى عدد من النتائج، عكست وجود قصور في تطبيق هذه المواصفة الامر الذي اضعف من قدرة البرامج التطويرية والتدريبية في تحقيق الاهداف المرجوة منها، وعليه اوصت بضرورة وضع آلية

عمل لضمان تضمن توظيف هذه المواصفة في البرامج التطويرية والتدريبية، لتحسين قدرات الموارد البشرية بالشكل الذي يتوافق مع المستجدات العالمية.

6 – دراسة (الزبيدي وحمزة، 2019)

دور ادارة الموارد البشرية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة

هدفت هذه الدراسة الى توضيح الدور الذي تمارسه الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة، وقد اعتمد المنهج الوصفي في جمع البيانات، وذلك باستخدام الاستبانة التي تم توزيعها على عينة قوامها (136) من العاملين في مدينة الامامين الكاظمين (ع) الطبية، وبعد تحليل البيانات تم تحديد ابرز النتائج بان ممارسات الموارد البشرية الخضراء تسهم معنوياً في تعميق التوجه نحو الحفاظ على البيئة وتحسين الخدمات التي تقدمها اليها المنظمة، وعليه اوصت بضرورة زيادة البرامج والدورات التي تعمق الوعي لدى مواردها البشرية بأهمية تحقيق التنمية المستدامة داخل المجتمع التي تعمل ضمنه المنظمة.

المحور الثاني: الجانب النظري

يحاول الباحث في هذا المحور مناقشة الركائز الفلسفية لتوجهات الباحثين النظرية، التي تم الاستناد اليها في كتابه الجانب النظري الخاص بهذا البحث وبقدر تعلق الامر بأهدافه الرئيسة، وكما في الفقرات الاتية:

اولا: برامج تطوير الموارد البشرية

واجه الباحث بعض التحديات في تحديد مفهوم دقيق لتطوير الموارد البشرية، بسبب تباين توجهات وآراء المهتمين بدراسته، اذ تم تعريفه بانه العملية التي يتم من خلالها مساعدة الموارد البشرية على اكتساب المعرفة والمهارات، اللازمة لتحسين قدرتهم على التحكم بسلوكياتهم ومواجهة كافة التحديات التي تواجههم في المستقبل (العزاوي والسوداني، 2012: 145)، وبذات الاتجاه تقريباً عرف بانه الانشطة التي تقوم بها ادارة الموارد البشرية، بهيئة مساعدة العاملين داخل المنظمة على التهيئة لتنفيذ الوظائف المختلفة في المستقبل (Okoye and Ezejiofor , 2013: 251)، وبالتركيز على دوره في بناء راس المال البشري عرف بانه كافة الانشطة والمهام التي تقوم بها المنظمة والتي تسهم بشكل راس في بناء راس المال البشري داخلها (Tomáš , 2014: 72). وبالتركيز على الجانب الدولي تم تعريف تطوير الموارد البشرية بانها الجهود المبذول من قبل المنظمة، لتهيئة الموارد البشرية للعمل في النطاق الدولي من خلال تهيئة من الناحية الثقافية والفنية وتزويدهم بالمعارف المطلوبة (Richman , 2015: 123)، اما على وفق المدخل الاستراتيجي تم تعريفه بانه العملية المستمرة التي تركز على رفع مستوى اداء الموارد البشرية، من خلال تزويدهم بالمهارات والقدرات التي يحتاجونها لتنفيذ وظائف المنظمة الحالية والمستقبلية (الموسوي والشبلاوي، 2016:42)، اما من الجانب السلوكي فقد عرف بانه عملية التعلم التي تسعى الى احداث التغييرات الايجابية في سلوكياتهم الموارد البشرية لتحسين الانتاجية الخاصة بهم (Okechukwu , 2017: 65). ومن جهة

اخرى تم تعريف تطوير الموارد البشرية بانه الجهود المخططة وغير المخططة التي تقوم بها المنظمة، بهيئة تنمية قدرات التعلم لدى مواردها البشرية ومن ثم مساعدتهم على نشر المعرفة فيما بينهم (Zarqan and Sukaini , 2017: 218)، ومن وجهة نظر ادارية استراتيجية عرف بانه عملية منهجية ومنظمة لتعزيز خبرة الموارد البشرية وتمكينهم لتحقيق الاهداف الاستراتيجية لمنظمتهم واهدافه في الوقت ذاته (Gnawali , 2018: 58). وبعد الاطلاع على التعريفات السابقة يمكن تعريف تطوير الموارد البشرية اجرائياً لأغراض هذا البعد بانها الجهود المخططة وغير المخططة التي تقوم بها المنظمة لتوجيه مواردها البشرية لتنفيذ الانشطة والمهام الخاصة بها من خلال تنفيذ سلسلة من البرامج التدريبية لتزويد بالمعارف والمهارات المطلوبة وتهيئة المسار الوظيفي الذي يضمن عملهم في الوظائف المستقبلية ذات المركز الاعلى، فضلاً عن اعتماد سلسلة من الاجراءات والقواعد لضمان انضباطهم في العمل. ومن الضروري الاشارة الى ان مسؤولية تطوير الموارد البشرية لا تقع على عاتق الادارة العليا فقط وانما يتوجب اسهام جميع العاملين في المنظمة في تنفيذها لضمان نجاحها وانتشار نتائجها في المستويات التنظيمية كافة (Kazakovs et al., 2015:235). وبالنسبة لاهمية تطوير الموارد البشرية فقد تمت الاشارة اليه باعتباره اهم مصادر الابداع والابتكار التي تقوم بها المنظمة، وذلك من خلال الدور الذي يمارسه في خلق وبناء راس المال البشري داخلها واستثماره بالكفاءة الممكنة (Tomáš , 2014: 73)، كم يسهم في مساعدة المنظمة على تلبية احتياجاتها المستقبلية من الموارد البشرية لتنفيذ الانشطة والمهام المتجددة التي تعتمدها لمواجهة المستجدات البيئية بالشكل الذي يساعدها على ضمان بقاءها واستمرارها في العمل (Okechukwu , 2017: 66). كما يهدف تطوير الموارد البشرية الى مساعدة الادارة على صياغة الاستراتيجية التي تتلاءم مع التوجهات الخاصة بها ومن ثم تهيئة البيئة الملائم لتنفيذها بالصورة المطلوبة (Richman , 2015: 123). وفيما يخص الابعاد التي يمكن الاعتماد عليها في دراسة تطور الموارد البشرية في المنظمات المعاصرة: البعد الاول (التوجيه): هي الجهود المبذولة من قبل المنظمة لتوجيه الموارد البشرية ومساعدتهم على فهم كيفية تنفيذ الانشطة والمهام المناطة بهم بصورة صحيحة وفي اطار بيئة عمل جديدة غير مألوفة سابقاً (العزاوي والسوداني، 2012: 146). البعد الثاني (التدريب) هي كافة

الجهود المخططة التي تقوم بها ادارة الموارد البشرية بهدف تزويد العاملين داخل المنظمة بكافة المعلومات التي تنمي مهاراتهم وقدراتهم ذات العلاقة بتنفيذ الانشطة والمهام المناطة بهم حالياً بالكفاءة المطلوبة، علماً ان هذه البرامج تشمل كل الموارد البشرية الجدد والحاليين (الموسوي و الشبلاوي، 2016:44). البعد الثالث (الانضباط): ويتمثل بكافة الادوات التي تعتمدها المنظمة للسيطرة على سلوكياتهم مواردها البشرية ومن ثم التحكم بادائهم من خلال وضع سلسلة من الاجراءات والقواعد والسياسات التي توجههم داخلها (Zarqan and Sukaini , 2017: 218). البعد الرابع (التخطيط التعاقبي): وهي العملية التي يمكن من خلالها تدريج الموارد البشرية داخل المنظمة للعمل في مراكز وظيفية مختلفة وبصورة عامودية لضمان الحصول على الشخص المناسب في الوقت والمكان المناسب مستقبلاً (Gnawali , 2018: 58). كما توجد مجموعة من التحديات التي من الممكن ان تعيق قدرة المنظمة على تطوير مواردها البشرية لعل من ابرزها: "ثقافة المنظمة، فرص الترقية المحدودة، موقف الادارة العليا، تحديد الاستدامة، تحدي التكنولوجية، تحديد الاستدامة" (الساعدي والربيعي، 2013: 178).

ثانياً: التنمية المستدامة

هناك صعوبة واضحة تواجه الباحثين والمهتمين عند محاولة تحديد مفهوم دقيق للتنمية المستدامة، وذلك لكونها احدى المرامي الاساسية التي تسعى العديد من الدول والمنظمات الى تحقيقها، كما انها تتضمن مجموعة من المجالات المتنوعة الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والبيئية، الامر الذي ادى الى تنوع توجهات وآراء المهتمين في هذا المجال (النعيمي واخرون، 2019: 303)، وقد عرفت بانها: " العملية التي يتفاعل من خلالها ثلاثة عناصر الموارد الطبيعية والموارد البشرية والمجال الاقتصادي، لتحقيق العدالة في استلال الموارد بين الاجيال الحالية والمستقبلية" (Barbier and Burgess , 2017:3)، ومن وجهة نظر اقتصادية عرفت بانه: " الاقتصاد والترشيد في استغلال الموارد المتاحة حالياً، لضمان عدم تدورها او تلاشيها في المستقبل، ومن ثم عدم المساس باحتياجات الاجيال القادمة" (Rosen , 2018: 1). ومن جهة اخرى تم تعريف التنمية المستدامة بانها: "التنمية التي تحقيق التوافق بين الانظمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لتحقيق

النمو بأقصى حالاته ولأطول فترة ممكنة" (نعمة واخرون، 2019: 110)، والتركيز على ترشيد قرارات استغلال الموارد تم تعريفها بانها: " الحكمة التي تمتاز بها المنظمات وتنقلها لمواردها البشرية، لضمان استخدام الموارد المحدودة بشكل يضمن عدم تلاشيها او عدم تجدديها مستقبلاً" (كاظم، 2019: 128)، وبذات الاتجاه تقريباً عرفت بانها: "القدرة على تلبية متطلبات الوقت الحاضر من الموارد دون التأثير بشكل سلبي، على احتياجات الاجيال القادمة في المستقبل" (Janoušková et al. , 2019: 2)، كما عرفتها لجنة البيئة والتنمية المعروفة باسم لجنة بريتلاند التابعة للأمم المتحدة بانها: "العملية التي تمكن الاجيال الحالية من تلبية احتياجاتها من الموارد مع الحفاظ عليها وتوليدها، لتعزيز قدرة الاجيال القامة على استغلال هذه الموارد في تلبية احتياجاتها في احرج الاوقات (حسين وعلي، 2019: 274). وبعد الاطلاع على التعريفات السابقة يمكن تعريف التنمية المستدامة من وجه نظر الباحث بانها العملية التي تقوم من خلالها المنظمات باستخدام الموارد المتاحة لديها، بصورة تضمن عدم تلاشيها واستمراريتها للأجيال القادمة، بالشكل الذي يتوافق مع توجهات الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفيما يخص اهمية التنمية المستدامة فأنها تبرز من خلال دورها في تعميق المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، ومواردها البشرية بأهمية المحافظة على الموارد المحدودة واستهلاكها بطريقة تضمن عدم تلاشيها او نقصانها (Barbier and Burgess , 2017:4)، كما انها تمارس دور مهم في تعزيز الروابط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لضمان تحقيق الرفاهية في مستويات المعيشة للأجيال المختلفة (Rosen , 2018: 2). وقد تم التأكيد بان التنمية المستدامة تتضمن اربعه مبادئ رئيسة وهي العلم والتكنولوجية الحديثة، الموازنة بين الجوانب الاقتصادية والبيئية لتلبية احتياجات السوق، تفعيل الدور الاجتماعي للمنظمات والدولة، واخيراً تغير طبيعة التحركات الخاصة بالمنظمات لكون استباقية لكثر من ما هي علاجية (الزبيدي وحمزة، 2019: 36)، اما (كاظم، 2019: 129) فقد حدد اربعة مبادئ تستند عليها التنمية الاقتصادية في تنفيذ عملياتها داخل المنظمات المعاصرة وهي الانصاف، حسن الادارة والمساءلة، التمكين، واخيراً التضامن. كما تم الاعتماد على مجموعة من الابعاد في دراسة التنمية المستدامة في المنظمات المعاصرة ولعل من ابرزها مكوناتها والتي تتضمن: البعد الاول (الاستدامة الاجتماعية) وتتمثل ببناء

مجموعة من القيم والمعتقدات والمعايير السلوكية والثقافية والاخلاقية التي تسعى الى الحفاظ على الموارد للأجيال القادمة وعدم استهلاكها في الوقت الحالي، اي تحقيق العدالة في توزيع الموارد بين مختلف الاجيال (Rosen , 2017: 3)، البعد الثاني (الاستدامة الاقتصادية) يؤكد هذا البعد على ضرورة بناء اقتصاد مستقر للدول، من خلال تحسين الطريقة التي يتم فيها استغلال الموارد بهدف زيادة عمليات الانتاج بمعدلات اعلى من الزيادة في السكان، ومن ثم ضمان تحقيق الرفاهية للمجتمع وتحسين مستويات المعيشة (Janoušková et al. , 2019: 2). البعد الثالث (الاستدامة البيئية) يتم التركيز هنا على تقليل الاثار السلبية التي تنتج عن قيام المنظمات بتنفيذ الانشطة والمهام الخاصة بها على البيئة، من حيث تقليل النفايات والمخلفات ذات الاضرار السلبية، والقيام بوضع مجموعة من السياسات والاجراءات التي تضمن التحسين المستمر للبيئة ومواردها (الزبيدي وحمزة، 2019: 37). وقد اضافة (نعمة واخرون، 2019: 112) بعدين اخرين هما الاستدامة التكنولوجية الذي يركز على التقدمات والتطويرات التقنية التي تحدث في المجتمع، والاستدامة السياسية الذي يركز على التشريعات والقوانين الصديقة للبيئة اتي يتم اتخاذها.

وبعد الاطلاع ومناقشة الاسس والركائز الفلسفية النظرية السابقة، يتضح للباحثان وبصورة واضحة اهمية ممارسات تطوير الموارد البشرية، في تنمية قدراتهم ومهاراتهم ومعارف على استغلال الموارد المتاحة بأفضل كفاءة ممكنة، ومن ثم الحفاظ عليها وعدم استهلاكها بالكامل في الوقت الحاضر، للحفاظ على حق الاجيال القادمة في المستقبل وهذا هو مضمون التنمية المستدامة، وعليه تم الاستناد الى هذه الأفكار في صياغة الفرضيتين التي تضمنها البحث.

المحور الثالث: الجانب التطبيقي

سيتم في هذا المحور التأكد من وجود المتغيرات المبحوثة في ضوء إجابات عينة البحث، ليتسنى لهما اختبار الفرضيتين التي انطلق منها البحث، وكما في الفقرات الآتية:

أولا: تشخيص الواقع الفعلي للمتغيرات المبحوثة

يحاول الباحث في هذه الفقرة التعرف على الواقع الفعلي للمتغيرات المبحوثة وأهميتها النسبية في المنظمة المبحوثة، باستخدام الأدوات الإحصائية المشار إليها في الجدول (1):

جدول (1) تشخيص الواقع الفعلي والأهمية النسبية للمتغيرات المبحوثة

ت	المتغيرات	النسبة المئوية للاتفاق %	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية
1	التوجيه	87	3.8	0.81	0.21	1
2	التدريب	85	3.7	0.84	0.23	2
3	الانضباط	81	3.4	0.87	0.26	3
4	التخطيط التعاقبي	78	3.2	0.89	0.28	4
متغير تطوير الموارد البشرية		83	3.5	0.85	0.24	2
5	الاستدامة الاقتصادية	90	4.1	0.69	0.17	2
6	الاستدامة البيئية	93	4.3	0.65	0.15	1
7	الاستدامة الاجتماعية	89	3.9	0.71	0.18	3
متغير التنمية المستدامة		91	4.1	0.68	0.17	1

المصدر: اعداد الباحث، 2020.

1 - **تطوير الموارد البشرية:** يتضح من الجدول (1) إن تطوير الموارد البشرية تضمن أربعة إبعاد، وقد حقق نسبة للاتفاق (83%) وهي جيدة جداً وأعلى من النسبة المعيارية (66.7%)، ومن ثم تؤكد اهتمام المنظمة المبحوثة بتطوير مواردها البشرية، من خلال أنظمة التدريب والتوجيه الخاصة بها لتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لتنفيذ مهامهم، فضلاً عن استخدام سلسلة من أنظمة الانضباط والرقابة لضمان تسيير الأمور داخلها بالشكل المطلوبة، كما أنها تعتمد برامج التخطيط التعاقبي لتهيئة الموارد البشرية القادرة على شغل المناصب العليا مستقبلا. وقد أكدت قيمة الوسط الحسابي البالغة (3.5) وجود تطوير الموارد البشرية بمستوى عالي داخل المنظمة المبحوثة، كما يوجد انسجام جيد من الناحية الإحصائية بين إجابات إفراد عينة البحث اتجاه فقرات تطوير الموارد البشرية ولا يوجد تشتت عالي بينها، ما عكسته نتائج تحليل الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف البالغة (0.85) (0.24) على التوالي. وفيما يخص الأهمية النسبية لإبعاد تطوير الموارد البشرية التي تم تحديدها بالاستناد لقيمة معامل الاختلاف، فقد جاء بالمرتبة الاولى بعد التوجيه بقيمة معامل اختلاف (0.21), في حين جاء بالمرتبة الثانية بعد التدريب بمعامل اختلاف (0.23), في حين جاء بعد الانضباط بالمرتبة الثالثة بمعامل اختلاف (0.26)، وأخيرا جاء بعد التخطيط التعاقبي بالمرتبة الرابعة بمعامل اختلاف بلغت قيمته (0.28).

2 - **التنمية المستدامة:** نلاحظ من الجدول (1) أن التنمية المستدامة تم قياسها بثلاثة إبعاد فرعية، وبعد تحليل البيانات حقق نسبة اتفاق (91%) وهي نسبة ممتازة وعلى من النسبة المعيارية للاتفاق، وتعكس وبدلاله واضحة اهتمام المنظمة المبحوثة بعمليات التنمية المستدامة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها، فضلاً عن اهتمامها بتعزيز دورها في البيئة التي تعمل ضمن حدودها، كما أكدت قيمة الوسط الحسابي البالغة (4.1) بان التنمية المستدامة موجودة بدرجة عالية داخل المنظمة المبحوثة، كما اكدت قيمة الانحراف المعياري بان هناك انسجام عالي بين اجابات افراد العينة المبحوثة اذ بلغت (0.68)، فضلاً عن وجود تشتت قليل بين الاجابات اذ بلعت قيمة معامل الاختلاف (0.17). وفيما يخص الأهمية لنسبية للإبعاد الخاصة بمتغير التنمية الاستدامة والتي تم تحديدها بالاعتماد على قيمة معامل الاختلاف، فقد جاء بعد الاستدامة

البيئية بالمرتبة الاولى بمعامل اختلاف بلغ (0.15), وجاء بعد الاستدامة الاقتصادية بالمرتبة الثاني بمعامل اختلاف (0.17), واخيراً جاء بعد الاستدامة الاجتماعية بمعامل اختلاف (0.18).

كما أسهمت هذه النتائج في منح متغير التنمية المستدامة وإبعاده الترتيب الأول من حيث التوافر في المنظمة المبحوثة وأهميته النسبية، في جاء متغير تطوير الموارد البشرية وإبعاده بالمرتبة الثانية.

ثانياً: نتائج علاقات الارتباط بين المتغيرات المبحوثة

خصصت هذه الفقرة لغرض اختيار الفرضية الأولى للبحث، من خلال التعرف على نتائج تحليل علاقات الارتباط بين متغيرات البحث باستخدام معامل تحليل سبيرمان، وكما موضح في الجدول (2):

جدول (2) نتائج تحليل علاقات الارتباط

الاهمية النسبية		الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة البيئية	الاستدامة الاجتماعية	التنمية المستدامة العدد	العلاقات المعنوية الأهمية النسبية%	
التوجيه		0.52**	0.53**	0.52**	0.52 **	4	100
التدريب		0.49**	0.62**	0.62**	0.58 **	4	100
الانضباط		0.63**	0.68**	0.59**	0.63 **	4	100
التخطيط التعاقبي		0.58**	0.52**	0.64**	0.58 **	4	100
تطوير الموارد البشرية		0.56 **	0.59 **	0.60 **	0.57 **	4	100
العلاقات المعنوية	العدد	5	5	5	5		
	الأهمية النسبية	100%	100%	100%	100%	20	100%
* الارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى 0.05				** الارتباط ذات دلاله معنوية عند مستوى 0.01			

المصدر: اعداد الباحث، 2020.

نلاحظ من الجدول (2) أن قيمة علاقة الارتباط بين تطوير الموارد البشرية والتنمية المستدامة بلغت (0.57) وهي علاقة موجبة قوية عند مستوى معنوية (0.01) من الناحية

الإحصائية، وهذه النتيجة تعكس أهمية الدور الذي يمارسه تطوير الموارد البشرية في مساعدة المنظمة على تحقيق التنمية المستدامة في ظل البيئة التي تعمل ضمن حدودها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، لضمان بقاءها واستمرارها في العمل. وعلى مستوى الابعاد الفرعية لتطوير الموارد البشرية فقد حققت (20) علاقة ارتباط موجبة معنوية من الناحية الإحصائية مع متغير التنمية المستدامة وإبعاده، اي ما يعادل (100%) من علاقات الارتباط النهائية، وقد كانت اقوى العلاقات بين بعد الانضباط وبعد التنمية البيئية التي بلغت (0.68)، في حين كانت اضعف العلاقات بين بعد التدريب وبعد التنمية الاقتصادية التي بلغت (0.49).وعليه فان هذه النتائج تعطي للباحثان المبرر لقبول الفرضية الرئيسة الأولى للبحث وعلى المستويين الاجمالي والفردي التي أشارت إلى: (توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائيا بين برامج تطوير الموارد البشرية والتنمية المستدامة في المنظمة المبحوثة).

ثالثاً: نتائج علاقات التأثير بين المتغيرات المبحوثة

الغرض الرئيس لهذه الفقرة هو اختبار الفرضية الثانية للبحث، في ضوء نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط وكما في الجدول (3):

جدول (3) نتائج علاقات التأثير

	a	B	R 2	F	مستوى المعنوية	
التوجيه	0.47	0.71	0.28	21.18	0.01	يوجد تأثير
التدريب	0.43	0.76	0.34	32.14	0.01	يوجد تأثير
الانضباط	0.57	0.63	0.40	28.43	0.01	يوجد تأثير
التخطيط التعاقبي	0.63	0.52	0.33	27.19	0.01	يوجد تأثير
تطوير الموارد البشرية	0.53	0.66	0.34	27.24	0.01	يوجد تأثير
F الجدولية بمستوى دلالة 0.05 =4.05			F الجدولية بمستوى دلالة 0.01 =7.08			n=143

المصدر: اعداد الباحث، 2020.

يتضح من الجدول (3) أن (f) المحسوبة بلغت (27.24) وهي اكبر من قيمتها الجدولية بمستوى معنوية (0.01) وعند حدود ثقة (99%)، وهذه النتائج تؤكد وجود اثر لتطوير الموارد البشرية في التنمية المستدامة، إما قيمة الثابت فقد بلغت (0.53a=) وهي تؤكد هناك وجود للتنمية المستدامة في المنظمة المبحوثة بمقدار (0.53) حتى وان كان تطوير الموارد البشرية يساوي صفر، كما بلغت قيمة (0.66B=) وهي تعني إن تغيير المتغير التفسيري وحدة واحدة سيؤدي الى تغيير المتغير الاستجوابي بمقدار (0.66)، أما قيمة (R2) فقد بلغت (0.34) وهي تؤكد أن ما مقداره (34%) من تباين التنمية المستدامة مُفسّر بفعل تطوير الموارد البشرية، وأن (56%) مُفسّر لعوامل أخرى ليس لها علاقة بالمتغير التفسيري. كما بلغ عدد الإبعاد الخاصة بتطوير الموارد البشرية التي حققت أثر معنوي في التنمية المستدامة (4) من أصل (4) اي ما يعادل (100%) من اجمالي العلاقات، وبما إن إجمالي تطوير الموارد البشرية حقق أثر معنوي في التنمية المستدامة، وعليه يمكن للباحثين الاستناد إلى هذه النتائج وقبول الفرضية الرئيسة الثانية للبحث، التي تضمنت الآتي: (توجد علاقة معنوية إحصائية بين برامج تطوير الموارد البشرية والتنمية المستدامة في المنظمة المبحوثة).

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

خصص هذا المحور لعرض اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها في ضوء نتائج التحليل، ومن ثم تقديم توصيات تمثل آليات لتعزيز الواقع المدروس وكما يأتي:

أولا: الاستنتاجات

1. أكدت نتائج التحليل بان المنظمة المبحوثة تهتم بتطوير مواردها البشرية من خلال برامج التوجيه والتدريب الخاصة بها، ولكن مع الأخذ بنظر الاعتبار الانضباط والالتزام بكافة التعليمات والإجراءات الخاصة بها.
2. اتضح من نتائج التحليل بان المنظمة المبحوثة تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة على المستويات كافة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لضمان استمراريتها في العمل.
3. تهتم المنظمة المبحوثة ببرامج التخطيط التعاقبي لضمان تهيئة احتياجاتها من الكوادر البشرية اللازمة لشغل المناصب العليا في المستقبل.
4. يؤدي تطوير الموارد البشرية إلى تعزيز قدرة المنظمة على تحقيق التنمية المستدامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بالشكل الذي يسهم في تعزيز قدرتها على البقاء والاستمرار في العمل، كما عكسته نتائج علاقات الارتباط.
5. يسهم تطوير الموارد البشرية بشكل معنوية في تحقيق التنمية المستدامة للمنظمة المبحوثة كما أكدت عليه نتائج تحليل الانحدار.

ثانياً: التوصيات

1. ينبغي على المنظمة المبحوثة تهيئة الميزانية الكافية لدعم البرامج التدريبية داخلها، من اجل تعزيز معرفة مهارة مواردها البشرية، وتوجيهم لتنفيذ المهام

والواجبات الخاصة بهم، مع ضرورة التأكيد على الانضباط بالتعليمات والقوانين المعتمدة من قبلها.

2. قيام المنظمة المبحوثة بوضع آليات تضم تنفيذ برامج التخطيط التعاقبي لمواردها البشرية بأعلى درجات الشفافية والموضوعية.
3. يتوجب على المنظمة المبحوثة أقامه عدد من الندوات والحلقات النقاشية لتعزيز معرفة مواردها البشرية بأهمية تحقيق التنمية المستدامة والنتائج المترتبة عليها.
4. ضرورة قيام المنظمة ببناء عدد من العلاقات التعاونية والتنسيقية مع المنظمات المتخصصة في مجال التنمية لنقل تجاربهم والاستفادة منها في تطوير مواردها البشرية وتوظيف ذلك في تحقيق التنمية الخاصة بها.
5. يتوجب الاطلاع على تجارب الدول المتقدمة في مجال تطوير الموارد البشرية والتنمية المستدامة ومحاولة الاستفادة من نتائجها وتطبيقها في البيئة العراقية.

المصادر

1. الثويني، عبد الكريم ابراهيم (2007) اثر الثقافة التنظيمية على تطوير الموارد البشرية بالتطبيق على المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز.
2. حسين، عبد الرزاق حمد وعلي، سندس محمود (2019) اثر الاستثمار المحلي في التنمية المستدامة للمدة 2000-2016: مصر انموذجاً، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة تكريت، المجلد 15، العدد 45، الصفحات 270-281.
3. حسيني، مريم (2014) ابعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية: دراسة حالة بلدية الحجيرة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة.
4. الزبيدي، غني دحام وحمزة، محمد فليح (2019) دور ادارة الموارد البشرية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة: بحث تطبيقي في مدينة الامامين الكاظمين (ع) الطبية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد، العدد 112، المجلد 25، الصفحات 24-48.
5. الساعدي، مؤيد يوسف والربيعي، رشا عباس عبود (2013) ادارك العاملين للدعم التنظيمي في ممارسات تطوير الموارد البشرية: بحث استطلاعي لآراء عينة من الملاكات التدريسية في جامعة كربلاء، مجلة التقني، المجلد 26، العدد 7: الصفحات -169 190.
6. كاظم، فارس عبد الله (2019) اثر العلاقة بين استراتيجية اصلاح الجهاز المصرفي والتنمية المستدامة في العراق: دراسة ميدانية لعينة من المصارف في بغداد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن، الصفحات 119-146.
7. العزاوي، شفاء محمد علي والسوداني، اثير عبد الله محمد (2012) تأثير تطوير وصيانه الموارد البشرية في تقليل ظاهرة الاغتراب الوظيفي: دراسة استطلاعية لآراء عينة من مديري الشركة العامة للصناعات التعدينية والعزل المائي، المجلة العراقية للعلوم الادارية، كلية الادارة والاقتصاد –جامعة كربلاء، المجلد 8، العدد 33، الصفحات 139-166.
8. محمد، بشرى هاشم وعبد الغني، زهراء فائز (2018) العلاقة بين جودة التدريب باستخدام المواصفة الدولية (ISO-10015) وتطوير الموارد البشرية: دراسة تحليلية لآراء عينة من مسؤولي مراكز التدريب في عدد من الوزارات العراقية، مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية، المجلد 41، العدد 116، الصفحات 179-203.

9. الموسوي، صبيحة قاسم هاشم والشبلاوي، عباس مزهر عاكول (2016) استراتيجية تطوير الموارد البشرية وانعكاسها على جودة الخدمات البلدية: دراسة حالة في الدوائر البلدية في كربلاء المقدسة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد، العدد 92، المجلد 22، الصفحات 35-65.

10. نعمة، نغم حسين ونجم، رغد محمد وعلي، هبه الله مصطفى السيد (2019) تسخير الرقمنة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030: تجربة امارة دبي، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد 11، العدد 1، الصفحات 100-122.

11. النعيمي، زهراء احمد محمد توفيق والدليمي، فارس جار الله والبواب، شيماء وليد (2019) التطور المالي وانعكاسه على التنمية المستدامة، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل، المجلد 11، العدد 3، الصفحات 299-323.

1. Barbier, Edward B. and Burgess, Joanne C. (2017) The Sustainable Development Goals and the systems approach to sustainability, journal of Economics , Vol. 11: pp1-23.

2. Gnawali, Achyut (2018) Human Resource Development Practices: Empirical Evidence from Nepal Rastra Bank , Kathford Journal of Engineering and Management, Vol. 1, No 1: pp 57-63.

3. Janoušková, Svatava ; Hák, Tomáš ; Necas, Vlastimil & Moldan, Bedrich (2019) Sustainable Development—A Poorly Communicated Concept by Mass Media. Another Challenge for SDGs?, journal of Sustainability , Vol. 11: pp1-20.

4. Kazakovs, Maksims ; Verdina, Anta and Arhipova, Irina (2015) Automation of Human Resources Development Planning, journal of Procedia Computer Science , Vol. 77: pp 234 – 239.

5. Okechukwu, Ololo Kennedy (2017) Leadership And Human Resource Development , Journal Of Humanities And Social Science , Vol. 22, No6: PP 64-68.

6. Okoye, P.V.C and Ezejiofor, Raymond A. (2013) The Effect of Human Resources Development on Organizational Productivity , International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences , Vol. 3, No 10: pp250-268.

7. Richman, Nicole (2015) Human resource management and human resource development: Evolution and contributions, Creighton Journal of Interdisciplinary Leadership , Vol. 1, No 2: pp. 120 – 129.

8. Rosen, Marc A. (2017) The Future of Sustainable Development , European Journal of Sustainable Development , Vol. 1 , No 1: pp 1-10.

9. Rosen , Marc A. (2018) One Year of Sustainable Development Research , European Journal of Sustainable Development , Vol. 2 , No 1: pp1-2.

10. Tomáš, Lelek (2014) Trend Analysis of Human Resources Development Representing the Base for Researchers in Selected Economies, Journal of Competitiveness, Vol. 6, No 1: pp. 71-86.

11. Uddin, Bashir ; Naher, Kamrun ; Bulbul, Afroza ; Ahmad, Neser and Rahman, Mohammad Mizanur (2016) The Impact of Human Resource Development (HRD) Practices on Organizational Effectiveness: A Review, Asian Business Review , Vol. 6 ,No 3: pp131-140.

12. Zarqan, Ince Ahmad and Sukarni , S (2017) Human resource development in the era of technology: technology,s implementation for innovative human resource development , Jurnal Manajemen Teori dan Terapan, Vol. 10 , No 3: pp217-223.

تشخيص واقع تطبيق نظام ادارة الصحة والسلامة المهنية

ISO 45001:2018

دراسة حالة في مستشفى الرافدين الاهلية

م.م. علي مضر عبد الباقي البكري
كلية الاسراء الجامعة, بغداد – العراق

م.م. هدى عدنان توفيق الركابي
جامعة اورك, بغداد – العراق

Diagnosing the Reality of Implementing the Occupational Health and Safety Management System ISO45001: 2018 /Case Study at Al-Rafidain Private Hospital

Ali M. A. Albakri
Al-Esraa University College / Baghdad – Iraq

Huda A. T. Alrekaby
Uruk University/ Baghdad – Iraq

AliMudher@esraa.edu.iq

المستخلص

يهدف هذا البحث الى بيان مدى التزام الكوادر الطبية العاملة بالأنظمة والقوانين المتعلقة بالسلامة المهنية في مستشفى الرافدين الاهلية، وتقييم مدى التزام الإدارة العليا في تحديد إجراءات السلامة المهنية وتطبيقها وفق المواصفة ISO45001:2018، اذ تتحدد المشكلة الاساسية لهذا البحث بسبب انتشار وباء كورونا في الآونة الاخيرة ويتمثل الحفاظ لزاماً على العنصرين البشري والمادي وضمان سلامتهما من المخاطر، و لغرض تحقيق ذلك سعت الجهات المختصة بالصحة والسلامة المهنية بتطبيق نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية ISO45001:2018 في المستشفى والذي بموجبة تمنح شهادة الصحة والسلامة. اعتمد البحث منهج دراسة الحالة Case Study في عرض ومناقشة نظام ادارة الصحة والسلامة المهنية ISO45001:2018 وحُولت الى متطلبات وبناء قائمة فحص تتمثل بالبنود (سياق المنظمة و القيادة والتخطيط) وتجسيدها بقائمة الفحص لغرض التوصل الى نتائج اقرب ما ان تكون للواقع وصولاً لهدف البحث، ومن اجل دعم وزارة الصحة للحصول على شهادة نظام ادارة الصحة والسلامة المهنية، لغرض توفير منهجية علمية في جمع وتحليل البيانات تم الاعتماد على المقياس السباعي لمدى المطابقة، اتضحت من خلال هذا البحث مجموعة من الاستنتاجات كان ابرزها قيام الوزارة بعمل إرشادات توعوية على أساس الوضع الحالي (وباء كورونا) ونشر الإجراءات التوعوية وفق إدارة الصحة والسلامة المهنية، وقدم الباحثين توصية إلى مستشفى الرافدين بالعمل على مهمات إدارة الصحة والسلامة المهنية ISO45001:2018 ونشر اعمالها.

الكلمات المفتاحية: نظام ادارة الصحة والسلامة المهنية، ISO45001:2018، سياق المنظمة، القيادة، التخطيط، مستشفى الرافدين الاهلية.

Abstract

This research aims to show the extent of commitment of medical personnel working in the regulations and laws related to occupational safety in Al-Rafidain +determining occupational safety procedures and their application in accordance with the specification ISO45001: 2018, as the main problem of this research is determined due to the recent spread of the Corona epidemic. Preserving the human being and material components and ensuring their safety from risks, therefore, the occupational health and safety authorities have sought to implement the ISO45001: 2018 occupational health and safety management system in the hospital, which by means of which the health and safety certificate is granted and issued. The research adopts the case study methodology in presenting and discussing the ISO45001:2018 occupational health and safety management system and has been converted into requirements and building a checklist represented by the items (the context of the organization and leadership and planning) and embodying them in the examination list for the purpose of arriving at results that are closer to reality to the goal of the research, and from In order to support the Ministry of Health to obtain the OSH management system certification. For the purpose of providing a scientific methodology in collecting and analyzing data, the seven-point measure of conformity was used. A number of conclusions emerged from this research, the most prominent of which is the Ministry making awareness guidance based on the current situation (Corona epidemic) and publishing awareness-raising procedures according to the Occupational Health and Safety Department. The researchers recommended Al Rafidain Hospital to work on the tasks of the Occupational Health and Safety Department ISO45001: 2018 and publish its work.

Keywords: Occupational Health and Safety Management System, ISO45001: 2018, Organization Context, Leadership, Planning, Al-Rafidain Private Hospital.

المقدمة

أزداد الاهتمام العالمي ببيئة العمل وتحسينها والذي تجسد بالكم الكبير من الاتفاقيات و البروتوكولات الدولية التي تهدف إلى حماية الفرد بوصفه عاملاً مهما يجب أن توفر له بيئة عمل صحية وآمنة، فقد ظهرت توجهات عالمية حديثة باتجاه تطوير أنظمة إدارة الصحة والسلامة المهنية التي تتسم بالتوافق مع أنظمة إدارة الجودة والبيئة، كما وجدت مبادرات إقليمية وعالمية استجابة للطلبات الملحة من قبل الزبائن والشركات لتطوير مواصفات لانظمة السلامة والصحة المهنية، والتي كان أبرزها المواصفة ISO45001:2018، إذ إن المؤسسات تعيش اليوم في عصر العولمة والانفتاح العلمي والتطور التكنولوجي في جميع المجالات والتي بدورها جعلت من العالم قرية صغيرة، الأمر الذي تجب فيه ادارات تلك المنظمات سوآء أكانت صناعية ام خدمية ضرورة امتلكها القدرة على إعادة ترتيب أوضاعها والاستفادة من تجاربها وخبارتها السابقة والعمل على تبني مفهوم السلامة كمدخل لتحسين أدائها ونموها والحفاظ على مواردها المختلفة وكفاءة عامليها، وهذا قاد العديد من المنظمات الى تشريع قوانين تخص بتحديد المسؤولية وتقليل الاضرار التي تسببها الخدمات السيئة وغير المطابقة للمواصفات.

المبحث الاول: منهجية البحث

في هذا المبحث يتناول الباحثين كل من (مشكلة البحث، اهمية البحث، اهداف البحث، منهج البحث، جمع البيانات والمعلومات، ادوات التطبيق الاحصائي).

أولًا: مشكلة البحث

تعد حوادث العمل والإصابات الناجمة عنها إحدى المشكلات التي تعاني منها مستشفى الرافدين الاهلية، لأن إصابة الكوادر البشرية العاملة تعتبر مأساة لها أبعاد إنسانية فضلاً عن الأضرار التي تصيب الموجودات المادية، لذا أصبح من الضروري الحفاظ لزاماً على العنصرين البشري والمادي وضمان سلامتهما من المخاطر، لذلك سعت الجهات المختصة بالصحة والسلامة المهنية بتطبيق نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية ISO45001:2018 في وزارة الصحة العراقية والذي بموجبه تمنح شهادةة الصحة والسلامة. برزت في البيئة العراقية احداث عالمية صاحبت الكثير من الازمات مما جعل هذه المواصفة لها دور كبير برز منه التساؤلات الاتي:-

1. ما هو مستوى تطبيق بند سياق المنظمة حسب المواصفة ISO45001:2018 في مستشفى الرافدين الاهلية ؟
2. ما هو مستوى تطبيق بند القيادة حسب المواصفة ISO45001:2018 في مستشفى الرافدين الاهلية؟
3. ما هو مستوى تطبيق بند التخطيط حسب المواصفة ISO45001:2018 في مستشفى الرافدين الاهلية ؟

ثانياً: أهمية البحث

إن عملية تطبيق نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية ISO45001:2018 تحظى باهتمام كبير، لذا لابد من اعتماد واتباع اسلوب دقيق في ذلك وتوسيع دائرة تطبيقه في

جميع مفاصل مستشفى الرافدين، للتوصل الى نتائج علمية دقيقة تبين القيمة و الثروة البشرية ومدى العائد من استثمارها في مجالات التدريب والتعليم والخبرة لذا فان أهمية الدراسة البحثية ترتكز على التالي:

1. تساهم هذه الدراسة للباحث في إثراء معلوماته حول نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية ISO45001:2018، وكيفية تجنب المخاطر المهنية والوقاية منها.
2. توضح الدراسة مدى احتياج إدارة المستشفى لنتائج هذه الدراسة والتي من شأنها القيام بتطوير قواعد وإجراءات الادارة الصحية و السلامة المهنية.
3. تسهم الدراسة في تعريف العاملين بقواعد السلامة والصحة المهنية عند أدائهم لأعمالهم، وبالتالي التقليل من حجم الخسائر سواء المادية أو البشرية في وزارة الصحة العراقية.
4. تساعد نتائج هذه الدراسة المسؤولين والاداريين في تفعيل قواعد وإجراءات السلامة المهنية.
5. تساعد هذه الدراسة الكادر الطبي في الأخذ بكافة احتياطات السلامة المهنية والقواعد والإجراءات الواجب اتباعها في بيئة العمل، وذلك من أجل خلق جو آمن وبيئة خالية من المخاطر في جميع المجالات.

ثالثاً: هدف البحث:

البحث الحالي يسعى تحقيق الاهداف التالية:

1. تقديم إطار معرفي واضح عن نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية ISO45001:2018 بما يسهم في تعزيز نشره وتطبيقه.
2. تبيان مدى التزام الكوادر الطبية العاملة بالأنظمة والقوانين المتعلقة بالسلامة المهنية في المختبرات الطبية للمستشفى و تقييم مدى التزام الإدارة العليا في تحديد إجراءات السلامة المهنية وتطبيقها.
3. توضيح دور التدريب والوعي لدى الكادر الطبي العامل فيما يتعلق بالأساليب والطرق الآمنة لأداء العمل، والتي من شأنها تساهم في دعم السلامة المهنية ورفع معنويات العاملين و زيادة ثقتهم بأنفسهم وبالتالي زيادة إنتاجهم.

رابعاً: منهج البحث

يعتمد البحث منهج دراسة الحالة Case Study في عرض ومناقشة نظام ادارة الصحة والسلامة المهنية ISO45001:2018 وحُولت الى متطلبات وبناء قائمة فحص تتمثل بالبنود (سياق المنظمة و القيادة والتخطيط) وتجسيدها بقائمة الفحص لغرض التوصل الى نتائج اقرب ما ان تكون للواقع وصولاً لهدف البحث، ومن اجل دعم مستشفى الرافدين للحصول على شهادة نظام ادارة الصحة والسلامة المهنية.

خامساً: ادوات جمع البيانات والمعلومات

تتمثل في جانبين هما:

1. الاساليب المعتمدة في جمع المعلومات المتعلقة بالاطار النظري وتشمل (الكتب العربية والاجنبية، الإطاريح ورسائل الماجستير، الدوريات العربية والاجنبية، اصدارات المنظمات المتخصصة مثل منظمة التقييس الدولية (ISO)، البحوث التي حصل عليها من الانترنيت).
2. اساليب جمع البيانات والمعلومات للجانب العملي تضمن:

أ. قوائم الفحص (checklist): التي استخدمها الباحثون في تشخيص فجوة عدم المطابقة.

ب. الزيارات الميدانية لوزارة الصحة واجراء المقابلات الشخصية مع الجهات ذات العلاقة.

ج. السجلات والوثائق ذات العلاقة بموضوع البحث في وزارة الصحة.

سادساً: أدوات التحليل والمعالجة الاحصائية

لغرض توفير منهجية علمية في جمع وتحليل البيانات أعتمد المقياس السباعي لمدى المطابقة والمتمثلة بالجدول الاتي:-

جدول (1) المقياس السباعي لمدى المطابقة

ت	فقرة القياس	وزن الفقرة (الدرجة)
1	مطبق كلياً و موثق كلياً	6
2	مطبق كلياً و موثق جزئياً	5
3	مطبق كلياً و غير موثق	4
4	مطبق جزئياً وموثق كلياً	3
5	مطبق جزئياً وموثق جزئياً	2
6	مطبق جزئياً وغير موثق	1
7	غير مطبق و غير موثق	0

المصدر: الخطيب، 2008: 326

اذ حُولت الاجابات الواردة في قوائم الفحص الى تعابير درجات باعتماد المعدلات والنسب الاتية:

1. احتساب المعدل التقريبي لمدى المطابقة مع المتطلبات المواصفة في عينة الدراسة باستخراج الوسط الحسابي المرجح من خلال احتساب قيم التكرارات لكل قائمة فحص وحسب المعادلة الاتية:

الوسط الحسابي المرجح = مجموع (الاوزان x تكراراتها) / مجموع التكرارات

2. احتساب النسبة المئوية لمدى مطابقة التنفيذ الفعلي مع المواصفة وفق المعادلة الاتية:-

النسبة المئوية لمدى التطابق = (الوسط الحسابي المرجح / 6) x 100%

3. احتساب حجم الفجوة من خلال طرح النسبة المئوية لمدى المطابقة من الرقم واحد

حجم الفجوة لكل قائمة فحص = 100% - النسبة المئوية لمدى المطابقة

المبحث الثاني: الاطار النظري للبحث

من أجل تمكين المنظمات من تحقيق أهدافها لابد من توفير بيئة عمل آمنة من مخاطر الصناعات المختلفة ورفع مستوى كفاءة الأفراد ووسائل الوقاية التي ستؤدي الى الحد من الإصابات وحماية العاملين من الحوادث، ومن ثم خفض عدد ساعات العمل المفقودة نتيجة الغياب بسبب الإصابة وكذلك الحد من كلف العلاج والتأهيل وتعطل الإنتاج وتوقف العمال الى أن يتم إصلاح التلف بالآلات والأجهزة وإحلال عامل آخر محل العامل المصاب يستغرق فترة زمنية تؤثر على الإنتاج وبهذا تتم الوقاية من الحوادث. والمنظمة مسؤولة عن الصحة المهنية وسلامة العمال وغيرهم ممن يمكن أن يتأثروا بأنشطته. وتشمل هذه المسؤولية تعزيز وحماية صحتهم البدنية والعقلية. وبهدف اعتماد نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية(Occupational Health and Safety Management System).

اولاً: مفهوم نظام ادارة الصحة والسلامة المهنية ISO45001:2018

Concept of Occupational Health and Safety Management System ISO45001:2018

تعرف **إدارة الصحة و السلامة المهنية** على انها وسيلة بسيطة وفاعلة لإدارة صحة وسلامة المنظمات ويعد ممثل الإدارة المسؤول عن ضمان نشر سياسة الجودة في جميع مستويات المنظمة، إذ تراجع سياسة الجودة لتأكد من فاعلية نظام ادارة الصحة والسلامة المهنية وتطوير انشطتها ولوضع اهداف وغايات جديدة (Gheorghe,2017:13)، وتكون على نظامين متكاملين حددهما (ابراهيم،2018: 22) كالاتي:-

1. **السلامة المهنية:** توفر نظام حماية للموارد البشرية ووقايته من أخطار وحوادث العمل.
2. **التأمينات الاجتماعية:** توافر نظام رعاية للعاملين وحمايته من أخطار العمل المختلفة التي قد يتعرض لها العاملين أثناء عمله.

يمكن تعريف المواصفة ISO45001:2018 على انها جزء من نظام ادارة المنظمة يهدف الى تطوير وتطبيق سياسة السالمة والصحة المهنية، اذ تم إنشاء معيار ISO45001 الجديد حول نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية من قبل لجنة المشروع ISO / PC 283 التي تم تأسيسها في يونيو 2013 من قبل مجلس الإدارة الفنية (ISO / TMB) بعد مراجعة نتائج اقتراح بند العمل الجديد. كان الاجتماع الاول للجنة في أكتوبر 2013 في لندن، اذ حضر هذا الاجتماع 83 مندوبا من 27 هيئة و 5 أعضاء اتصال، قرروا أن المعيار المستقبلي سيحمل الرقم ISO 45001،لأن الرقم 18001 قد تم تعيينه بالفعل لمعيار مختلف. تم عقد جلسة مفتوحة للجنة بعد الجلسة العامة الافتتاحية للنظر في بعض القضايا الرئيسية (مثل المخاطر، والعاملين، ومكان العمل، وما إلى ذلك) من أجل السماح للمشاركين بالمساهمة في المناقشات، وتم تحديد التاريخ المستهدف للنشر في أكتوبر2016، وسيتم الاحتفاظ بوضع بمعيار نظام الإدارة هذا كمستند "مباشر" سيسمح بالتطوير (Kleinová and Szaryszová,2014:45).

يقوم نظام الصحة والسلامة المهنية وفقاً للمواصفة الدولية بأعمال المراقبة المستمرة للنواحي البيئية والصحية واجراءات السلامة ضمن العمليات المهنية التي تقوم بها المنظمة اذ يعتبر حصولها على شهادة المطابقة للمواصفة (45001) بمثابة اعتراف دولي بالتزامها بتطبيق النظم المهنية كافة بما في ذلك اتخاذ الإجراءات المناسبة وسنن التشريعات اللازمة، بالإضافة إلى قياس أداء نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية الذي يمكن أن يؤدي عدم تطبيقه بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الحوادث والإصابات والتعرض للأمراض، أو التسبب بأضرار مادية للمباني وبيئة العمل.

ثانياً: مقارنة بين ISO45001 و OHSAS18001

Comparison between ISO 45001 and OHSAS 18001

منذ أول إصدار للمواصفة الدولية لنظم السلامة والصحة المهنية OHSAS18001، أصبحت هي المواصفة الدولية والمرجعية المعتمدة لتقييم واعتماد نظم إدارة السلامة والصحة المهنية، اذ يمثل معيار ISO 45001 الجديد خطوة مهمة لتحديد نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية الفريد من خلال دمج أنظمة الإدارة الأخرى التي تقترب منها مثل

الجودة والبيئة والتي تم تعريفها بواسطة ISO9000 و ISO14000، تم تطويره استنادًا إلى المعيار البريطاني BS OHSAS 18001، والذي يشتهر بالفعل بالعديد من المنظمات في أوروبا ومن المقرر أنه في عام 2021 سيتم سحب OHSAS18001 تاركًا ISO45001 المعيار الدولي الأساسي لنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية (Neag&et.al,2020:2).

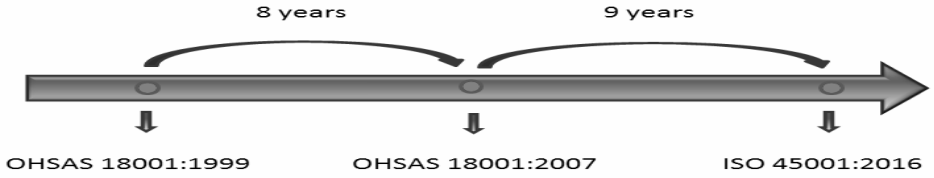

شكل (1) التعديل على المواصفة

المصدر: من تصميم الباحثين

وفى ضوء الإصدار المبدئي (Committee Draft – CD)، وجد عدد من الاختلافات الرئيسية الواضحة بين المواصفتين و كما أوضح (Pavlovic,2019) وهي كالاتي:

- الفرق الأول يتعلق بهيكل المواصفة، اذ اعتمدت ISO 45001 على (Annex SL) الذي يفرض ويوحد الهيكل رفيع المستوى والنصوص والمصطلحات الشائعة والتعريفات للأجيال القادمة من مواصفات نظم الإدارة (مثل ISO 9001، ISO 14001، وما إلى ذلك)، ويهدف هذا الهيكل لتسهيل عملية التنفيذ ودمج العديد من أنظمة الإدارة بطريقة منسقة ومنظمة وفعالة.
- هذه المواصفة الجديدة سيكون هناك تركيز أكبر على "إطار (سياق) المنظمة". سيكون على المنظمات أن تنظر إلى قضايا وموضوعات أبعد وأعمق من الصحة والسلامة الداخلية أو الخاصة بها، ومراعاة ما يتوقعه المجتمع منهم، فيما يتعلق بقضايا الصحة والسلامة.
- تقوم بعض المنظمات التي تتبنى OHSAS 18001 بتفويض مسؤوليات الصحة والسلامة لمدير السلامة فقط، بدلا من دمج النظام في عمليات المؤسسة. لذا، ركزت ISO 45001 على ضرورة إدماج جوانب الصحة والسلامة في نظام الإدارة العام للمنظمة، مما يدفع الإدارة العليا أن

يكـون لهـا دور قيـادة أقـوى فيمـا يتعلـق بنظـام إدارة السـلامة والصحة المهنية.

- ركزت ISO 45001 على تحديد ومراقبة (Risks) بدلا من (Hazards).
- ألزمت ISO 45001 المنظمات أن تأخذ في الاعتبار كيفية إدارة الموردين والاثار المترتبة والمخاطر المترتبة على الموردين.
- تم تغيير بعض المفاهيم الأساسية في ISO 45001، مثل المخاطر، العامل ومكان العمل. وهناك أيضا تعريفات جديدة لبعض المصطلحات مثل الرصد والقياس، والفاعلية، أداء السلامة والصحة المهنية والعملية.
- تم استبدال مصطلح "الوثيقة" و "السجل" بمصطلح "معلومات موثقة"، ونصت المواصفة أيضا على ضرورة الحفاظ على هذه المعلومات الموثقة بالقدر اللازم للتأكد من أن جميع العمليات قد نفذت طبقا للمخطط لها.

ثالثاً: دورة ديمنغ في المواصفة ISO45001

Deming cycle in the standard ISO45001

يوضح نموذج PDCA عملية تكرارية تستخدمها المنظمات لتحقيق التحسين المستمر، ويمكن تطبيقه على نظام الإدارة وعلى كل عنصر من عناصره الفردية (Draft Indian Standard,2018:9) وهي كالاتي:-

1. خطط: تحديد الأهداف والبرامج والعمليات اللازمة لتحقيق النتائج وفقًا لسياسة المنظمة.
2. أعمل: تنفيذ العمليات كما هو مخطط لها.
3. تحقق: رصد وقياس الأنشطة والعمليات فيما يتعلق بالسياسة والأهداف والإبلاغ عن النتائج.
4. نفذ: اتخاذ إجراءات لتحسين أداء الصحة والسلامة المهنية باستمرار لتحقيق النتائج المرجوة.

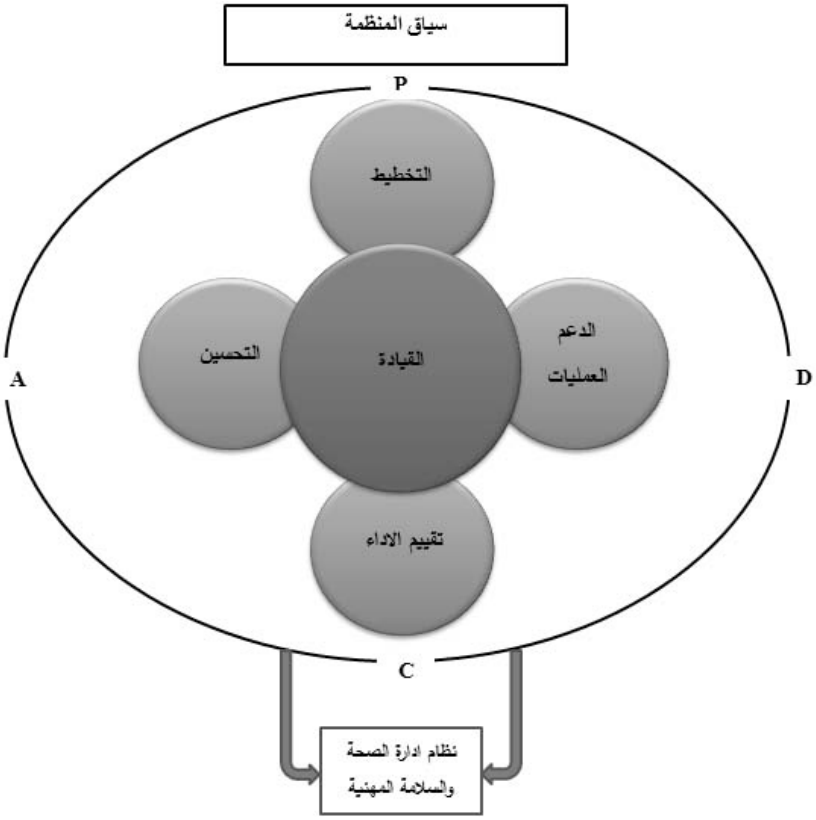

شكل(2) دورة ديمنغ مع نظام ادارة الصحة والسلامة المهني

المصدر: من تصميم الباحثين

رابعاً: الاختلافات بين ISO45001 و OHSAS18001

Differences between ISO45001 and OHSAS18001

يشير العمود الأول من الجدول (2) إلى مدى الاختلاف عن OHSAS 18001: 2007:

\+ تم اضافة شرط موجود

++ جديد تماما أو تشديد

جدول(2) الاختلاف بين المواصفتين

ا لمعيا ر القياسي	الاختلافات بين OHSAS 18001: 2007 و ISO 45001	ملاحظات (ضرورية)
4.1 ++	فهم المنظمة وسياقها (داخلي وخارجي).	هذا العنصر هو فهم النقاط الهامة أو التطورات الهامة داخل وخارج المنظمة التي (أو يمكن أن تكون) ذات صلة لتحقيق النتائج المرجوة من قبل OH & S MS. تصبح النقاط أو التطورات ذات صلة عندما تنطوي على مخاطر أو فرص مناسبة للمنظمة على المدى القصير أو الطويل. الهدف من المعيار الجديد هو تنسيق سياسة الصحة والسلامة ومتابعة الاستدامة باستراتيجية المنظمة (انظر أيضا 5.1 القيادة).
4.2 ++	فهم احتياجات وتوقعات الأطراف المعنية.	يعد هذا مطلبًا جديدًا تمامًا، وهو يتوافق أيضًا مع المبدأ القائل بأنه بموجب معيار ISO 45001، يجب أن يكون OH & S MS قابلاً للاستخدام لمعالجة عناصر "جوانب" الأشخاص من المسؤولية الاجتماعية. الأطراف المهتمة(أصحاب المصلحة) موجودون داخل وخارج المنظمة
4.3 +	- يتم تعيين المتطلبات لوصف المجال. - جميع أنشطة ومنتجات وخدمات المنظمة التي تؤثر على أداء OH & S الخاص بها ينبغي تضمينها. - ينبغي توثيق الوصف. في ISO 14001، ينبغي أن يكون متاحًا للأطراف المهتمة.	تنص المواصفة ISO 45001 على أنه ينبغي تحديد حدود وإمكانية تطبيق OH & S MS لتحديد المجال. يتطلب معيار OHSAS 18001 فقط أن يتم إنشاء المجال. بينما مع OHSAS 18001 في كثير من الأحيان تم إدراج الأنشطة فقط، من المهم أيضًا الإشارة إلى "الحدود" الأخرى ذات الصلة لتوضيح ما لا تغطيه الشهادة ولا تغطيها. وتشمل الأمثلة الحدود المادية أو الحدود القانونية.

5.1	التركيز على الدور القيادي للإدارة: -ينبغي أن تتحمل الإدارة العليا المسؤولية عن الوقاية من الإصابات المتعلقة بالعمل و / أو الصحة وكذلك توفير مكان (أماكن) عمل آمنة وصحية. - ينبغي أن تضمن الإدارة العليا وجود عمليات تضمن استشارة العمال ومشاركتهم. - ينبغي على الإدارة العليا ضمان حماية الموظفين الذين يبلغون عن الحوادث والأخطار والمخاط - ينبغـــي أن تضمـــن الإدارة العليـــا وجـــود ثقافـة تنظيميـة تدعـم النتائـج المتوقعـة لـــ OH & S MS. - العلاقة بين الاستراتيجية / العمليات التجارية.	تعمل شهادة ISO 45001 على مشاركة الإدارة العليا في نظام إدارة OH & S في ثلاث عشرة نقطة. يتمثل أولها في أن الإدارة العليا ينبغي أيضًا أن "تأخذ المساءلة" عن صحة وسلامة الموظفين. بموجب OHSAS 18001 كان من الممكن أن تكون الإدارة العليا للشركة غير متورطة على الإطلاق، فقط توقيع بيان الإدارة. تتطلب ISO 45001 من الإدارة العليا القيام بدور نشط واستباقي، على سبيل المثال اتخاذ مبادرات لتحسين أداء OH & S و / أو OH & S MS. سيتعين على الإدارة العليا الآن أن تكون على دراية بالمخاطر والفرص الهامة، وتوقعات الأطراف المعنية وحالة امتثال المنظمة. مفهوم "الثقافة" جديد في المواصفة القياسية ISO 45001. يجب أيضًا تضمين الثقافة في تحديد المخاطر (6.1.2). يجب إيلاء اهتمام صريح للثقافة في تفسير التحسين المستمر (10.3). في القسم الأيزو 45001، تكون الإدارة العليا مسؤولة عن ضمان التوافق بين سياسة OH & S الخاصة بالمنظمة واستراتيجيتها. وهذا يعني، من جهة، أن مبادئ استراتيجية المنظمة ذات صلة كما يمكن العثور على سياسة OH & S في سياسة OH & S، وبالعكس، يمكن العثور على المخاطر والفرص الهامة من سياسة OH & S في استراتيجيتها. التكامل التام هو بالطبع ممكن أيضا.

6.1 6.1.1 ++	شرط تحديد "الفرص" بالإضافة إلى المخاطر جديد. يتم التمييز بين مخاطر وفرص الصحة والسلامة المهنية مخاطر المنظمة وفرصها.	هناك مطلب جديد لتحديد مخاطر وفرص المنظمة، والتي تتكون من: مخاطر واهتمامات S / OH والتزامات الامتثال (والتي يجب أيضًا تحديدها على أساس OHSAS 18001). لبست كل المخاطر أو الالتزام التي تنطوي عليها منظمة الصحة والسلامة المهنية بالضروري، هذا يعني أنه يجب أن يكون واضحًا أيًا من المخاطر / OH S الهامة هي / تمثل خطرًا أو فرصة للمنظمة. هذه خطوة إضافية يمكن القيام بها باستخدام تحليل المخاطر (أو تحليل إضافي). المخاطر والفرص الأكثر استراتيجية الناشئة عن سياق المنظمة (4.1 و 4.2). تعتبر المخاطر والفرص المختلفة (الناشئة عن مخاطر وفرص الصحة والسلامة المهنية، التزامات الامتثال وتحليل السياق) مهمة للتخطيط لاتخاذ الإجراء (6.1.4)، وصياغة الأهداف (6.2.1) وأخيرا، تحديد الفرص للتحسين المستمر خلال استعراض الإدارة (9.3).
6.1.4 ++	التخطيط لاتخاذ الإجراءات: عواقب المخاطر والفرص المحددة، التزامات الالتزام والطارئة الهامة ينبغي أن تكون المواقف صريحة.	هذا هو عنصر جديد في المعيار. الجوهر هو أنه من الواضح كيف يعالج نظام الإدارة المخاطر والفرص والتزامات الامتثال والتأهب لحالات الطوارئ واتخاذ تدابير الاستجابة من 6.1.2 و 6.1.3 و 8.2. يمكن أن يأخذ هذا شكل تدابير التحكم في قسم التنفيذ (8)، أو صياغة الأهداف (بما في ذلك التحسين)، كما هو موضح في 6.2. إن "البرنامج المألوف" من معيار OHSAS 18001 مرتبط الآن بالأهداف (6.2.2).

6.2 +	أهداف الصحة والسلامة المهنية: - وضح كيفية تقييم الأهــداف (بما في ذلك مؤشرات التقدم). - تكامل الإجراءات (لتحقيق هذه الأهداف) في العمليات التجارية الأخرى.	في جوهرها، تتوافق متطلبات ISO 45001 مع متطلبات معيار OHSAS 18001. تم تضمين تقييم الأهداف تحت المراقبة في OHSAS 18001. الجديد هو أنه يجب تحديد المؤشرات لتكون قادرة على ذلك تقييم التقدم. جانب آخر جديد هو أن المنظمة يجب أن تنظر في كيفية دمج الإجــراءات (الإجــراءات) التي تتخذها لتحقيق أهدافها في العمليات التجارية الأخرى
7.2 +	تحديد الكفاءات اللازمة (للعمل، وتحديد المخاطر)	بموجب OHSAS 18001 كان على المنظمة أن تضمن أن "الجميع" يمتلك المهارات اللازمة على أساس التعليم أو التدريب أو التعليم المناسب لأداء المهام المسندة إليهم. على الرغم من أنه لم يكن مطلوبًا توثيق هذه المهارات (في شكل اختصاصات)، إلا أنه كان لابد من تحديد احتياجات التدريب. تتطلب المواصفة القياسية ISO 45001 أن يتم توثيق الصلاحيات اللازمة (مهمة القيام بالعمل والتعرف على المخاطر) لأول مرة. أن الدورات التدريبية، جنبا إلى جنب مع التعليم والخبرة ضمان الكفاءات اللازمة.
7.4 ++	- ينبغي تنفيذ عملية للاتصال الداخلي والخارجي.	يتطلب OHSAS 18001 أن يكون لدى المنظمة إجراء للاتصال الداخلي والتواصل مع المقاولين والزوار. في ISO 45001، يجب أن تكون هناك عملية لتوثيق ماذا ومتى ومع من وكيف استغرق الاتصال مكان. التواصل مع المقاولين مطلوب أيضًا على أساس 8.1.6.
7.5.3 ++	تمت إضافة التحكم في المعلومات الموثقة (7.5.3 ب).	

8.1 +	التخطيط التشغيلي والتحكم - في المواقع التي تضم أكثر من صاحب عمل، ينبغي تنسيق العناصر ذات الصلة في OH & S MS مع المنظمات الأخرى. - إنشاء وتنفيذ والحفاظ على عملية الحد من المخاطر ومخاطر الصحة والسلامة المهنية على أساس التسلسل الهرمي للضوابط.	لا تذكر OHSAS 18001 التنسيق مع المنظمات الأخرى في موقع مع أصحاب عمل متعددين. في OHSAS 18001، يتم وضع إجراءات التحكم في مرحلة التخطيط، ويجب وضع التسلسل الهرمي للضوابط في الاعتبار. هذا في قسم التشغيل في ISO 45001 وهي عملية مطلوبة
9.1.1 +	تم اضافة ما يلي: - ينبغي تحديد طرق الرصد والقياس والتحليل والتقييم من أجل ضمان النتائج الصحيحة - ينبغي تحديد المعايير والمؤشرات لتقييم أداء OH & S.	- تعتبر جودة المعلومات نقطة مهمة للاهتمام في ISO 45001. وفقًا ISO 14001: 2015، ينبغي أن تحقق المراقبة نتائج صحيحة. ويتسق هذا أيضًا مع المتطلبات الواردة في 7.4 لتوصيل معلومات موثوقة. - تتطلب OHSAS 18001 أن يتم توجيه المراقبة إلى جانب أمور أخرى، أداء OH & S وتحقيق الأهــداف. تضيف المواصفة القياسية ISO 45001 شرط تحديد "المعايير" و "المؤشرات".
9.1.2 +	ينبغي على المنظمة الحفاظ على المعرفة والفهم لحالة امتثالها.	مصطلح "حالة الامتثال" جديد. ويعتبر وجود رؤية شاملة لحالة الشؤون المتعلقة بالامتثال للمتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى. تشمل OHSAS 18001 الالتزام بإجراء داخلي تقييم الامتثال. هذا جعل من الممكن تفويض تقييم ومعالجة أي حالات عدم مطابقة للإدارات أو المستويات الأخرى، دون الحصول على نظرة عامة على المنظمة ككل. تحت ISO 45001، فإن ينبغي أن يكون لدى المنظمة نظرة حديثة لتوافقها.

9.3 +	- بالنسبة إلى مراجعة الإدارة، بدلاً من الإدخال، ينبغي على الإدارة العليا تحديد الموضوعات التي ينبغي أخذها في الاعتبار. وتشمل العناصر الجديدة الأخرى التغيرات في احتياجات وتوقعات الأطراف المعنية ؛ المخاطر والفرص ؛ مدى كفاية الوسائل. - هناك مواصفات إضافية لنتائج مراجعة الإدارة حول الإخراج.	يأتي عدد من التغييرات في المواصفة القياسية ISO 45001 معًا في مراجعة الإدارة. يتطلب هذا المعيار (على أساس 5.1) المزيد من المشاركة من الإدارة العليا. في OHSAS 18001 يتم التركيز على "الإدخال. في ISO 45001 يتم التركيز على "الإخراج". يوفر المعيار نقاط ينبغي وضعها في الاعتبار من قبل الإدارة العليا. لكي يتم إصدار الشهادة، ينبغي أن يكون واضحًا أن الإدارة العليا تشارك فعليًا في هذه العملية. هناك عناصر جديدة أخرى في مراجعة الإدارة، مثل التغييرات في تحليل السياق (4.1 و 4.2). ينبغي أن يكون هناك أيضًا تقييم لمدى كفاية الموارد التي توفرها المنظمة. هناك المزيد من التركيز على القرارات التي ينبغي اتخاذها من قبل الإدارة العليا، وقد تم تحديد هذه القرارات. العناصر الجديدة التي تتطلب اتخاذ قرار تشمل ما ينبغي اتخاذه من إجراءات. فرص للتكامل مع الأعمال الأخرى العمليات، والنتائج المترتبة على التوجيه الاستراتيجي للمنظمة.
10.3	كما يجب أن يستهدف التحسين المستمر، بالإضافة إلى تحسين أداء OH & S تحسين الثقافة التي تدعم OH & S MS.	مصطلح "الثقافة" جديد في المواصفة القياسية الدولية ISO 45001 وهو من مسؤولية الإدارة العليا (انظر 5.1).

من اعداد الباحثين بالاعتماد على ISO 45001:2018 & OHSAS 18001:2007

المبحث الثالث: الجانب العملي

يتم في اطار هذا المبحث عرض النتائج المتحققة في اطار هذه البحث عن مستوى تطبيق متطلبات نظام ادارة الصحة والسلامة المهنية ISO45001:2018 بهدف معرفة مدى تطبيق وتوثيق وحجم الفجوة بين هذه المتطلبات وبين الواقع الفعلي في مستشفى الرافدين الاهلية، وقسم المبحث الى 3 قوائم فحص شملت اول ثلاث بنود (سياق المنظمة والقيادة والتخطيط) لمتطلبات المواصفة ISO45001:2018 مقسمة الى (70) فقرة ولغرض تحليل البيانات فقد اعتمد مقياس ليكرت السباعي لقوائم الفحص وعلى النحو الاتي:

اولاً: البند الرابع سياق المنظمة

جدول (3) قائمة فحص سياق المنظمة

ت	سياق المنظمة	مطبق كلي موثق كلي	مطبق كلي موثق جزئي	مطبق كلي غير موثق	مطبق جزئي موثق كلي	مطبق جزئي موثق جزئي	مطبق جزئي غير موثق	غير مطبق غير موثق
4.1 فهم المنظمة وسياقها								
1	تحدد إدارة المستشفى القضايا الداخلية والخارجية التي لها علاقة بغرضه والتي تؤثر على قدرتها على تحقيق النتائج المقصودة لنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية				✓			
4.2 فهم احتياجات وتوقعات الاطراف المعنية								
2	تقوم إدارة المستشفى بتحديد الاطراف المعنية التي لها علاقة بنظام ادارة الصحة والسلامة المهنية	✓						

3	تحديد احتياجات الاطراف المعنية التي لها علاقة بنظام ادارة الصحة والسلامة المهنية				✓			
4	تقوم إدارة المستشفى بتحديد المتطلبات القانونية والمتطلبات الاخرى	✓						
4.3 تحديد مجال تطبيق نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية								
5	تحديد حدود وإمكانية تطبيق نظام إدارة OH&S لتحديد نطاقه							✓
6	تنظر في القضايا الخارجية والداخلية						✓	
7	تأخذ في الاعتبار متطلبات الاطراف المعنية						✓	
8	مراعاة الأنشطة المخططة أو المنفذة المتعلقة بالعمل						✓	
9	تضمين الأنشطة والمنتجات والخدمات التي تخضع لسيطرة المستشفى أو تأثيرها والتي يمكن أن تؤثر على أدائها للصحة والسلامة المهنية						✓	
10	تمتلك إدارة المستشفى معلومات موثقة عن مجال تطبيق نظام ادارة الصحة والسلامة المهنية						✓	
4.4 نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية								
11	يجب على المستشفى إنشاء وتنفيذ وصيانة وتحسين نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية بشكل مستمر، بما في ذلك العمليات المطلوبة وتفاعلاتها، وفقًا لمتطلبات هذا المعيار							✓
	الاوزان	6	5	4	3	2	1	0
	التكرارات	2	0	0	1	6	0	2
	النتيجة	12	0	0	3	12	0	0
	الوسط الحسابي المرجح	2.45						
	النسبة المئوية	40.9%						
	حجم الفجوة	59.1%						

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على وثائق المستشفى

تفسير النتائج: سجلت قائمة الفحص مستوى تطبيق سياق المنظمة في مستشفى الرافدين الاهلية، واظهرت مستوى تطبيق وتوثيق قدره (2.45) درجة من (6) درجات بنسبة (40.9%)، أي بمعنى عدم مطابقة (59.1%) مع متطلبات المواصفة، ويعود هذا لعدم تطبيق وتوثيق كل من (تحديد حدود وإمكانية تطبيق نظام إدارة OH & S لتحديد نطاقه، يجب على المستشفى إنشاء وتنفيذ وصيانة وتحسين نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية بشكل مستمر، بما في ذلك العمليات المطلوبة وتفاعلاتها، وفقًا لمتطلبات هذا المعيار).

ثانياً: البند الخامس القيادة

جدول (4) قائمة فحص بند القيادة

ت	القيادة	مطبق كلي موثق كلي	مطبق كلي موثق جزئي	مطبق كلي غير موثق	مطبق جزئي موثق كلي	مطبق جزئي موثق جزئي	مطبق جزئي غير موثق	غير مطبق غير موثق
5.1 القيادة والالتزام								
1	تتحمل الادارة العليا المسؤولية والمساءلة بشكل عام عن الوقاية من الإصابة بالأمراض المرتبطة بالعمل، وكذلك توفير أماكن عمل وأنشطة آمنة وصحية	✓						
2	تضمن الادارة العليا وضع سياسة الصحة والسلامة المهنية وأهداف الصحة والسلامة ذات الصلة ومتوافقة مع التوجه الاستراتيجي للمنظمة					✓		
3	تضمن الادارة العليا دمج متطلبات نظام إدارة OH&Sفي العمليات التجارية للمنظمة					✓		
4	تضمن الادارة العليا توفر الموارد اللازمة لإنشاء وتنفيذ وصيانة وتحسين نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية					✓		
5	توصيل الادارة العليا أهمية الإدارة الفعالة للصحة والسلامة المهنية والامتثال لمتطلبات نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية					✓		

6	تتأكد الادارة العليا من أن نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية يحقق النتائج المرجوة منه							✓
7	توجه الادارة العليا وتدعم الأشخاص للمساهمة في فعالية نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية					✓		
8	تضمن الادارة العليا وتعزيز التحسين المستمر	✓						
9	دعم أدوار الإدارة الأخرى ذات الصلة لإثبات قيادتهم كما ينطبق على مجالات مسؤوليتهم	✓						
10	تطوير وقيادة وتشجيع ثقافة في المنظمة تدعم النتائج المقصودة لنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية							✓
11	حماية العمال من الأعمال الانتقامية عند الإبلاغ عن الحوادث والمخاطر والفرص	✓						
12	تضمن الادارة العليا قيام المستشفى بإنشاء وتنفيذ (عمليات) للتشاور ومشاركة العمال	✓						
13	تدعم الادارة العليا إنشاء وتشغيل لجان الصحة والسلامة	✓						
5.2 سياسة نظام ادارة الصحة والسلامة المهنية								
14	يتضمن التزامًا بتوفير ظروف عمل آمنة وصحية للوقاية من الإصابات المرتبطة بالعمل والاعتلال، وهو مناسب لغرض المنظمة وحجمها وسياقها والطبيعة المحددة لمخاطر الصحة والسلامة المهنية وفرص الصحة والسلامة المهنية			✓				
15	يوفر إطارًا لتحديد أهداف الصحة والسلامة المهنية							✓
16	يتضمن الالتزام بالوفاء بالمتطلبات القانونية وغيرها من المتطلبات	✓						

17	يتضمن الالتزام بالقضاء على المخاطر وتقليل مخاطر الصحة والسلامة المهنية	✓						
18	يتضمن الالتزام بالتحسين المستمر لنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية							✓
19	يتضمن التزامًا بمشاورة ومشاركة العمال وممثلي العمال	✓						
20	تكون سياسة نظام ادارة الصحة والسلامة المهنية يجب ان تكون: متاحة وصيانتها على أنها معلومات موثقة وأن يفهمها جميع المعنيين يتم التواصل داخل المنظمة متاحة للأطراف المعنية ذات صلة ومناسبة					✓		
5.3 الادوار التنظيمية والمسؤوليات والسلطات								
21	يجب على الإدارة العليا التأكد من أن المسؤوليات والسلطات عن الأدوار ذات الصلة ضمن نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية يتم تعيينها وإبلاغها على جميع المستويات داخل المنظمة والحفاظ عليها كمعلومات موثقة					✓		
22	تحمل العمال في كل مستوى من مستويات المنظمة المسؤولية عن جوانب نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية التي يسيطرون عليها					✓		
23	تقوم الإدارة العليا بتعيين المسؤولية والسلطة عن: التأكد من أن نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية يتوافق مع متطلبات هذا المعيار الإبلاغ عن أداء نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية للإدارة العليا					✓		
24	يكون للعمال سلطة إزالة أنفسهم من المواقف الخطرة عندما يكون لديهم مبرر معقول للاعتقاد بوجود خطر وشيك وخطير على سلامتهم أو صحتهم.	✓						

5.4 مشاركة العاملين								
25	تضع المنظمة وتنفذ وتحافظ على عملية (عمليات) للتشاور ومشاركة العمال على جميع المستويات والوظائف المعمول بها، وحيثما وجدت، ممثلو العمال، في التطوير والتخطيط والتنفيذ وتقييم الأداء وإجراءات التحسين نظام إدارة OH&S					✓		
26	توفير الآليات والوقت والتدريب والموارد اللازمة للتشاور والمشاركة	✓						
27	توفير الوصول في الوقت المناسب إلى معلومات واضحة ومفهومة وذات صلة حول نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية							✓
28	تحديد وإزالة العقبات أو العوائق التي تحول دون المشاركة وتقليل تلك التي لا يمكن إزالتها	✓						
29	أستشر العمال غير الإداريين فيما يلي: • تحديد احتياجات وتوقعات الأطراف المعنية • وضع سياسة الصحة والسلامة المهنية • تحديد الأدوار والمسؤوليات والسلطات التنظيمية • تحديد كيفية الوفاء بالمتطلبات القانونية وغيرها من المتطلبات • تحديد أهداف الصحة والسلامة المهنية والتخطيط لتحقيقها • تحديد الضوابط المطبقة على الاستعانة بمصادر خارجية والمشتريات والمقاولين • تحديد ما يجب مراقبته وقياسه وتقييمه • تخطيط وإنشاء وتنفيذ وصيانة برنامج التدقيق • ضمان التحسين المستمر	✓						

30	جعل العمال غير الإداريين يشاركون في الآتي: • تحديد آليات التشاور والمشاركة • تحديد المخاطر وتقييم المخاطر والفرص • تحديد الإجراءات اللازمة للقضاء على المخاطر والحد من مخاطر الصحة والسلامة المهنية • تحديد متطلبات الكفاءة والاحتياجات التدريبية والتدريب وتقييم التدريب • تحديد ما يجب إبلاغه وكيف سيتم ذلك • تحديد تدابير الرقابة وتنفيذها واستخدامها على نحو فعال • التحقيق في الحوادث وعدم المطابقة وتحديد الإجراءات التصحيحية	✓						
	الاوزان التكرارات النتيجة	6 14 84	5 0 0	4 1 4	3 0 0	2 10 20	1 0 0	0 5 0
	الوسط الحسابي المرجح النسبة المئوية حجم الفجوة	3.6 60% 40%						

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على وثائق المستشفى

تفسير النتائج: سجلت قائمة الفحص مستوى تطبيق القيادة في مستشفى الرافدين الاهلية، واظهرت مستوى تطبيق وتوثيق قدره (3.6) درجة من (6) درجات بنسبة (60%)، أي بمعنى عدم مطابقة (40%) مع متطلبات المواصفة، ويعود هذا لعدم تطبيق وتوثيق كل من (تتأكد الادارة العليا من أن نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية يحقق النتائج المرجوة منه، تطوير وقيادة وتشجيع ثقافة في المنظمة تدعم النتائج المقصودة لنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية، يوفر إطارًا لتحديد أهداف الصحة والسلامة المهنية، يتضمن الالتزام بالتحسين المستمر لنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية، توفير الوصول في الوقت المناسب إلى معلومات واضحة ومفهومة وذات صلة حول نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية).

ثالثاً: البند السادس التخطيط

جدول (5) قائمة فحص بند التخطيط

ت	التخطيط	مطبق كلي موثق كلي	مطبق كلي موثق جزئي	مطبق كلي غير موثق	مطبق جزئي موثق كلي	مطبق جزئي موثق جزئي	مطبق جزئي غير موثق	غير مطبق غير موثق
6.1 اجراءات لمعالجة المخاطر والفرص								
6.1.1 عام								
1	تحديد المخاطر والفرص التي بحاجة إلى: ضمان أن نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية يمكن أن يحقق النتائج المرجوة منع أو تقليل الآثار غير المرغوب فيها تحقيق التحسين المستمر	✓						
2	يجب على المؤسسة أن تأخذ في الاعتبار: مخاطر الصحة والسلامة المهنية والمخاطر الأخرى فرص الصحة والسلامة المهنية والفرص الأخرى المتطلبات القانونية وغيرها من المتطلبات	✓						
3	يجب على المنظمة في عملية التخطيط الخاصة بها، تحديد وتقييم المخاطر والفرص ذات الصلة بالنتائج المقصودة لنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية المرتبطة بالتغييرات في المنظمة أو عملياتها أو نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية الخاص بها	✓						
4	تحتفظ المنظمة بمعلومات موثقة عن: المخاطر والفرص العمليات والإجراءات اللازمة لتحديد ومعالجة المخاطر والفرص	✓						
6.1.2 تحديد المخاطر وتقييم المخاطر والفرص								
5	تنظيم العمل والعوامل الاجتماعية والقيادة والثقافة في المنظمة					✓		

6	تحديد الانشطة الروتينية وغير الروتينية التي تشمل: البنية التحتية والمعدات والمواد والظروف المادية لمكان العمل تصميم المنتجات والخدمات، والبحث والتطوير والاختبار والإنتاج والتجميع والبناء وتقديم الخدمات والصيانة والتخلص منها العوامل البشرية كيف يتم تنفيذ العمل	✓							
7	تحديد الحوادث الماضية ذات الصلة، الداخلية أو الخارجية للمنظمة، بما في ذلك حالات الطوارئ، وأسبابهم	✓							
8	تحديد حالات الطوارئ المحتملة	✓							
9	تحديد العاملين والمتمثلة: أولئك الذين لديهم إمكانية الوصول إلى مكان العمل وأنشطتهم، بما في ذلك العمال والمقاولون والزوار وغيرهم من الأشخاص الموجودين بالقرب من مكان العمل والذين يمكن أن يتأثروا بأنشطة المنظمة العمال في موقع غير خاضع للسيطرة المباشرة للمنظمة	✓							
10	قضايا أخرى والمتمثلة: تصميم مجالات العمل والعمليات والمنشآت والآلات / المعدات وإجراءات التشغيل وتنظيم العمل، بما في ذلك تكيفها مع احتياجات وقدرات العمال المعنيين المواقف التي تحدث بالقرب من مكان العمل بسبب الأنشطة المتعلقة بالعمل الخاضعة لسيطرة المنظمة المواقف التي لا تتحكم فيها المنظمة والتي تحدث بالقرب من مكان العمل والتي يمكن أن تسبب إصابة وسوء حالة الأشخاص في مكان العمل التغييرات الفعلية أو المقترحة في التنظيم والعمليات والأنشطة ونظام إدارة الصحة والسلامة المهنية لتغييرات في معرفة المخاطر والمعلومات المتعلقة بها	✓							

11	يجب على المنظمة إنشاء وتنفيذ والحفاظ على عملية من أجل: تقييم مخاطر الصحة والسلامة المهنية من المخاطر المحددة، مع مراعاة فعالية الضوابط الحالية تحديد وتقييم المخاطر الأخرى المتعلقة بإنشاء وتنفيذ وتشغيل وصيانة نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية						✓		
12	يجب تحديد منهجية المنظمة ومعايير تقييم مخاطر الصحة والسلامة المهنية فيما يتعلق بنطاقها وطبيعتها وتوقيتها للتأكد من أنها استباقية وليس تفاعلية وتستخدم بطريقة منتظمة. يجب الحفاظ على المعلومات الموثقة والاحتفاظ بها بشأن المنهجية والمعايير						✓		
13	تقييم فرص الصحة والسلامة المهنية والفرص الأخرى لنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية								✓
6.1.3 تحديد المتطلبات القانونية وغيرها من المتطلبات، ويجب تنظيم إنشاء وتنفيذ والحفاظ على عملية									
14	تحديد المتطلبات القانونية الحديثة وغيرها من المتطلبات التي تنطبق على أخطارها ومخاطر الصحة والسلامة المهنية ونظام إدارة السلامة والصحة المهنية والوصول إليها						✓		
15	تحديد كيفية تطبيق هذه المتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى على المنظمة وما يجب إبلاغه								✓
16	تأخذ هذه المتطلبات القانونية وغيرها من المتطلبات في الاعتبار عند إنشاء وتنفيذ وصيانة وتحسين نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية								✓
17	يجب على المنظمة الاحتفاظ بالمعلومات الموثقة والاحتفاظ بها بشأن متطلباتها القانونية والمتطلبات الأخرى، وتأكد من تحديثها لتعكس أي تغييرات								✓
6.1.4 تخطيط العمل									
18	تخطط الادارة الى: معالجة المخاطر وتحديد الفرص معالجة المتطلبات القانونية والمتطلبات الاخرى الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها		✓						

19	تنفذ الادارة خططها عن طريق: دمج وتنفيذ الإجراءات في عمليات نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية أو غيرها من العمليات التجارية تقييم فعالية هذه الإجراءات							✓
20	يجب أن تأخذ المنظمة في الاعتبار التسلسل الهرمي للضوابط والمخرجات من نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية عند التخطيط لاتخاذ إجراء							✓
21	يجب على المنظمة النظر في أفضل الممارسات والخيارات التكنولوجية والمتطلبات المالية والتشغيلية ومتطلبات العمل	✓						
6.2 اهداف نظام ادارة الصحة والسلامة المهنية والتخطيط لتحقيقها								
6.2.1 اهداف نظام ادارة الصحة والسلامة المهنية								
22	يجب ان تكون الاهداف متناسقة مع سياسة الصحة والسلامة المهنية	✓						
23	يجب ان تكون الاهداف قابلة للقياس (إن أمكن) أو قادرة على تقييم الأداء	✓						
24	تضع الاهداف بالاعتبار: المتطلبات المطبقة نتائج تقييم المخاطر والفرص نتائج مشاركة العاملين					✓		
25	يجب ان تكون الاهداف مراقبة							✓
26	ان يتم التواصل في تحقيق الاهداف							✓
27	يتم تحديث الاهداف			✓				
6.2.2 التخطيط لتحقيق أهداف الصحة والسلامة المهنية								
28	تحدد المنظمة لتخطيط اهداف الصحة والسلامة المهنية ما يأتي: ما الذي سيتم عمله؟ ما هي الموارد المطلوبة ؟ من سيكون المسؤول ؟ متى سيتم الانتهاء منه ؟ كيفية تقييم النتائج، بما في ذلك مؤشرات المراقبة ؟ كيف سيتم دمج الإجراءات لتحقيق الاهداف في العمليات التجارية للمنظمة	✓						

29	يجب على المنظمة الاحتفاظ بالمعلومات الموثقة والاحتفاظ بها على أهداف وخطط الصحة والسلامة المهنية لتحقيقها	✓						
	الاوزان	6	5	4	3	2	1	0
	التكرارات	15	0	1	0	5	0	8
	النتيجة	90	0	4	0	10	0	0
	الوسط الحسابي المرجح	3.58						
	النسبة المئوية	59.7%						
	حجم الفجوة	40.3%						

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على وثائق المستشفى

تفسير النتائج: سجلت قائمة الفحص مستوى تطبيق التخطيط في مستشفى الرافدين الاهلية، واظهرت مستوى تطبيق وتوثيق قدره (3.58) درجة من (6) درجات بنسبة (59.7%)، أي بمعنى عدم مطابقة (40.3%) مع متطلبات المواصفة، ويعود هذا لعدم تطبيق وتوثيق كل من (تقييم فرص الصحة والسلامة المهنية والفرص الأخرى لنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية، تحديد كيفية تطبيق هذه المتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى على المنظمة وما يجب إبلاغه، تأخذ هذه المتطلبات القانونية وغيرها من المتطلبات في الاعتبار عند إنشاء وتنفيذ وصيانة وتحسين نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية، يجب على المنظمة الاحتفاظ بالمعلومات الموثقة والاحتفاظ بها بشأن متطلباتها القانونية والمتطلبات الأخرى، وتأكد من تحديثها لتعكس أي تغييرات، تنفذ الادارة خططها عن طريق: دمج وتنفيذ الإجراءات في عمليات نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية أو غيرها من العمليات التجارية؛ تقييم فعالية هذه الإجراءات؛ يجب أن تأخذ المنظمة في الاعتبار التسلسل الهرمي للضوابط والمخرجات من نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية عند التخطيط لاتخاذ إجراء، يجب ان تكون الاهداف مراقبة، ان يتم التواصل في تحقيق الاهداف).

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات:

1. تقوم المستشفى بعمل إرشـــادات توعوية على أساس الوضع الحالي (وباء كورونا) ونشر الإجراءات التوعوية وفق إدارة الصحة والسلامة المهنية.
2. عدم قيام الادارة العليا في المستشفى بتفعيل دور مشاركة العمال في العمليات.
3. ضعف في تطبيق العمل في التنفيذ والصيانة المستمرة لنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية.
4. يقدم نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية للفرد العامل الشعور بالأمان نظراً لما يتضمنه من تعليمات وقوانين شرعت من اجل الحفاظ على صحة العامل وضمان سلامته الامر الذي سينعكس ايجاباً على أداء المستشفى ككل.

ثانياً: التوصيات:

1. ينبغي على المستشفى الالتزام بمهمات إدارة الصحة والسلامة المهنية ISO45001:2018 ونشر اعمالها للمستشفيات كافة للعمل علية.
2. على الإدارة العليا عمل فرق وانشاء عمليات والتشاور مع العاملين للالتزام بمطلبات معيار الصحة والسلامة المهنية.
3. قيام المستشفى بأنشاء وتنفيذ وصيانة وتحسين نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية بشكل مستمر بما يطلب ذلك العمليات المطلوبة وتفاعلاتها وفقاً لمتطلبات هذا المعيار.
4. الاهتمام المستمر بالمورد البشري، إذ انه يمثل المورد الاهم في المستشفى، والمحافظة على صحة العاملين وسلامتهم هي من مسؤوليات المستشفى الأساسية ولا سيما الماهرة منها والتي تمتلك خبرات وعصف ذهني فيجب محاولة اتباع برنامج الصحة الحديثة والمتقدمة المتبعة في البلدان المتقدمة.

المصادر

1. ابراهيم، ريام عدنان،(2018)، "مدى توافر متطلبات نظام ادارة الصحة والسلامة المهنية وفق المواصفة OHSAS:18001 / دراسة حالة في احدى المنظمات الصناعية"، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس الكلية التقنية الإدارية/ بغداد.

1. Gheorghe, Catlin, (2017), " Study Regarding the Steps of Occupational Health in Safety Management System" International Journal of Economics and Management Systems Romania, Vol.2.

2. Klenova, Penata and Szaryszová , Petra, (2014), "The New Health And Safety Standard ISO 45001:2016 Planned Changes " International Journal of Interdisciplinary in Theory and practice Vol.3.

3. Neag, Paula Nicoleta ; Ivascu, Larisa and Draghici, Anca, (2020), “A Debate on issues regarding the new ISO45001:2018 standard adoption”, MATEC Web of Conferences, pp.305.

4. Pavlovic, Alex, (2019), “The 8 key differences between OHSAS 18001 and ISO 45001”, Qualsys ISO45001:2018 Toolkit, https://quality.eqms.co.uk/blog.

5. Draft Indian Standard, (2018), “Occupational Health and Safety Management Systems-Requirements with Guidance for use (Second Revision)”, Manak Bhacan, 9 Bahadur Shah Zafar Marg New Delhi.

6. ISO 45001:2018 Occupational Health and Implementation Guide.

7. OHSAS 18001:2007, Occupational Health and Safety Management Certification.

أزمة بناء الدولة الوطنية
في العراق في ظل دستور عام 2005

م. م. سعد ماجد عبد الحسين العزاوي

قسم تقنيات المختبرات الطبية، كلية الاسراء الجامعة \ بغداد – العراق

The Crisis of Nation Building in Iraq Under the 2005 Constitution

Saad Majed Abed Al Hussein

Department of Medical Laboratory Techniques،

Al-Esraa University College, Baghdad – Iraq

saadmaster2016@gmail.com

المستخلص

لا يمكن استيعاب مفهوم المواطنة،إلا إذا وضع في سياقه التاريخي، فالمفاهيم لا تنشأ من فراغ ولا تنتشر إلا بعد ممارسات وتراكمات فكرية، والمواطنة كلمة تتسع للعديد من التعريفات، فهي في اللغة العربية مأخوذة من الوطن، وهو محل الإقامة والحماية، ومن حيث مدلولها السياسي، فهي "شعور بالانتماء وولاء للدولة ومنظومة حقوق وواجبات كاملة يفرضها هذا الانتماء". المواطنة في المجتمعات العربية، وبضمنها العراق في وقتنا الراهن "كمعنى" غائبة، وأهم أسباب غيابها الداخلي، فشل الدولة العربية الحديثة في تحقيق التنمية الشاملة، وضمان حماية قانونية واجتماعية لمواطنيها بأبعادها المختلفة، فدفع هذا الاختلاف إلى انتشار الإحباط والخذلان لدى شريحة عريضة من المواطنين، حيث ادى انعدام إشباع الحاجات الأساسية للأفراد إلى اللامبالاة على كافة الأصعدة، بل دفع إلى الرغبة في الهروب من الوطن بحثا عن جنسية ووطن جديدين.

الكلمات المفتاحية: مواطنة، دولة، حقوق، واجبات، مشاركة مجتمعية

Abstract

The concept of citizenship cannot be understood unless it is placed in its historical context. Concepts do not arise out of a vacuum and spread only after intellectual practices and accumulations. Citizenship is a word that can accommodate many definitions. It is in Arabic taken from the word "homeland" which is the place of residence and protection، and in terms of its political meaning "It is a sense of belonging and loyalty to the state and a system of rights and duties imposed by this affiliation". The citizenship in Arab societies including Iraq at the present time as "meaning" is absent، and the most important reasons for its internal absence the failure of the modern Arab state to achieve comprehensive development، and to ensure legal and social protection of its citizens. This difference led to widespread frustration and defeatism among a wide range of citizens where the lack of satisfaction of the basic needs of individuals led to indifference at all levels، and even the desire to flee the homeland in search of a new nationality and homeland.

Key words: Citizenship، State، Rights، Duties، Social participation.

المقدمة

المجتمع العراقي في الأصل هو مجتمع معروف بتنوع نسيجه الاجتماعي والديني والمذهبي، ومع هذا التنوع، نما التعايش السلمي الذي كان سائداً في كافة أركان هذا المجتمع وعلى مدى الأزمنة والعصور باستثناء ما حصل في بعض المراحل من عمليات اقتتال وصراعات محلية وبفعل أطراف خارجية أو بفعل القابضين على السلطة، ويعد شعب العراق صاحب أول دستور في العالم وهو قانون (أورنمو)، وتلاه قانون (حمورابي الشهير)، وهو الذي علم العالم الكتابة والحضارة، وبمرور الزمن أصبحت أرض العراق منطلقاً لنشر مبادئ الفكر وتعاليمه، وفيها نشأ أرباب العلم والفلسفة، وفي أرجائها، صدحت أصوات الواعظين والمرشدين وعلى ذلك اصبح هذا البلد وأهله محط أنظار العالم ومركز إشعاع فكري وحضاري إلى كل أرجاء المعمورة.

اهمية البحث

تظهر اهمية البحث من خلال تبيان ما يميز العراق من قوة مجتمعه وعمقه التاريخي البعيد وتماسكه بالشكل الذي أفشل جميع المحاولات التي جرت عبر التاريخ وسعت إلى تركيع البلد وأهله وجعلهم تابعين لقوى وإرادات خارجية، وهذا بالطبع لم يأتِ من فراغ وإنما من تجذر تاريخي قديم تمثل في نوعية الشعب الذي عاش على هذه الأرض وطبيعة العلاقة بين أبناءه بشكل جعله يحتفظ بتراثه لقرون طويلة، ثم إن وجود الإسلام والأديان الأخرى فيه جعل شكل النسيج أكثر بهاءً واشد قوةً حيث عاش أبناء الأديان مجتمعين تحت خيمة الوطن الواحد تجمعهم الروابط المعروفة من الأرض والتاريخ والمصالح المشتركة، وجعلت هذه العوامل مجتمعة المجتمع العراقي قوياً على مر الزمن، وكلما واجه العراق مصاعب ترى لحمته تتوطد وتصبح قادرة على رد كل أنواع الهجمات مهما تنوعت أهدافها ووسائلها.

اشكالية البحث

في الوقت الذي ظل المجتمع العراقي بعيداً عن ظاهرة التعصب والعنف والقتل والإرهاب، مما جعل هذه عوامل المساهمة في إشاعة هذه الظاهرة (أو الثقافة اذا جاز تسميتها ذلك) وتناميها مع مرور الوقت، حيث تلقى العراق على الدوام موجات بدوية متتالية بفعل انبساطه وكثرة خيراته، الذي أفضى إلى وقوع هذا البلد وشعبه تدريجياً تحت تأثير القيم البدوية التي تقف في مقدمتها قيم التعصب والعنف، وكانت ممارسات السلطة السياسية في عهد جمهورية (حزب البعث العربي الاشتراكي المنحل) التي استمرت 35 عاماً (1968-2003) طائفية مقيتة، استخدمت لصالح تثبيت حكمها، وليس لصالح تشكيل اجتماعي أو مذهبي أو أثني.

فرضية البحث

ادى غياب الاليات الناجعة لتفعيل اطروحة المواطنة الصالحة إلى هدم القيم الأصيلة للمجتمع العراقي كالصدق والمحبة والتعاون والإيثار وما إلى ذلك لتحل محلها مفاهيم وسلوكيات رذيلة وغريبة على هذا المجتمع كالكذب والحيلة والأنانية والمصالح الضيقة، وكل ذلك انعكس سلباً على الوحدة الوطنية.

منهج البحث

اعتمد هذا البحث على منهجين علميين اساسيين في تأطير المقومات العلمية للبحث، كان ابرزها المنهج التحليلي النظمي والذي تم الاعتماد عليه في دراسة اصل بنية السلطة السياسية العراقية واكتشاف الاطر التي قام على اساسها كتابة الدستور العراقي، الامر الذي يمكننا من معرفة طبيعة التكوين العام للدولة في العراق وعلاقتها بالمجتمع، واثر النظام السياسي وقراراته السياسية تجاه مقومات المواطنة، واثر ذلك على الوحدة الوطنية في العراق، وكذلك تم التطرق الى منهج الديمقراطية التوافقية بهدف تبيان السبل الكفيلة للعودة الى منهج السلم المجتمعي والاستقرار السياسي في ظل الازمات التي يعيشها العراق حتى الوقت الراهن.

المبحث الاول: ماهية المواطنة

المطلب الاول: مفهوم المواطنة

تنظر (الموسوعة الدولية) للمواطنة على أن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت، وحق تولي المناصب العامة، وكذلك عليهم بعض الواجبات، أما موسوعة (كولير الأمريكية) فإنها تنظر إلى المواطنة بأنها: أكثر أشكال العضوية اكتمالا في جماعة سياسية ما (الدجاني، 1999).

وتعرف الموسوعة العربية العالمية المواطنة بأنها "اصطلاح يشير الى الانتماء الى امة أو وطن"، وفي قاموس علم الاجتماع تعرف المواطنة على انها "مكانة او علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (الفرد) الولاء والطاعة، بينما يتولى الطرف الثاني الحماية، ويتم تحديد العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون الذي يعد أساس الحكم بالعدل"، كما تعرف المواطنة على انها "مفهوم تاريخي شامل ومعقد، له ابعاد متنوعة منها ما هو مادي قانوني، ومنها ما هو ثقافي سلوكي، فضلا عن كونها وسيلة وغاية يمكن بلوغها تدريجيا" (الكواري، 2001)، ولذلك تعد المواطنة خيار ديمقراطي اتخذته المجتمعات المتعاقبة عبر مراحل تاريخية طويلة نسبيا (الكيالي،1993).

ومما تقدم يتضح إن المواطنة هي انتماء الفرد إلى ارض محددة، بمعنى آخر الإنسان الذي يستقر بشكل دائم داخل الدولة ويحمل جنسيتها، وله دور المشاركة في الحكم، ويخضع للقوانين الصادرة عنها، ويتمتع بشكل متساوي مع بقية الافراد بمجموعة من الحقوق، ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة التي ينتمي اليها.

عموماً، يقصد بالمواطنة "العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق والتزامات، مما يعني ان كافة ابناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن هم سواسية بدون تمييز عنصري او ديني او لغوي او انتماء سياسي.....الخ.

اذا العنصر المهم في مفهوم المواطنة هو الانتماء الذي لا يمكن ان يتحقق بدون تربية المواطنين، فهي ضرورية لتحقيق المواطنة الصحيحة، ومن هنا يظهر لنا بأن روح الديمقراطية هي المواطنة، التي تعد القلب النابض لمفهوم الديمقراطية الحقيقية في أي بلد.

المطلب الثاني: علاقة المواطنة بالدولة

يترتب على المواطنة ثلاثة انواع رئيسة من الحقوق والحريات التي يجب ان يتمتع بها جميع المواطنين في الدولة دون تمييز، وهي كما يلي: (Encyclopedia،1984).

1. **الحقوق المدنية:** هي مجموعة من الحقوق المتمثلة في حق المواطن في الحياة، وعدم إخضاعه للتعذيب او العقوبات القاسية أو اللاإنسانية أو الإحاطة بالكرامة، وعدم استرقاق احد، والاعتراف بحرية كل مواطن طالما لا تخالف القوانين ولا تتعارض مع حرية الاخرين. لكل مواطن الحق بالعيش في أمان له ولأسرته، وعدم اعتقاله او توقيفه بدون سبب، وحق كل مواطن في الملكية الخاصة، والحق في التنقل واختيار مكان اقامته داخل الدولة المنتمي اليها، وله الحق في مغادرة دولته والعودة اليها، وله الحق في المساواة كمواطن امام القانون والاعتراف بالشخصية القانونية، وعدم التدخل في خصوصيته او خصوصية اسرته، فضلاً عن حقه في التفكير والمعتقد والوجدان والدين وحرية التعبير وفق النظام والقانون، وله حق اكتساب جنسية البلد المنتمي اليه.
2. **الحقوق السياسية:** تتمثل هذه الحقوق بحق المواطن في الانتخاب والترشيح في السلطة التشريعية والسلطات المحلية والبلديات والمحافظات، وحقه بعضوية الاحزاب وتنظيم جمعيات ومحاولة التأثير على القرارات السياسية، وله الحق في الاجتماعات والتظاهرات السلمية ضد القوانين السلبية الصادرة من البرلمان او الحكومة، وله الحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة.
3. **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:** تشمل الحقوق الاقتصادية مثل حق كل مواطن في العمل في ظل ظروف عادلة، وله الحق بالانضمام الى النقابات، وان يكون له دورا فاعلا، وله الحرية والحق في

الاضـراب والاعتـراض السـلمي، كمـا تشـمل حقوقـه الاجتماعية حقـه بحد ادنـى مـن الرفاه الاجتماعـي والاقتصـادي، وتوفيـر الحمايـة الاجتماعية له، والحـق فـي الرعايـة الصحية، والحق فـي تأمين الغـذاء الكافـي، والحق في التأميـن الاجتماعـي، والحـق فـي المسـكن، والحق فـي التنميـة، والحق في بيئـة نظيفـة، والحـق فـي الخدمـات الكافيـة لـكل مواطـن، بينمـا تتمثـل الحقوق الثقافية بحق كل مواطن بالتعليم والثقافة.

وهناك أربعة قيم اساسية ومهمة يتمتع بها المواطن، هي:

1. **المساواة:** التي تنعكس في كثير من الحقوق منها: حق التعليم، والعمل، الجنسية، والمعاملة المتساوية أمام القانون والقضاء.
2. **الحريـة:** مثـل حريـة الاعتقـاد، وممارسـة الشـعائر الدينية، وحريـة التنقل داخـل الوطـن، وحق الـكلام والمناقشـة بحرية مع الاخر حول حل مشـكلات المجتمـع وبنـاء مسـتقبله، وحريـة الاحتجـاج والاعتـراض علـى موقـف او سياسـة ما، حتـى لو كان الاحتجـاج موجها ضد الحكومة، وحرية المشـاركة فـي المؤتمرات او النـدوات واللقاءات ذات الطابع الاجتماعي او السياسـي او الاقتصادي او الثقافي.
3. **المشاركة:** وتتضمن العديد من الحقوق مثل الحق في الضغط السلمي على الحكومة، او الضغط ضد بعض المسؤولين السياسيين لتغيير سياستهم او برامجهم او قراراتهم، وممارسة العديد من اشكال الاحتجاج السلمي المنظم مثل التظاهر والاضراب وفقا للقانون، والتصويت في الانتخابات العامة بجميع اشكالها، والاشتراك في تأسيس الاحزاب السياسية او الجمعيات، او أي تنظيمات اخرى تخدم المجتمع.
4. **المسؤولية الاجتماعية:** التي تتضمن العديد من الواجبات مثل واجب دفع الضرائب، وتأدية الخدمة العسكرية الالزامية للوطن، واحترام القانون وحرية تطبيقه، واحترام حرية الاخرين وخصوصيتهم من ابناء الشعب (الدجاني،1999).

اما الواجبات التي تقع على عاتق المواطن في الدولة كما ذكرها الحساني (2005) فهي:

1. واجب الدفاع عن الدولة المنتمي اليها المواطن.
2. واجب اطاعة القوانين.
3. واجب دفع الضرائب الى الدولة.

تعد هذه الواجبات المترتبة على المواطن نتيجة منطقية وعقلانية ودستورية مقبولة في كل نظام يتسم بالعدالة والديمقراطية الحقيقية، هدفه توفير حقوق المواطن وحرياته بشكل متساوي وبدون تمييز يذكر، وتوجد بعض العوائق التي تقف في وجه تحقيق المواطنة منها:

1. الطائفية والمذهبية.
2. الاقطاعية.
3. العشائرية.
4. التبعية.
5. الاثنية.

كما إن هناك بعض الممارسات الخاطئة في هذا الإطار ومنها ما أشار اليها الحساني (2005) و كالاتي:

1. عدم الالتزام بالقوانين واحترامها
2. عدم احترام اراء الاخرين
3. عدم المشاركة المجتمعية
4. ضعف الولاء للوطن وعدم الدفاع عنه.

المبحث الثاني: واقع المواطنة في العراق بعد 2003

بعد دخول القوات الأجنبية في العراق بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وسقوط نظام الحكم في 942003، انتقل المجتمع العراقي من حالة التسلط والصهر والدمج ألقسري إلى التشتت والانفلات والفوضى باسم الحرية والديمقراطية، وكل ذلك جرى بفعل غياب القانون، وانهيار سلطة الدولة مع تدني مستوى الوعي الثقافي والسياسي، مما أعطى لكل من هب ودب الفرصة للقيام بعمليات السلب والنهب والقتل،وتنامي روح الانتقام والثأر التي دعمتها أطراف خارجية إقليمية ودولية (ابراهيم وعبد الله، 2005) مستغلة بذلك وجود القوات الأجنبية على الأراضي العراقية، ولكن على الرغم مما شهده العراق في تلك المرحلة من انهيار أمني مطلق، وعلى الرغم من أحداث العنف والاغتيالات التي راح ضحيتها المئات من أبناء الشعب العراقي، فإن هذا الشعب ظل متماسكاً على مدى ثلاث سنوات تقريباً، وبالتحديد حتى وقوع حادثة تفجير الإمامين العسكريين(عليهما السلام) في شهر شباط سنة 2006، إذ كانت تلك الحادثة بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، وبمثابة الشرارة التي أشعلت فتيل الحرب الطائفية التي استمرت على مدى أكثر من سنتين، ما أفضى إلى التأثير على حالة التعايش التي طالما كانت سائدة في صفوف المجتمع العراقي في المرحلة السابقة.

عاش اغلب الافراد العراقيين في تلك المرحلة حالة من التخندق والاقتتال الطائفي، وتزامن ذلك مع ضعف الأجهزة الأمنية التي كانت حديثة التشكيل، ولم تكن مدربة بشكلٍ كافٍ، وكانت إمكانياتها في التسليح متدنية مقارنة بما تمتلكه القوى الإرهابية والجماعات المسلحة، كما كان لظاهرة المحاصصة الطائفية التي تم تكريسها في العملية السياسية وبرعاية سلطة الائتلاف وبتوجيه من قبل مديرها الإداري (بول بريمر) انعكاسات واضحة وبالغة الخطورة على المجتمع العراقي، لذا أضحت معظم المدن العراقية على شكل مناطق نفوذ يخضع بعضها للقوى الإرهابية، ويخضع البعض الآخر للمليشيات والجماعات المسلحة، بل تقسيم مدن جرى تقسيمها على جبهتين أو اكثر لهذا الطرف أو ذاك، وعلى

ذلك جرت محاولة تمزيق النسيج الاجتماعي في العراق، لاسيما بعد أن أضحت عمليات القتل تجري على الهوية والاسم، وهذا دفع الكثير من الأسر العراقية إلى الهجرة إلى مناطق أخرى داخل البلاد وخارجها، ومن تلك الأسر ما عرضت للتهجير القسري من قبل الجماعات المسلحة، ووصل عدد المهاجرين والمهجرين داخل القطر وخارجه في تلك المرحلة إلى ما يقارب الـ(4) ملايين مواطن عراقي.

ولكن لما كانت تلك الحالة الإرهاب والقتل والعنف والتهجير تعد بمثابة حالة طارئة وغريبة على ثقافة المجتمع العراقي المعروف بصدق نواياه وطيبته وعاطفيته وتسامحه، تحركت ضمائر أبناء العشائر وشيوخها، وبدأ هذا التحرك من المنطقة الغربية وامتد إلى مناطق العراق كافة، وتم تشكيل ما يسمى بـ(مجالس الصحوة)التي ضمت أكثر من (71) ألف عنصر مسلح، وتزامن ذلك مع شروع الحكومة في تطبيق خطة فرض القانون، بعد أن تنامت قدرات أجهزتها الأمنية القتالية والاستخباراتية، فضلاً عن تزايد التأكيد والاهتمام الدولي والمحلي الرسمي والشعبي بعملية المصالحة الوطنية بين أبناء الشعب العراقي.

شجع عملية المصالحة الوطنية اضطرار الإدارة الأمريكية الى اطلاقها في شهر آذار سنة 2006 مجموعة دراسة العراق المكونة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي برئاسة وزير الخارجية الأسبق(جيمس بيكر) وعضو الكونغرس السابق (لي هاملتون)، التي نشرت في شهر كانون الأول من السنة المذكورة تقريراً بين صورة الوضع الكئيبة في العراق، وخلص أنه لا يمكن تحسينه من دون المصالحة بين مختلف فئات الشعب الذي يتكون من فئات أثنية ودينية مختلطة جداً لا يمكن فصلها (مجموعة باحثين 2007)، وهذا ما بدأ يقتنع به أبناء الشعب العراقي بعد أن وجدوا – مدركين وواعين كما يقول الاستاذ الدكتور العلامة علي الوردي بأن الصراع الطائفي مليء بالسخف والتخابث مما يؤدي الى اقتزاز النفوس منه (الوردي،1998)، وعلى ذلك بادرت أوساط شعبية واسعة، وفي مقدمتها العشائر العراقية إلى بذل مساعيها من أجل تجسيد المصالحة على أرض الواقع، وفي النهاية نجحت تلك الجهود مجتمعةً في إنهاء صفحة الاقتتال الطائفي، وتخفيض نسبة العنف والقتل بدرجة كبيرة جداً، حتى عاد الأمن والسلام إلى معظم المدن العراقية ومن ثم عاد إليها الكثير من أبنائها المهجرين والمهاجرين.

المبحث الثالث:
أوجه العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وفق دستور2005

المطلب الأول: تشكيل السلطتين التشريعية والتنفيذية في ضوء الدستور العراقي

اولاُ: تشكيل السلطة التشريعية

حدد (دستور جمهورية العراق لعام2005) آلية لتشكيل السلطتين التشريعية والتنفيذية حيث نصت المادة(48) من الدستور العراقي على أن تتكون السلطة التشريعية(البرلمان) شأنه شأن كل الأنظمة الاتحادية من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الاتحاد، حيث يمثل مجلس النواب عموم الشعب العراقي، في حين يضم مجلس الاتحاد ممثلين عن الأقاليم – حين تكونها والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وأَوكلَ الدستور مهمة تشكيل هذا المجلس وشروط العضوية فيه وبيان اختصاصاته إلى مجلس النواب لكي يَسن قانون بأغلبية ثلثي أعضائه بخصوص هذا الأمر، ولكن لم يتم تشكيل مجلس الاتحاد لحد الآن رغم مرور 14 عاماً.

لذا أضحى الحديث عن السلطة التشريعية في العراق مقتصراً لغاية الآن على مجلس النواب الذي تطرق الدستور بشكل مفصل إلى الآلية التي يتشكل على وفقها هذا المجلس، لذا فقد نصت المادة (49) الفقرة (أولاً) من الدستور على ما يأتي (يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله، ويتم انتخابهم بطريق الاقتراع العام السري المباشر، ويراعى فيه تمثيل سائر مكونات الشعب فيه).

ويستدل من هذا النص على إن طريقة تكوين مجلس النواب تتم بناء على إحصاء نسبة عدد نفوس العراق الكلية، وهي بكل تأكيد بتزايد مستمر، وتأسيساً على هذه الزيادة سيتزايد عدد أعضاء مجلس النواب مع كل دورة نيابية كان عدد الأعضاء 275 في الدورة النيابية السابقة وأصبح عددهم 325 في الدورة النيابية الحالية – والسؤال الذي يثار هنا

هل أن الزيادة ستسهم في تحسين أداء المجلس أم العكس؟ بكل تأكيد لا يعد العدد هو المعيار بقدر ما يعد معيار الكفاءة والقدرة على أداء ما هو أفضل هو الأساس.

وأهم ما في النص المذكور إن أعضاء مجلس النواب يتم انتخابهم بطريق الاقتراع العام السري المباشر، ويستند هذا النص على مبدأ (الشعب مصدر السلطات)حسب نص المادة (5) من الدستور، ما يعني أن يتولى عموم المواطنين العراقيين من الذين تتوافر فيهم الشروط التي تؤهلهم للانتخاب مهمة اختيار من ينوب عنهم في ممارسة السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس النواب(القانون 26،2009)، والأهم من ذلك أن تكون عملية الاختيار حرة ونزيهة بطريق الاقتراع السري (ربيع، 2009) بعيداً عن أية ضغوط تمارسها أية جهة حكومية كانت أم حزبية أو أية جهة داخلية كانت أو خارجية، كما أكد المشرع على ضرورة أن يكون الاختيار الانتخاب بطريقة مباشرة، على خلاف ما نصت عليه بعض الدساتير والتشريعات في العالم، ومن ذلك ما كان معمولاً به في العهد الملكي في العراق في انتخاب أعضاء المجلس النيابي، وما زالت هذه الطريقة متبعة في انتخاب ما يسمى بالمجلس الثاني من مجلسي البرلمان، ومنها مجلس الشيوخ الفرنسي والمجلس الاتحادي في ألمانيا (الخطيب، و 2009حمادي، 1970 و بسيوني، 2002).

كما نصت الفقرة(رابعاً) من المادة(49) ذاتها على أن (يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب)، ما يعني إن المشرع العراقي أراد بذلك ضمان تمثيل المرأة في المجلس النيابي سعياً لضمان حقوقها وإنصافها بعد حرمانها، بل وامتهان كرامتها على مدى مئات السنين كونها نصف المجتمع ولها حقوق وواجبات شرعها الدين الاسلامي واكدت عليها السنة النبوية المباركة.

ثانياً: تشكيل السلطة التنفيذية

أقر الدستور العراقي النافذ في المادة (1) بأن نظام الحكم هو(نظام نيابي– برلماني) (السكيني، 2009)، لذا تتكون السلطة التنفيذية من فرعين هما: رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء.

(أ) رئيس الجمهورية: هو (رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن، يمثل سيادة البلاد ويسهر على ضمان الالتزام بالدستور والمحافظة على استقلال العراق وسيادته ووحدته

وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور)(الدستور، المادة 67)، وينتخب رئيس الجمهورية من قبل مجلس النواب بأغلبية ثلثي عدد أعضائه على وفق ما نصت عليه المادة(70) من الدستور وفي حال لم يحصل أي مرشح من بين المرشحين لهذا المنصب على الأغلبية المذكورة، يجري التنافس مرة أخرى بين المرشحَين الحاصلَين على أعلى الأصوات، ومن يحصل على أكثرية الأصوات هو الفائز بالمنصب، وتحدد ولاية الرئيس بسنوات أربع ويمكن أن يعاد انتخابه لولاية ثانية فقط (م72).

(ب) مجلس الوزراء(الحكومة): نصت الفقرة(أولاً) من المادة(76) من الدستور العراقي النافذ (يكلف رئيس الجمهورية، مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً، بتشكيل مجلس الوزراء، خلال خمسة عشر يوماً من تأريخ انتخاب رئيس الجمهورية)، كما نصت الفقرة (ثانياً) من المادة المذكورة على أن (يتولى رئيس مجلس الوزراء المكلف تسمية أعضاء وزراته خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً من تأريخ التكليف) (الدستور، المادة 76)، وفي حال نجاح رئيس مجلس الوزراء المكلف في هذه المهمة، يقوم بعرض أسماء الوزراء والمنهاج الوزاري على مجلس النواب، وفي حال حصلت موافقة الأخير على الوزراء منفردين والمنهاج الوزاري بالأغلبية المطلقة، يعد ذلك بمثابة منح للثقة لمجلس الوزراء (السكيني،2009، العنبكي، 2011) وعلى ذلك تعد مهمة منح الثقة بمثابة عقد ترخيص أو توكيل بالعمل، ومن حق المانح سحب الترخيص أو التوكيل في حال حصول أي إخلال بشروط العقد من قبل الجهة الحائزة على الوكالة (الحكومة)،يتم الغاء تلك الوكالة، وهذا ما يسمى بسحب الثقة وفق إجراءات معينة، وهو ما سنعرج عليه في المطلب التالي.

المطلب الثاني: اختصاصات السلطتان التشريعية والتنفيذية في ضوء الدستور العراقي

يتم التعرض لاختصاصات كل من المؤسستين التشريعية والتنفيذية، حيث نظم المشرع الدستوري العراقي العلاقة بين مجلس النواب – باعتباره الممثل الوحيد الحالي للسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية بفرعيها (رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء)،من خلال تحديد اختصاصات كل منهما.

اولاً: اختصاصات مجلس النواب

فَصَلت المادة (61) من الدستور اختصاصات مجلس النواب، ويأتي في مقدمة تلك الاختصاصات مهمة تشريع القوانين الاتحادية شأنه شأن كل البرلمانات في العالم أما الاختصاص الآخر الذي لايقل أهمية عن التشريع، فهو الرقابة على أداء السلطة التنفيذية بفرعيها (رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء)(المادة61 الفقرة ثانياً)، وكذلك انتخاب رئيس الجمهورية، وإقرار المعاهدات والاتفاقيات الدولية، والموافقة على تعيين كل من رئيس محكمة التمييز الاتحادية واعضاءها، ورئيس الإدعاء العام، ورئيس هيئة الإشراف القضائي بناءً على اقتراح من مجلس القضاء الأعلى، وكذلك للمجلس الحق في الموافقة على تعيين السفراء وأصحاب الدرجات الخاصة، وقادة الجيش من قائد فرقة فما فوق، ورئيس جهاز المخابرات، باقتراح من مجلس الوزراء (المادة61 الفقرة خامساً)، فضلاً على حق المجلس في استجواب مسئولي الهيئات المستقلة، ولمجلس النواب أيضاً الحق في الموافقة على إعلان الحرب أو حالة الطوارئ بناء على طلب مشترك مقدم من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء (المادة61، الفقرة تاسعاً).

ومن اختصاصات مجلس النواب الأخرى هو إقرار مشروع قانون الموازنة المالية السنوية العامة الذي يقدمه مجلس الوزراء (المادة62 الفقرة أولاً وثانياً)، وبكل تأكيد يعد هذا الاختصاص على درجة كبيرة من الأهمية وذلك لتوقف اقتصاد البلد برمته على الموازنة.

ثانياُ: اختصاصات السلطة التنفيذية

1) إختصاصات رئيس الجمهورية: نصت المادة(73) من الدستور على أن يتولى رئيس الجمهورية الصلاحيات الآتية (إصدار العفو الخاص بتوصية من رئيس مجلس الوزراء، المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بعد موافقة مجلس النواب، وتعد مصادقاً عليها بعد مضي 15يوم من تاريخ تسليمها، يصادق ويصدر القوانين التي يسنها مجلس النواب وتعد مصادقاً عليها بعد مضي15يوما من تاريخ تسلمها، دعوة مجلس النواب المنتخب للانعقاد خلال مدة لاتتجاوز15يوم من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات، وفي الحالات الأخرى المنصوص عليها في

الدستور، منح الأوسمة والانواط بتوصية من رئيس مجلس الوزراء، قبول السفراء، إصدار المراسيم الجمهورية، المصادقة على أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم المختصة، يقوم بمهمة القيادة العليا للقوات المسلحة للأغراض التشريفية والاحتفالية، وممارسة أية صلاحيات رئاسية أخرى واردة في هذا الدستور). وعلى ذلك فإن معظم صلاحيات رئيس الجمهورية المذكورة هي بمثابة صلاحيات رسمية وتشريفية (دوفرجة، 1992، وكذلك: العمري،1985) وبعضها مكملة ومتممة وربما تابعة لصلاحيات الهيئات أو السلطات الأخرى، بما في ذلك الفرع الثاني من السلطة التنفيذية، والذي يمثله مجلس الوزراء(الحكومة)، وبالتالي فأن السلطة التنفيذية الفعلية هي بيد الأخير, وهذا هو حال سائر النظم السياسية البرلمانية.

2) **اختصاصات مجلس الوزراء (الحكومة):** يعد رئيس مجلس الوزراء هو المسئول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة، والقائد العام للقوات المسلحة، ويقوم بإدارة المجلس، ويترأس اجتماعاته، وله الحق بإقالة الوزراء بموافقة مجلس النواب(م78 من الدستور)، ويمارس مجلس الوزراء الصلاحيات الآتية (تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة...،اقتراح مشروعات القوانين حق إصدار الأنظمة والتعليمات والقرارات بهدف تنفيذ القوانين، إعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية، والتوصية إلى مجلس النواب بالموافقة على تعيين وكلاء الوزارات والسفراء وأصحاب الدرجات الخاصة ورئيس أركان الجيش ومعاونيه ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق، ورئيس جهاز المخابرات الوطني، ورؤساء الأجهزة الأمنية، والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها أومن يخوله) (الدستور، المادة 80)، وعلى ذلك يتمتع رئيس مجلس الوزراء بصلاحيات تنفيذية واسعة، بل هو المسؤول الفعلي عن تخطيط وتنفيذ السياسة العامة على الصعيدين الداخلي والخارجي، ويستمد ذلك من كونه مرشح أو ممثل الكتلة الحائزة على أكثرية المقاعد في البرلمان، كما أنه الحائز على ثقة مجلس النواب مع التشكيلة الوزارية التي يقع عليها اختياره التي تكون مسؤولة أمامه مسؤولية فردية وتضامنية.

المطلب الثالث: العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في ضوء الدستور العراقي

هناك علاقة دستورية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية هي:

اولا: العلاقة بين مجلس النواب ورئاسة الجمهورية

تبدأ العلاقة بين مجلس النواب ورئاسة الجمهورية من لحظة قيام رئيس الجمهورية المنتهية ولايته بدعوة مجلس النواب لعقد جلسته الافتتاحية خلال مدة لا تتجاوز 15 يوماً من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات النيابية، ومن ثم يتولى مجلس النواب انتخاب رئيس الجمهورية عبر الآليات الدستورية التي ذكرناها آنفاً، وعلى ذلك يبقى الأخير مسؤولاً أمام مجلس النواب، وهو ما حدده الدستور كما أسلفنا أيضاً، وتلك المسؤولية تجعل رئيس الجمهورية معرضاً لمسائلة مجلس النواب بناءً على طلب مسبب يقدم من قبل الأغلبية المطلقة من أعضائه، ويصل الأمر إلى حد إعفاءه وبالأغلبية ذاتها بعد إدانته في حالة الحنث باليمين الدستورية، أو انتهاك الدستور، أو الخيانة العظمى(الفقرة سادساً من المادة 61).

كما حدد المشرع الدستوري أبواباً عدة تسهم في تعزيز تلك العلاقة ومن ذلك لرئيس الجمهورية الحق بتقديم طلب إلى مجلس النواب يقضي بسحب الثقة من رئيس الوزراء، كما إن إعلان حالة الطوارئ من قبل المجلس لا يتم إلا بناءً على طلب مشترك يقدم من قبل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وفي حال قدم رئيس مجلس الوزراء طلباً يقضي بحل مجلس النواب يتطلب ذلك موافقة رئيس الجمهورية، وفي حال تحقق هذا الأمر حل مجلس النواب بهذه الطريقة، أو بناءً على طلب من ثلث أعضائه وبالتصويت بالأغلبية المطلقة لأعضائه يتولى رئيس الجمهورية مهمة الدعوة لانتخابات برلمانية خلال ستين يوماً (م64)، فضلاً على دعوته للمجلس للانعقاد في الحالات الاستثنائية (م58 فق أولاً).

والأهم في إطار تلك العلاقة ما يتصل بأهم اختصاصات مجلس النواب ألا وهو تشريع القوانين، إذ أن لتشريع القوانين مراحل عدة حيث تبدأ المرحلة الأولى باقتراح قانون معين، ويعرض القانون للمناقشة كمرحلة ثانية، ومن ثم يتم التصويت عليه كمرحلة ثالثة، وبعدها يحال لرئيس الدولة للمصادقة عليه كمرحلة رابعة ليعلن إصداره وتنفيذه

من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (القيسي، 2015)، أما مرحلة الاقتراح فيمكن أن تكون على شكل مقترحات تقدم من قبل أعضاء مجلس النواب أو لجانه المتخصصة (م60 فق1)،أو أنها تكون على شكل مشروعات قوانين تقدم من قبل السلطة التنفيذية بفرعيها (رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء) إلى مجلس النواب (م60 فق2) لمناقشتها وربما إقرارها، وهاتين المرحلتين من اختصاص مجلس النواب حصراً، في حين أن مرحلة المصادقة والإصدار هي من اختصاص رئيس الجمهورية، ولكن تلك المصادقة مشروطة وليست مطلقة، حيث ألزم الدستور رئيس الجمهورية بضرورة مصادقة القوانين المحالة له من مجلس النواب خلال مدة أقصاها (15) يوماً من تاريخ تسلمها، وخلاف ذلك – أي في حال عدم اتخاذ رئيس الجمهورية أي إجراء سواء بالمصادقة أو الاعتراض تعد مصادقاً عليها (تلقائياً)، وفي حال تمت المصادقة خلال تلك المدة الدستورية يعلن الرئيس اصدر القانون، ومن ثم تنفيذه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية(الوقائع العراقية).

أما في حالة الاعتراض على القانون من قبل الرئيس فأنه ليس مطلق اليدين في هذا الإجراء، لذا يطلق على هذا الاعتراض بـ(الاعتراض التوفيقي) (حمادي، 1970، وكذلك: السكيني،2009) وذلك لأنه في حال أعيد القانون بفعل الاعتراض إلى مجلس النواب فأن للأخير خيارين، احدهما إعادة النظر بالقانون وتعديله ومن ثم إعادته إلى الرئيس للمصادقة عليه وإصداره، وثانيهما تصويت مجلس النواب على القانون مرة أخرى بأغلبية ثلاثة أخماس أعضائه وبذلك يعد مصادقاً عليه ومن ثم يتم نشره، وعلى المنوال ذاته، تجري عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بعد موافقة مجلس النواب عليها، فبعد مضي (15) يوماً من تاريخ تسلمها من المجلس تعد مصادقاً عليها من دون الحاجة للمصادقة عليها من قبل الرئيس.

ومن جانب آخر، وفي حالة خلو منصب رئيس الجمهورية لأي سبب كان، وفي حالة عدم وجود نائب له، يحل محله رئيس مجلس النواب(م75 الفقرة رابعاً)، ما يعني أن المشرع فضل الأخير لتولي المسؤولية بدلاً عن رئيس الوزراء الذي يعد أقرب إلى الأول (رئيس الجمهورية) من الناحية الرسمية كونهما ينتميان كلاهما إلى سلطة واحدة (السلطة التنفيذية)، هذا من جانب، ومن جانب آخر، أقر المشرع بأن يحل الأول محل رئيس الوزراء عند خلو منصبه، وعلى ذلك فأن المشرع ربما أراد بهذا الأمر تولي رئيس مجلس النواب منصب رئاسة

الجمهورية بشكل مؤقت أن يحمل مجلس النواب تلك المسؤولية بحكم كونه السلطة المنبثقة عن الشعب، والأهم أنها صاحبة الاختصاص في انتخاب رئيس جمهورية جديد.

ثانيا: العلاقة بين مجلس النواب ومجلس الوزراء(الحكومة)

لما كانت الحكومة(مجلس الوزراء) تتشكل وفق المادة(76) من الدستور، من خلال تكليف رئيس الجمهورية لمرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً للشروع بهذه المهمة وعلى وفق المدد المحددة دستورياً كما أسلفنا وحينما ينتهي الأخير من تسمية أعضاء حكومته، يعرضهم مع المنهاج الحكومي على مجلس النواب وذلك لنيل الثقة، ويتحقق ذلك من خلال تصويت المجلس بالأغلبية المطلقة(50+1 من عدد الأعضاء) على المنهاج الوزاري وعلى الوزراء بشكل منفرد.

وبناءً على ذلك، يتم منح الثقة للحكومة، وعلى غرار ما معمول في النظم السياسية البرلمانية (Duverge،1967.)، كما يحق للمجلس سحب تلك الثقة من الحكومة رئيس الوزراء والوزراء متى ما كانت هناك ضرورة لذلك، ولكن تلك العملية تتطلب اتخاذ سلسلة من الإجراءات تدخل ضمن ما يسمى بإجراءات الرقابة السياسية أو الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة، وعلى وفق ما نصت عليه المادة (61 الفقرة ثانياً)،ومن بين تلك الإجراءات السؤال والاستجواب والتحقيق (العنبكي، 2009)، أي أن للمجلس الحق في مسائلة الحكومة بل ومحاسبتها في حالة حصول أي تقصير أو إهمال في أدائها لمهامها، بشكل فردي أو جماعي، وعلى ذلك يحق لمجلس النواب أن يحرك إجراءات عدة ازاء الحكومة، نص عليها الدستور النافذ، ومنها السؤال والاستيضاح والاستجواب، لذا فقد نصت (المادة 61 الفقرة سابعاً)على ما يأتي (أ لعضو مجلس النواب أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء والوزراء، أسئلة.....، يجوز لخمسة وعشرين عضواً في الأقل من أعضاء مجلس النواب، طرح موضوع عام للمناقشة، لاستيضاح سياسة وأداء مجلس الوزراء، أو إحدى الوزارات.....،ج لعضو مجلس النواب، وبموافقة خمسةٍ وعشرين عضواً، توجيه استجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء، لمحاسبتهم في الشؤون التي تدخل في اختصاصهم...)، وفي حال توصل أعضاء مجلس النواب ومن خلال تلك الإجراءات إلى قناعة تامة بسوء أداء وزير معين أو رئيس الوزراء أو الحكومة برمتها أو تقصيره أو إهماله وما إلى ذلك، ينتهي

الأمر بطرح موضوع سحب الثقة على المجلس للتصويت عليه، ومتى ما تجاوزت نسبة التصويت الأغلبية المطلقة (أي نصف أعضاء المجلس + 1) منها، تتم عملية سحب الثقة(المادة61 الفقرة ثامناً)،ما يعني عزل الوزير، أو ربما إسقاط الحكومة، واللجوء إلى إجراءات تشكيل حكومة جديدة لتحل محلها.

ومن جانب آخر، وفي إطار التعاون القائم بين مجلس النواب ومجلس الوزراء (الحكومة)، أقر المشرع الدستوري العراقي الحق لرئيس الوزراء بتقديم طلب مشترك مع رئيس الجمهورية، لاستحصال موافقة مجلس النواب وبأغلبية الثلثين، في حالة وجود حاجة لإعلان حرب أو حالة طوارئ، وفي حال تم استحصال تلك الموافقة، يتم تخويل رئيس مجلس الوزراء باعتباره القائد العام للقوات المسلحة الصلاحيات اللازمة وبما يمكنه من إدارة شؤون البلاد في تلك الظروف أثناء مدة إعلان حرب أو حالة طوارئ –على أن تنظم تلك الصلاحيات بقانون يصدر من مجلس النواب، وبما لا يتعارض مع أحكام الدستور، وينبغي أن يعرض رئيس الوزراء على مجلس النواب، الإجراءات المتخذة والنتائج، في أثناء المدة المذكورة آنفاً، وخلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء الحرب أو حالة الطوارئ (المادة61 الفقرة تاسعاً).

ومن أوجه التعاون الأخرى بين كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء، ما يتصل بأهم اختصاصات الأول، ألا وهو التشريع وبشقيه العادي والمالي، أما ما يخص التشريع العادي، فالمشرع العراقي منح مجلس الوزراء الحق بتقديم مشروعات القوانين وهي بكل تأكيد أهم من المقترحات إلى مجلس النواب (المادة60 الفقرة أولاً)، لمناقشتها وربما إقرارها، أما فيما يخص التشريع المالي، وبالتحديد ما يخص الموازنة العامة السنوية للدولة والحسابات الختامية، فيتولى مجلس الوزراء مهمة تقديمها كمشروع إلى مجلس النواب لإقرارها (المادة 62، الفقرة أولاً)،وذلك بحكم أن وزارة المالية وبالتنسيق مع الوزارات الأخرى في مجلس الوزراء، هي الأكثر دراية ومعرفة في هذا الإطار، في الوقت الذي منح المشرع مجلس النواب الحق بإجراء المناقلة بين أبواب الموازنة وفصولها، وكذلك حق تخفيض مجمل مبلغها، ولكنه إذا وجد هناك حاجة لزيادة إجمالي مبالغ النفقات فعليه إعادة الموازنة لمجلس الوزراء ليقرر ذلك بناءً على اقتراح يقدم من الأول للأخير(الفقرة ثانياً من المادة السابقة الذكر).

وفي المقابل، وبغية تحقيق التوازن بين مجلس النواب باعتباره يمثل السلطة التشريعية ومجلس الوزراء – باعتباره يمثل السلطة التنفيذية بشكل فعلي وعلى غرار ما معمول بالنظم السياسية البرلمانية (الكاظم وغالب،1991، وكذلك: الجمل،1971) منح المشرع الدستوري العراقي لرئيس مجلس الوزراء باعتباره المسؤول التنفيذي المباشر الحق بتقديم طلب وبموافقة رئيس الجمهورية يقضي بحل مجلس النواب، بشرط أن لا يتزامن ذلك مع استجواب رئيس الوزراء (المادة64 الفقرة أولاً)، وبالرغم من أهمية هذا الحق، إلا إنه يبقى مرهوناً بمدى ثقة الأخير بحصول حزبه أو قائمته الانتخابية على الأغلبية التي تؤهله للعودة إلى منصبه وفق الآليات المنصوص عليها في الدستور، وذلك بفعل إن هذا الإجراء (حل مجلس النواب) يعني بالنتيجة استقالة الحكومة، والعودة مجدداً للإجراءات التي ذكرناها سابقاً في تشكيل الحكومة.

الخاتمة

على الرغم مما جاء في الدستور العراقي الدائم لعام 2005 من نصوصٍ عدة، حدَدت أوجه العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الاتحاديتين، لكن واقع الحال أفضى إلى تكريس إشكالية في هذا الإطار تجسدت في مسارين مترابطين على نحو وثيق، أما المسار الأول فذاك الذي يتصل بتفسير النصوص الدستورية التي تنظم تلك العلاقة، في حين أن المسار الثاني وهو الأهم والأكثر تعقيداً برأينا يتمحور حول العملية السياسية التي من المفترض أن تكون تطبيقاً لتلك النصوص، وبما يفضي إلى بناء أسس سليمة للتعاون والتوازن بين السلطتين، إذ برهنت التجربة الجديدة في العراق على وجود مشاكل صعبة في كلا المسارين.

الاستنتاجات

أثبت الواقع وجود خلل واضح في تلك العلاقة بين البرلمان والحكومة، ما أفرز إشكالية معقدة، إذ لم تتحقق في ظل هذا الواقع أدنى مستويات التوازن والتعاون بين السلطتين المذكورتين وبما يتوافق والتقاليد والأسس البرلمانية العريقة التي تم تبنيها من قبل المشرع الدستوري العراقي ما أنعكس بشكل سلبي على أداؤهما معاً، بل وامتدت آثار هذا الواقع السلبية لتطال السلطة القضائية، وبلا أدنى شك كان لهذا الواقع انعكاسات سلبية على مسار العملية السياسية برمتها على وجه العموم، وبالمحصلة دفع فاتورة كل ذلك المواطن العراقي صاحب المصلحة الحقيقية الذي من المفترض أن تنصب الجهود من قبل كل مؤسسات النظام السياسي لتحقيق سعادته ورفاهيته.

التوصيات

1. زيادة برامج التوعية والتثقيف ونشر ثقافة الولاء والتفاني في العمل لتحقيق المصلحة العامة.
2. اعتماد استراتيجية شاملة ودقيقة تتضمن إجراءات رادعة ووقائية وتربوية واضحة، وضمن سقف زمني محدد، توجه من خلاله ضربات قاصمة للمؤسسات والإفراد الهادفين الى تهديد اسس الوحدة الوطنية من خلال الاهتمام بأفراد الشعب ورفع مستوى الخدمات المقدمة لهم.
3. الاخذ بنظر الاعتبار مبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ووضع آليات موضوعية للتوصيف الوظيفي في اختيار المسؤول.
4. العمل على جعل عملية تقويم أداء الموظفين والمؤسسات عملية مستمرة لكشف الانحرافات وتصحيحها بصورة مستمرة والحيلولة دون استمرار هذه الانحرافات لتصبح جزء من الثقافة السائدة في العمل.

المصادر

1. إبراهيم، حسنين توفيق، وعبد الله، عبد الجبار أحمد (2005) التحولات الديمقراطية في العراق، مركز الخليج للأبحاث ودراسات عراقية.
2. الجمل، يحيى(1971) النظام الدستوري في الكويت مع مقدمة في دراسة المبادئ الدستورية العامة، مطبوعات جامعة الكويت.
3. الحساني، قاسم محمد(2005) المجتمع العراقي نسيج قوي ومتماسك على الموقع: www.wasatonline.com
4. حمادي، شمران(1970) النظم السياسية،شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد.
5. الخطيب أحمد(2009) الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري،،دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
6. الدجاني، احمد صدقي (1999) مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الاسلامية، مركز يافا للدراسات والابحاث، القاهرة.
7. دوفرجيه، موريس(1992) المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، ترجمة: جورج سعد،،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، بيروت.
8. ربيع، عمرو هاشم(2009) موسوعة المفاهيم والمصطلحات الانتخابية والبرلمانية: تحرير: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، الأهرام.
9. السكيني، حسين عذاب(2009) الموضوعات الخلافية في الدستور العراقي، دراسة قانونية ورؤية سياسية،ج4، الطبعة الاولى،الغدير للطباعة، البصرة.
10. بسيوني ,عبدالله، عبد الغني(2002) النظم السياسية، دراسة لنظرية الدولة والحكومة والحقوق والحريات العامة في الفكر الإسلامي والفكر الأوربي،،منشأة المعارف،ط4، الإسكندرية.
11. العمري، أحمد سويلم(1985) معجم العلوم السياسية الميسر، الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.
12. الكاظم، صالح جواد، غالب، علي(1991)الأنظمة السياسية،مطابع جامعة بغداد.
13. الكيالي،عبد الوهاب(1993)موسوعة السياسة، ج6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، بيروت
14. الكواري، علي خليفة(2001) المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
15. مجموعة باحثين (2007) التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية(بيروت).

16. الوردي، علي (1995) وعاظ السلاطين،، دار كوفان للنشر، ط2 ,لندن.

17. القيسي، حنان(2015) الملف الدستوري والقانوني مشروع شامل لدراسة الأوضاع السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية في العراق في ظل الاحتلال(2003-2011) إعداد وتحرير مركز حمورآربي للدراسات، بغداد.

18. الدستور العراقي النافذ والمنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد 4012 الصادر في 2005/12/28.

19. العنبكي، طه حميد حسن(2009) مسؤولية الحكومة أمام البرلمان , مجلة الاستاذ،العدد40، بغداد.

20. القانون رقم (16) لسنة 2005 والمعدل بموجب القانون رقم (26) لسنة 2009 و الخاص بالشروط التفصيلية الواجب توفرها في الناخب والمرشح لعضوية مجلس النواب

21. Encyclopédie: (1984) Book international niacine،the new encyclopedia peered،Britannica.

22. Duverge (1967) Sociologie Politique،TheMis P.U.F.

دور البنك المركزي في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل نظام الصرف العراقي للمدة (2004 ـ 2017)

أ.م.د. مصطفى كامل رشيد
الجامعة المستنصرية , بغداد / العراق

الباحثة نجلة شمعون شيلمون
البنك المركزي العراقي, بغدد / العراق

The Role of the Central Bank in Achieving Economic Growth under the Iraqi Exchange System for the Period (2004-2017)

Mustafa Kamel Rashid
Mustansiriya University, Baghdad/Iraq

Najla Shimon Shilmon
The Central Bank of Iraq,Baghdad/Iraq

dr_mustafa_kamel@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص

حظيت البنوك المركزية باهتمام متزايد من قبل صانعي السياسة ومتخذي القرار في مختلف بلدان العالم بسبب دورها المتميز في تحقيق النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الاساس الذي تسعى له جميع السياسات الاقتصادية للبلدان المختلفة. ويؤدي البنك المركزي العراقي هذه المهمة من خلال تطبيقه لسياسة نقدية ملائمة لمعالجة الازمات والاختلالات ومن بين هذه السياسات هي سياسة ادارة (سعر الصرف)، اذ تنعكس اثار هذه السياسة على النشاط الاقتصادي بأكمله وصولا الى تحقيق الاستقرار النقدي من جهة والمساهمة في ارساء مقومات النمو الاقتصادي من جهة اخرى، تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على أهمية السياسة المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي لنظام الصرف والذي ولد بيئة امنة للتعاملات المالية المحلية، فضلا عن تحليل العلاقة بين نظام سعر الصرف العراقي والتجارة الخارجية ومن ثم النمو الاقتصادي. وتوصلت الدراسة الى العديد من الاستنتاجات اهمها، ان الأثر التنموي للبنك المركزي العراقي في بعض الأنشطة الاقتصادية كان جيداً (مثل التسهيلات الائتمانية للصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، دعم نشاط القطاع الخاص المصرفي المحفز للاستثمار والانشطة الاقتصادية) لكن الأثر المثبت للنمو الاقتصادي كان اشد خلال مدة الدراسة مما انعكس على شكل تقلبات عنيفة بسبب عوامل خارجية (الازمة المالية وأزمة أسعار النفط العالمية) وداخلية (عدم الاستقرار الأمني والسياسي والنزاعات المسلحة والحرب ضد الإرهاب).

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، النمو الاقتصادي، نظام الصرف، اسعار الصرف، الصادرات، الاستيرادات.

Abstract

Central banks have received increasing attention by policy makers and decision makers around the world due to their outstanding role in achieving economic growth, which is the primary objective of all economic policies of different countries. The Central Bank of Iraq carries out this task through applying an appropriate monetary policy to deal with crises and imbalances. Among these policies is the policy of managing the exchange rate, as the effects of this policy are reflected on hand economic activity as a whole to achieve monetary stability on its part and contribute to set the foundations of economic growth. On the other hand, this study attempts to highlight the importance of the policy adopted by the Central Bank of Iraq the exchange system, which has generated a safe environment for local on financial transactions, as well as analyzing the relationship between the Iraqi exchange rate system and foreign trade and then economic growth.

The study reached several conclusions, the most important of which is that the developmental impact of the Iraqi Central Bank in some economic activities was good (Such as credit facilities for small, medium and large industries, supporting private sector banking activity that stimulates investment and economic activities), but the stabilizing effect of economic growth was more severe during the study period, which was reflected in the form of clear fluctuations due to external factors (the financial crisis and global oil prices crisis) (Security & political issues, armed conflicts, and domestic factors).

Key words: Central bank, Economic growth, Exchange system, Exchange rates, Exports, Imports.

مقدمة

يعد الاهتمام في السياسة النقدية ودراسة مؤشراتها من الاولويات التي دأب عليها المدراء في البنوك المركزية والحكومات, ويعود هذا لمكانة المتغيرات النقدية وأهميتها في دفع حركة النمو الاقتصادي, تعد سياسة أسعار الصرف منهجاً يعتمد كمؤشر اقتصادي مشتق من مؤشرات السياسة النقدية للبنوك المركزية والمصارف الحكومية والتجارية, فهي تتسم بخصوصياتها وتعقيداتها التي تؤثر في عموم الاقتصاد وتترك بصمتها في الاجلين القصير والطويل, وتشكل أسعار الصرف عنصراً مهما في العلاقات المالية و الاقتصادية الدولية ويعد جزءاً مهما من العمل اليومي للإدارات المالية والوحدات الاقتصادية, ويؤكد هذه الأهمية الاستراتيجية التطور والنمو في العلاقات التجارية الدولية, ويمكن عد أسعار الصرف رمزاً معبراً عن القوة الاقتصادية للدولة, ويتطلب دراستها التعرض إلى تحديد المفاهيم والنظم التي تفسر هذه الظاهرة, والوقوف عند أهم المحطات والتطورات التي رافقت عمليات الصرف الأجنبي, وتتضمن العلاقات الدولية نوعين من التدفقات الأولى تتمثل في السلع والخدمات عند انتقالها من دولة إلى أخرى من جانب المصدرين, والثانية تتمثل في سداد قيمة هذه السلع والخدمات من قبل المستوردين, ولما كان التبادل لا يتم بعملة واحدة فلكل دولة عملتها ونظامها النقدي, لذا فإن التعامل مع الدول الأخرى يتطلب تحويل عملة الدولة المستوردة إلى عملة الدولة المصدرة التي تتبادل معها, أو تحويل عملة الدولة المستوردة إلى عملة دولية, وتتم العملية في سوق يعرف بسوق الصرف, والسعر الذي يتم على أساسه التحويل يعرف بسعر الصرف, ومن هنا برزت أهمية معرفة أسعار الصرف وكيف تُحدد, وماذا يترتب على تغيرها من أثر بالنسبة إلى الصادرات والواردات, ومن ثم على التجارة والتعاملات المالية و الاقتصادية بين البلدان.

مشكلة الدراسة

ضعف الأداء الاقتصادي وتراجع اغلب مكونات الناتج وضع تحدي امام السياسات الاقتصادية في إمكانية التصدي لهذه المشكلة وكان للبنك المركزي العراقي نصيب في حشد امكانياته من اجل التأثير في الناتج ودفع النمو الاقتصادي للبلاد بعد عام 2003. وبالرغم من اعتماد نظام الصرف المعوم المدار والذي حفز استيراد المواد الخام بأسعار مناسبة، لكن الناتج بقي يعاني من الاختلال.

أهمية الدراسة

نظرا لأهمية الناتج في الاقتصاد وفي حياة السكان لما يمثله من سيل من السلع والخدمات التي تشبع حاجات السكان المختلفة، فضلا عن كونه مؤشر مهم عن الاقتصاد القومي، فقد سلطت الدراسة على الدور الذي مارسه البنك المركزي العراقي من اجل تحقيق الاستقرار النقدي ومن ثم دعم النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تبنيه نظام الصرف العائم المدار والذي حافظ على قيمة العملة المحلية وثروات الاسر، ودعم في الوقت ذاته الأنشطة التبادلية المتعلقة بالتجارة الخارجية مما حقق انسيابية في تدفق المواد الأولية وبأسعار مناسبة من اجل دعم الصناعة المحلية فضلا عن تنشيط قطاع الخدمات عبر زيادة فاعلية النشاط التبادلي في الاقتصاد المحلي.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (تؤثر السياسة النقدية في النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر عن طريق ادواتها بالأخص سعر الصرف، مما ينعكس ايجاباً في بنية الناتج والروابط بين الأنشطة الاقتصادية المحلية).

هدف الدراسة

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على أهمية النوع المتبع من قبل المركزي لنظام الصرف (نظام الصرف العائم المدار) والذي ولد بيئة امنة للتعاملات المالية المحلية، فضلا عن تحليل العلاقة بين نظام الصرف العراقي والتجارة الخارجية ومن ثم النمو الاقتصادي.

منهج الدراسة

اتبعت الدراسة الأسلوب الاستنباطي من تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة بالاعتماد على المراجع والدوريات والبيانات من الجهات ذات العلاقة.

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

تمثلت الحدود الزمانية للدراسة المدة (2004-2017) وهي المدة التي تلت مدة الاحتلال وعهد النظام السابق لما لها من احداث واثار مهمة في إجراءات ونظام عمل المركزي العراقي.

اما الحدود المكانية تمثلت في الاقتصاد العراقي ودور البنك المركزي العراقي في النمو الاقتصادي.

هيكلية الدراسة

تقسمت هذه الدراسة الى مبحثين كان الأول حول اطار المفاهيم لسعر الصرف والنمو الاقتصادي فيما كان الثاني حول تحليل العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي. ومن ثم خلصت الدراسة ببعض الاستنتاجات ثم تقدمت ببعض التوصيات.

المبحث الأول: اطار المفاهيم لسعر الصرف والنمو الاقتصادي

اولا: مفهوم النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي على أنه مقدار التغير في كمية السلع والخدمات (زيادة او نقصان) التي ينتجها اقتصاد معين خلال سنة معينة. وهذه السلع والخدمات يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسة، وهي الارض والعمل ورأس المال والتكنلوجيا والتنظيم. بالإضافة إلى أن النمو الاقتصادي الموجب هو الزيادة في القيمة السوقية للسلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة (Sen, 1983:372). يعتبر النُّمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع. إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات كما يعد مؤشرًا من مؤشرات الرفاهية الاقتصادية. إن قياس النُّمو الاقتصادي ما هو إلا قياس كلي لزيادة السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة مقارنة بالخبرة السابقة (صليحة وهند، 2010: 4)، أي هو مؤشر معبر عن مدى سعة الاقتصاد في ظل العلاقات والتعاملات القائمة في البيئة الدولية والمحلية.

ثانياً: سمات النُّمو الاقتصادي

يتسم النمو الاقتصادي ببعض المميزات التي تعطيه بعداً مستداماً وضرورة مجتمعية قائمة في ظل التحديات الدولية والعلاقات التشابكية في بيئة العمل الدولية الجديدة، أهمها (عبد اللطيف وعبد الرحمن): -

1. زيادة حجم الإنتاج، مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الإنتاج، وذلك خلال فترة زمانية، مقارنة بالفترات السابقة. والتي تؤدي الى زيادة نصيب الفرد من الدخل والناتج القومي
2. حدوث تغيرات على مستوى طرف التنظيم، بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل، والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة

وأكثر ربحية. مما يرفع كفاءة تخصيص الموارد باتجاه الاستخدام الأمثل وتطبيق المعايير الاقتصادية في الكفاءة.

3. التقدم الاقتصادي اذ تشير معدلات النمو الموجبة الى تسارع وتيرة العمليات الإنتاجية وتطور مؤشرات الأنشطة الاقتصادية بحيث تمتص جميع العمالة وتفتت المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد التباطؤ، فضلا عن زيادة الإنتاجية وارتفاع معدلات الرفاه الاقتصادي صوب بناء مستدام تنعم فيه البيئة والانسان والاقتصاد بأفضل المعطيات.

ثالثاً: مفهوم سعر الصرف

تعددت المفاهيم في تعريف سعر الصرف لكنها تتفق على المبدأ الأساسي وهو ان سعر صرف العملة الأجنبية يعني، عدد الوحدات من العملة المحلية التي تبادل بوحدة واحده من العملة الأجنبية في سوق تداول العملات (عدنان، 2008: 255). او سعر صرف العملة المحلية هو عدد وحدات العملة الاجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية (عبد الحسين، 2011: 22).

تعود فكرة تعدد اسعار الصرف الى المانيا، حيث اضطرت الى تخفيض التزاماتها الدولية بعد عام 1932 بعد ان سمحت للأجانب ببيع حقوقهم وفقاً لأسعار صرف مختلفة بحسب الغرض الذي تستخدم فيه هذه الحقوق، ولذلك اصبح للمارك الالماني عدة أسعار متباينة (حشيش، 2000: 142)، بناءاً عليه ظهرت عدة أشــكال لأسعار الصرف، وكالآتي:-

1. **سعر الصرف الاسمي**: يعرف سعر الصرف الاسمي على انه سعر عملة محلية بدلالة وحدات عملة اجنبية، وفي سياق هذا المفهوم فهو يعني سعر الجاري للعملة والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدان، كما انه يتغير يومياً تدهوراً بانخفاض سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الاجنبية، او تحسناً بارتفاع سعر العملة المحلية (العباس، 2003: 4).
2. **سعر الصرف الموازي**: وهو السعر الذي يتقرر يومياً تبعاً لقوى السوق، ويستخدم على نطاق واسع محلياً وخارجياً خاصة من قبل القطاع الخاص (عبد الحسن، 2002)، كما ان سعر الصرف الموازي يقع بين سعر الصرف التوازني وسعر الصرف الرسمي(يونس، 1999: 249).

3. **سعر الصرف الحقيقي**: يمثل سعر الصرف الحقيقي سعر الصرف الاسمي معدلاً على وفق مستوى الأسعار المحلية بالنسبة إلى مستوى الأسعار في الخارج، كما ان سعر الصرف الاسمي المعدل بالأسعار النسبية بين بلدين يأخذ بنظر الاعتبار الفروق في معدلات التضخم بين البلدين وكذلك يعبر عن القوة الشرائية للعملة المحلية، ويحسب عن طريق المعادلة الآتية (Lasher, 2013: 102):

$$Q = SP* / P$$

إذ إن:

Q = سعر الصرف الحقيقي

S = سعر الصرف الاسمي

P* = مؤشر الأسعار المحلية

P = مؤشر الأسعار الأجنبية

4. **سعر الصرف الفعال**: يعرف على أنه المعدل الموزون لأسعار صرف العملة المحلية وعملة البلدان الشركاء التجاريين الأكثر أهمية وعادة يوفر مقياساً مقبولا للتغيرات في المركز التنافسي للبلد المتاجر.
5. **سعر الصرف المتقاطع**: يتضمن بيع وشراء عملة مقابل عملة أخرى من دون الإشارة إلى الدولار الأمريكي أو إلى عملة رئيسة أخرى بنحو مباشر(Terra, 2015: 104).
6. **سعر الصرف التوازني**: يتحدد هذا السعر عند تساوي عرض عملة معينة مع الطلب عليها في سوق الصرف الأجنبي، وهو سعر يؤدي إلى توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد في حالة نمو بمعدل طبيعي، وأن سعر الصرف التوازني يتأثر بمجموعة من العوامل أهمها التغير في ميزان المدفوعات وحجم المعروض النقدي، فضلا عن معدلات التضخم والتغير في سعر الفائدة (العابدي، 2005: 37).

خامساً: نظم سعر الصرف

يمكن التمييز بين ثلاث انواع رئيسة تسير عليها الدول بالنسبة لنظم الصرف:

أ- سعر الصرف العائم:

يتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، فارتفاع سعر عملة ما يؤشر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى. يعرف في الاسواق باسم الفوركس بمعنى انه إذا زاد العرض انخفضت العملة وإذا زاد الطلب ارتفعت العملة. وللتعويم درجات اقصاها ما يسمى بالتعويم الحر وهنا لا يحتفظ البنك المركزي باحتياطيات من العملة الاجنبية لأنه لا يتدخل في عملية صرفها ابدا (تادرس ومحمد، 1983: 402 403-).

ب- سعر الصرف الثابت:

يقصد به ربط العملة المحلية بعملة دولية بسعر صرف ثابت و هذه هي السياسة المتبعة في اغلب الدول النامية و يضم نوعين من السياسات الصارمة وتقوم السلطات النقدية في هذا النظام بتحديد سعر الصرف على أساس الظروف الخارجية وحجم الاحتياطات من العملة الأجنبية للدولة من الدولار, وأيضاً يتطلب من الدولة على وفق هذا النظام الاحتفاظ بكميات كبيرة من العملة الأجنبية, للدخول بائعٍ للعملة الأجنبية عند وجود فائض طلب ومشتري للعملة الأجنبية في حالة وجود فائض عرض, ومن ثم المحافظة على سعر صرف ثابت، وتحدد الحكومات في ظل هذا النظام سعر الصرف لعملتها وتسمح له بالتقلب قليلاً ضمن حدود ضيقة جداً، والتي ترغب فيها وبما يسمى بالقيمة الأسمية (سعيد ونوري، 2008: 46-47).

ويتجسد هذا النظام في أربعة اشكال هي:

1. سعر صرف ثابت بصفة دائمة.
2. اسعار صرف يتم تعديلها بصورة دورية (ذات اساس قابل للتعديل).
3. اسعار صرف يتم الحفاظ عليها عن طريق تحديد حصص من النقد الاجنبي وتسمى نظم الرقابة على الصرف.

ج- اسعار صرف ثابتة مع قدر ملموس من التذبذب

ويعتبر نظام سعر الصرف الثابت من أفضل الانظمة لاستيعاب الصدمات النقدية لتثبيت الدخل، لأنه تحت هذا النظام تكون الكتلة النقدية متغيرا داخليا ويتم امتصاص الصدمات في تقلب مخزون الصرف دون التأثير على العرض والطلب في سوق السلع والخدمات (عوض الله، 1999: 38). اما اذا كانت الصدمات حقيقية في (سوق السلع والخدمات) فان سعر الصرف لابد ان يتعدل للتأثير على الطلب الكلي وبالتالي في توازن السوق الحقيقية، ففي حالة صدمة ايجابية على الطلب المحلي فان سعر الصرف لابد ان يتحسن وذلك لتوجيه جزء من الطلب الكلي نحو الطلب الخارجي. وكلما زاد انفتاح الاقتصاد للتجارة الخارجية كلما زادت ملائمة سعر الصرف الثابت وذلك لارتفاع تكاليف تعديل سعر الصرف، بالإضافة الى انه يتم توجيه الصدمة النقدية نحو الخارج (سياسات اسعار الصرف، 2003:22).

د-سعر الصرف المعلق

ويسمى احيانا بالتعويم المدار (مع التدخل من قبل الحكومة) وضع حدود لتقلبات العملة مقابل العملات الأخرى وذلك لشراء الحكومة للعملة إذا انخفضت قيمتها وبيعها إذا ارتفعت قيمتها. وهذا النوع لا يعتمد على قوى السوق (العرض والطلب) بل يعتمد على تدخل الحكومة بحيث تترك العملة لقوى العرض والطلب ولكن تتحرك في حدود محددة ارتفاعا ونزولا لا يجوز تجاوز هذه الحدود خلال مدة زمنية محددة يعني مثلا سعر اليوان 8.11 للدولار الواحد مسموح بتحركه 2% صعودا ونزولا فقط (غويتا واخرون، 2006:4).

ثالثاً: العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي

ان العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي تعكسها التجارة الدولية اذ ان ظروف التنمية الحديثة التي بدأت في بريطانيا اواسط القرن الثامن عشر وانتشرت بعد ذلك الى بقية دول أوربا الغربية والولايات المتحدة، كانت في جانب كبير منها قد اعتمدت على التجارة الدولية في نموها، ولابد من الاشارة الى ان التجارة بين الدول هي اقدم بكثير من ظهور الصناعة الحديثة.فمنذ ظهور الصناعات الحديثة ارتبطت ارتباطا وثيقا بالتجارة الحرة التي ساعدتها على تحقيق اعلى معدلات النمو والتوسع في جميع جوانبها المختلفة،

اذ ان الدول التي كانت لا تستطيع انتاج كل ما تحتاجه من سلع بمصادرها المحلية، لجات الى التجارة الدولية للحصول على مثل هذه السلع، كما ان الصناعة الحديثة تتطلب موادا اولية تدخل في العملية الانتاجية فضلاً عن حاجتها الى الاسواق لتصريف منتجاتها، وشهدت الدول النامية خلال السنوات السابقة دورا مهما للتجارة الخارجية وتمثل هذا الدور بمعدلات نمو سريعة ومطردة في صادرات المواد الأولية (كاظم، 2002: 16).

في مختلفِ الأدبيات الاقتصادية من قِبَلِ عَدَدٍ من الاقتصادييِنَ سواءٌ للأدب (القديم، أو الحديثِ) والتي تناولتِ العلاقةَ بين (أنظمة سعرِ الصرف والنموِّ الاقتصادي)؛ بحيث يقتَرِح Bailliu and Al (2002) بان تأثير أنظمةِ سعرِ الصرف على النموِّ الاقتصادي إمّا أنْ يكونَ بـ(شكلٍ مُباشرٍ) من خلالِ الاليات التي تعملُ على الحيلولةِ، أو (التخفيف من أثر الصَدَماتِ) على المتغيِّراتِ الاقتصاديةِ الكلية وصولاً لـ(لاستقرار الاقتصادي) (Bailliu, 2011). وفيما يلي شرحٌ مختصَر لهذه الاليات:

فحسبَ نظريةِ 1953) Friedman) فإن تحديدَ (نظامِ الصرْف المثالي) من ناحيةِ موافقتِه للأهدافِ من طرفِ الحكومةِ يكون بتوفيرِ عواملَ استقرارٍ (داخلية وخارجية) عن طريقِ استقلاليةِ السياسة النقدية مَثلها مَثل (سياساتِ سعر الصرف) فإنَّ عودةَ المتغيِّراتِ إلى وضعِها التوازنيِّ على المدى البعيدِ سيختلفُ حسبَ الأنظمةِ المتبَعَةِ؛ بحيث دافَعَ بنظريتِه على (النظامِ المرنِ)، فهو ينسبُ إليه بأنه يُعطي تعديلاً أسرعَ بعد الصدمةِ؛ من خلالِ التقليل من تقلُّباتِ المتغيِّراتِ الاقتصادية الكُليةِ، بينما يؤدِّي النظامُ الثابتُ إلى حُدوثِ تشوُّهاتٍ في سعرِ الصرف الحقيقيِّ ينتجُ عنها (سوءٌ في تخصيصِ الموارِدِ) (Friedman, 1953).

وبعدها ظهرَ التساؤل حولَ العلاقة الموجودة بين (العُملةِ والدولةِ) من خلالِ نظرية منطقةِ العُملة المُثلَى" -Optimum CurrencyArea-؛ بحيث أنَّ معاييرَها تندرج ضِمنَ ثلاثِ خصائصَ والمقدَّمةِ من قِبَلِ كُلٍّ من Mundell في مقالِه الشهيرِ لِسنَةِ 1961م (Mundell, 1961) الذي يعتبَرُ بأنّ الشرطَ الأساسَ للأمثليةِ داخلَ منطقةٍ اقتصاديةٍ هو (حرية عواملِ الإنتاج)؛ ففي ظلِّ هذا الشرط سيكونُ (نظامُ الصرفِ الثابتِ داخلَ المنطقة ونظامٌ عائمٌ في الدُّولِ الأُخْرى) (McKinnon, 1963)، أمّا1963)Mackinnon) فقَد أضافَ عاملَ (دَرجةِ التكامُلِ، أو الانفتاحِ التجاريِّ) كعَامل للِمثاليَّة، فكلَّما كان الاقتصادُ مفتوحاً ومستقلاً يكونُ لأنظمةِ الصرف الثابتة مزايا، لأنَّها تسمحُ باستقرارِ الاقتصادياتِ

المعرَّضَةِ لتقلُّباتِ الصرف (Kenen, 1969)، في حين اعتبَرَ (Kenen, 1969) كشرطٍ أساسٍ لِـ(مَنطقةٍ نقديَّةٍ مُثلى) هو طبيعةُ التخصُّصِ الخاصِّ بالاقتصادياتِ من خلالِ التنويع في الإنتاجِ والاستهلاكِ؛ بحيث أنَّ فِكْرَتَهُ تتمحوَرُ في أنّه "كلَّما انخفضَ تخصُّصُ اقتصادياتِ المجموعةِ وزيادةِ التنويع في الإنتاج قلَّتْ قابليَّةُ التأثر بالصَّدَمات.

وفي ظلِّ محيطٍ مُعرَّضٍ لمختلفِ الأنواعِ من التصدُّعاتِ والأزماتِ الدوليةِ كان لابُدَّ من قيامِ بعض النظريات التي تبحثُ في طبيعةِ الصَّدَماتِ واستقرارِ الاقتصادِ الكلي، بحيث تعود هذه الدِّراساتُ إلى كُلٍّ من Fisher (1977)، Flood (1979)، Turnovsky (1977) Frankel وAizenman (1988)، فقَد أشاروا إلى أنَّ اختيارَ نظامِ الصرف الأمثلِ يجبُ أن يأخُذَ بعينِ الاعتبارِ (طبيعةَ وشدَّةَ الأزماتِ) من جهةٍ، و(البِنيةَ الاقتصاديةَ للدولةِ) من جهةٍ أُخرى، بالإضافةِ إلى مقتَرَحات Poole (1970) مع عددٍ من الاقتصادِيينَ Henderson (1979)، Boyer (1978)، Mackinnon (1981) حولَ تحديدِ النظامِ الأفضل بناءً على تكرارِ نوعِ الصدمةِ التي يتعرَّضُ لها الاقتصادُ كما رأوا أفضليةَ أداءِ نظامِ الصرفِ الثابتِ لتحقيقِ استقرار الناتج في مواجهةِ الصدَمات النقدية المحلية، بينما يُعتبَرُ نظامُ الصرفِ المرنِ أفضلَ في مواجهةِ الصدَماتِ الحقيقية المحليةِ.

أمّا فيما يخصُّ العملَ النظريَّ التابعَ لِكُلٍّ مِن Barro and Gordon (1983) فأعمالهُما مرتبطةٌ بِمصداقيةِ السياسةِ النقدية" في تحديدِ نظام الصرف، بحيث ترجعُ كفاءة النظامِ الثابت في تثبيتِ السياسة النقدية مقارنةً بالنظامِ المرنِ إلى اعتمادِ المصداقية في ظلِّ (النظامِ المرنِ) على التقديرِ الشخصي، لتحقيقِ ذلك الاستقرار، بينما في ظلِّ النظامِ الثابتِ فتعتمد على (آليةٍ أوتوماتيكيةٍ) لتحقيقه.

أمّا بالنسبةِ للتأثيرِ غيرِ المباشرِ لأنظمةِ سعر الصرف على النموِّ الاقتصاديِّ فيتمُّ عن طريقِ تأثيرِ الأنظمة على المحدِّداتِ الأساسية للنموِّ مثل (الاستثمارِ، والتجارةِ الخارجية، وتدفُّقِ رؤوسِ الأموال من الخارج، وتطويرِ القطاع الماليِّ)، وفْقاً لرأي Ghosh (1997) و Aizenman (1994) فإنَّ أنظمةَ سعرِ الصرف يُمكِنُ أن تُؤثِّرَ في الاستثمارِ من خلال تأثيرِها على تراكُمِ رأسِ المال؛ ففي نظرِهما تكونُ (أنظمةُ الصرف الثابتة) أفضلَ من(الأنظمةِ المعومة(في زيادةِ الاستثمارات (المحليَّةِ والأجنبيةِ) ويَرْجِعُ ذلكَ إلى انخفاضِ حالةِ عدَمِ التأكُّد التي تعملُ على زيادةِ معدَّل الاستثمارِ.

وفيما يخصُّ العلاقةَ بين أنظمةِ الصرْفِ ودرجةَ الانفتاحِ الاقتصاديِّ؛ فقَد أكَّدَت أدبيَّاتُ النموِّ على العلاقةِ الإيجابيَّةِ التي تربط بينهُما؛ بحيث يَرَى Edwards (1998) بأنَّ الانفتاحَ يُؤدِّي إلى زيادةِ مُعدَّلِ نموِّ الاقتصادياتِ-خاصَّةً في الدولِ الناميةِ-؛ فمِن جهةٍ اعتبَرَ البعضُ بأنّ أنظمةَ الصرفِ الثابتة تعملُ على زيادةِ معدَّلاتِ التجارة الدولية، وذلك لِما قد ينتجُ عنها من انخفاضٍ في تقلُّباتِ أسعارِ الصرف الاسمية، وانخفاضِ درجةِ عدمِ التأكُّدِ، وتقليصِ (تكلفةِ التحوُّطِ ضِدَّ مخاطِرِ العُملةِ)، ممّا يعمل على زيادةِ درجةِ الانفتاح التجاري.

في حين يَرَى Aizenman (2000) أنّ الأرباحَ تكونُ أكبرَ بالنسبةِ للدول النامية ذات الأسواق المالية الضعيفة والتي تتبنَّى أنظمةَ الصرفِ الثابتة مقارنةً بالدولِ الصناعية التي تتبنَّى أنظمةَ الصرفِ المرن). وقَد زادَ في السَّنواتِ الأخيرة الاهتمامُ بنظريةٍ تُعتبَر الأكثرَ حداثةً مُقارَنَةً بالنظرياتِ السابقة؛ فهي تعودُ إلى Calvo and Reinhart (2000) أعمالهُما إلى تحديدِ أهمِّ أسباب "ظاهرةِ الخوفِ من التعويمِ"-Fear of floating- تبعاً للصفاتِ المالية والبِنيويةِ للاقتصادياتِ الناشئة؛ بحيث أنّ العديدَ من الدولِ النامية لا تَجِدُ في تبنِّي النظامِ الثابت خَياراً أمثلَ زيادةً على رَفْضِها تبنِّي النظام المرن.

ومن خلال ما تقدم يتضح ان وظائف سعر الصرف في الاقتصاد كالاتي: -

1. وظيفة قياسية: يعد سعر الصرف وسيلة ملائمة للمنتجين المحليين من أجل قياس ومقارنة الأسعار المحلية لمختلف السلع والخدمات مع أسعارها في السوق العالمية، ومن ثم يعد سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.
2. وظيفة تطويرية: يستعمل سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة عن طريق دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية أو الاستعاضة عنها بالاستيرادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية.
3. وظيفة توزيعية: تقوم التجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين مختلف بلدان العالم، وان سعر الصرف مرتبط بالتجارة الخارجية، فهو يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي.

المبحث الثاني
تحليل العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي

يتمتع العراق بوفرة العديد من الموارد الطبيعية ومناخ معتدل فضلا عن نهرين يغذيان أراضيه، ولكن بسبب الحروب التي تعرض لها والنزاعات المسلحة والحرب ضد الإرهاب التي اضعفت الاقتصاد المحلي وجذرت المشاكل الموروثة من النظام السابق مما أدى الى ضعف وتراجع واضح في الأداء الاقتصادي. فكان لابد من زيادة فاعلية العديد من المؤسسات العامة والخاصة للنهوض بالاقتصاد العراقي وتحسين مؤشراته فضلا عن دعم البنية المؤسسية والاستثمار من اجل دعم وتحفيز التنمية المستدامة.

أولا: الصادرات

تتسم معظم الصادرات العراقية من مواد خام اذ انعكس تراجع عجلة الإنتاج وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي بضعف واضح في المعروض من السلع والخدمات، مما انعكس سلباً في افتقار التنويع للمنتجات عند التصدير، اذ يغلب النفط الخام على جميع مكونات الصادرات نحو العالم الخارجي، وفيما يأتي الجدول (1) الذي يوضح وجهة الصادرات العراقية نحو الخارج ومقدارها.

الجدول (1) الصادرات العراقية
بحسب اهم الشركاء التجاريين في العالم للمدة (2017-2004) (%)

السنة	البلد							
2004	الامارات	سوريا	الاردن	تركيا	لبنان	دانمارك	إيران	دول اخرى
	38.1	19.6	17	19	2.9	2.5	0.7	0.2
2005	الامارات	سوريا	الاردن	لبنان	تركيا	المغرب	إيران	دول اخرى
	37	34	24	2.2	1	0.8	0.2	0.8
2006	سوريا	الاردن	الامارات	المغرب	إيران	لبنان	الهند	دول اخرى
	41.1	28	23	5.1	0.8	1	0.5	0.5
2007	سوريا	الاردن	الامارات	مصر	السودان	سويسرا	المانيا	دول اخرى
	31.1	27.9	20.2	7.7	5.2	3.6	3.6	0.7
2008	سوريا	الاردن	الامارات	المغرب	الهند	مصر	دول اخرى	
	61.4	22.6	5.4	3.1	2.8	1.4	3.3	
2009	سوريا	الاردن	إيران	تركيا	المغرب	مصر	المملكة المتحدة	
	63	17	8	7	2.4	2	0.6	
2010	سوريا	الاردن	تركـــيا	لبنان	المغرب	مصر	ايطاليا	دول اخرى
	48.9	23.7	18.3	4.1	2.3	1.6	0.5	0.6
2011	سوريا	الاردن	تركـــيا	مصر	لبنان	المغرب	ايطاليا	دول اخرى
	48.0	23.0	20.3	2.5	3.1	1.8	1.0	0.2
2012	الامارات	الاردن	سوريا	إيران	تركيا	المغرب	لبنان	دول اخرى
	47.3	24.9	15.0	6.5	3.8	0.9	0.8	0.1
2013	سوريا	الاردن	تركـيا	السعودية	الامارات	مصر	المغـــرب	دول اخرى
	33.1	28.9	21.3	6.3	3.7	1.7	1.3	3.6
2014	الامارات	سوريا	تركيا	الاردن	لبنان	مصر	المغرب	دول اخرى
	63.9	16.4	8.6	6.6	2.1	1.3	0.7	0.4
2015	الامارات	سنغافورة	الاردن	لبنان	ايطاليا	سوريا	مصر	دول اخرى
	47.6	44.8	2.9	1.6	1.3	1.1	0.6	0.1
2016	سنغافورة	الامارات	ايطاليا	لبنان	دول اخرى			
	88	5.8	3.8	1.6	1			
2017	الامارات	لبنان	ايطاليا	الاردن	الهند	إيران	دول اخرى	
	96.87	0.95	0.84	0.48	0.42	0.24	0.19	

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات متفرقة

يتضح من الجدول (1) ان الاعوام 2004، 2005، 2012، 2014، 2015، 2017 كانت الامارات تستحوذ على النسبة الأكبر من الصادرات العراقية (مواد أولية بضمنها النفط) فقد كانت أقصاها عام 2017 اذ بلغت (96.87%) من اجمالي الصادرات العراقية واقلها عام 2004 اذ بلغت تلك النسبة (38.1%)، ثم تليها سوريا التي تصدرت لائحة اهم الشركاء في الصادرات العراقية للمدة (2006-2011) وعام 2013 اذ تراوحت النسبة بين (63%-31.1%) للمدة نفسها، في حين كان نصيب سنغافورة عام 2016 (88%) من الصادرات النفطية العراقية. نلحظ من الجدول (1) ضعف واضح في التصدير الى البلدان الأجنبية في اوربا وامريكا، وهذا بسبب محدودية التنويع في الصادرات التي في الغالب هي نفط خام.

اما بالنسبة الدول التي تم التصدير اليها فقد كانت على النحو الاتي: -

الجدول (2) نسب الصادرات العراقية بحسب الدول حول العالم للمدة (2004-2017) (%)

الدول السنة	الدول العربية	دول الاتحاد الاوربي	دول اوربا الغربية	دول اوربا الشرقية	الدول الاسيوية	افريقيا عدا العربية	دول امريكا الشمالية	امريكا الوسطى	دول امريكا الجنوبية	استراليا	دول اوقيانوسيا
2004	8.7	17.6	0.7	0.0	12.1	0	58.8	0	2.0	0.1	0
2005	3.2	26.5	1.0	0.7	9.7	0	50.6	0	5.0	3.0	0.3
2006	3	24	1.0	0.7	15	0	50	3	2.4	0	1.3
2007	4	23.8	1.0	0	15.7	0.0	40	0.0	14.2	1.3	0.00
2008	3.6	23.8	0.8	0.0	15.7	0.0	52.0	0.0	2.8	1.0	0.3
2009	2.2	26.1	2.0	0.9	12.8	0.0	49.0	0.0	0.6	6.0	0.4
2010	2.3	21.5	2.5	0.0	42.4	0.0	30.0	0.0	0.7	0.6	0.0
2011	3.6	17.3	2.0	0.9	45.6	0.0	28.0	0.0	2.2	0.5	0.0
2012	3.3	16.8	0.4	0.0	49.7	0.0	20.0	0.0	6.9	2	0.9
2013	3.9	15.0	0.5	0.2	61	0.0	18.0	0.0	1.3	0.1	0.0
2014	3.9	15.5	0.0	0.0	61.3	0.0	18.5	0.0	0.8	0.0	0
2015	3.6	0.0	17.6	0.3	58.8	0.0	18.0	0.0	1.2	0.5	0
2016	5.3	0.0	24.3	0	61.4	0.2	7.8	0.0	0.9	0.0	0
2017	5.4	0	24.3	0	61.4	0.2	7.8	0	0.9	0	0

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات متفرقة

يتضح من الجدول (2) بان دول أمريكا الشمالية كانت مستحوذة على الحصة الأكبر من الصادرات العراقية للمدة (2009-2004)، في حين اخذت الدول الاسيوية النصيب الأكبر من تلك الصادرات للمدة (2017-2010). في الوقت الذي تراوحت فيه النسب الأخرى ما بين دول الاتحاد الأوربي واروبا الغربية والشرقية، وقد كانت نسب الصادرات ضئيلة جدا بالنسبة للدول العربية الافريقية عدا العربية وامريكا الوسطى والجنوبية وأستراليا ودول اوقيانوسيا.

ثانياً: الاستيرادات

حظي العراق بعد عام 2004 بموازنات حكومية توسعية كانت تهدف الى زيادة التشغيل ورفع حالة الكساد التي عانى منها الاقتصاد بعد عام 2003، مما احقن الدخل والذي ولد بدوره مواجهة هائلة من الطلب المحلي دون ان يقابلها زيادة في الإنتاج المحلي مما أدى الى الاعتماد على الاستيراد من اجل تغطية فجوة العرض المحلي الكلي في الاقتصاد، وفيما يلي الجدول (3) الذي يبين نسب الاستيراد من العالم الى العراق.

الجدول (3) نسب الاستيرادات العراقية
بحسب اهم الشركاء التجاريين في العالم للمدة 2004-2016 (%)

السنة	البلد										
2004	تركيا	ايران	السوريا	السعودية	الصين	دول اخرى					
	61	30	5.4	0.7	1	1.9					
2005	تركيا	سوريا	ايران	دول اخرى							
	96	1.9	1.5	0.6							
2006	كويت	تركيا	ايران	اردن	سوريا	دول اخرى					
	27	24	23	12	7	7					
2007	ألمانيا	الإمارات	الصين	اليابان	كوريا	اردن	دول اخرى				
	81.5	6.8	2.3	2	1.6	1.4	4.4				

2008	كوريا	الصين	اليابان	السعودية	اردن	اوكرانيا	سوريا	كويت	تايلند	امريكا	دول اخرى
	27.3	19.5	12.3	6.2	5.8	3.7	3.3	2.8	2.3	1.8	15
2009	امريكا	الهند	الصين	اليابان	كوريا الجنوبية	المانيا	تايلند	ايطاليا	السعودية	ماليزيا	دول اخرى
	25.3	18.3	9.9	9.5	8.5	7.9	1.6	1.5	1.4	1.3	14.8
2010	امريكا	الصين	اوكرانيا	كوريا الجنوبية	الهند	اليابان	فرنسا	المانيا	الامارات	الكويت	دول اخرى
	24.7	14.1	7.6	6.8	5.7	5.2	4.7	3.6	2.6	2.5	22.5
2011	الاتحاد الاوربي	الصين	امريكا	تايلند	استراليا	كوريا الجنوبية	فرنسا	اليابان	ايران	المانيا	دول اخرى
	29	15	12	10	4	4	4	2	2	2	16
2012	الصين	امريكا	رومانيا	كوريا الجنوبية	تايلند	الهند	اليابان	المانيا	الامارات	ايران	دول اخرى
	18.6	11.7	9.8	8.9	6.3	4.9	4.0	3.0	2.8	2.7	27.3
2013	الصين	الاتحاد الاوربي	امريكا	الامارات	اليابان	كوريا الجنوبية	ايطاليا	تايلند	المانيا	ايران	دول اخرى
	28.2	7.7	7.5	6.8	6.3	5.5	4.9	4.8	3.1	2.6	22.6
2014	الصين	الامارات	كوريا الجنوبية	امريكا	اليابان	ايطاليا	الهند	فرنسا	الاتحاد الاوربي	ايران	دول اخرى
	32.3	17.0	8.9	7.5	4.8	2.8	2.5	2.3	2.0	1.8	18.1
2015	تركيا	الصين	كوريا الجنوبية	امريكا	ايران	فرنسا	ايطاليا	المانيا	البرازيل	الهند	دول اخرى
	21.7	16.4	11.7	7.4	5.5	5.5	4.3	4.0	3.3	3.1	17.1
2016	الصين	الاردن	الاتحاد الاوربي	كوريا الجنوبية	ايران	المانيا	اليابان	ايطاليا	المكسيك	امريكا	دول أخرى
	36.3	13.9	13.1	9.5	4.1	3.2	2.6	2.2	1.9	1.8	11.4

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات متفرقة

يتضح من الجدول (3) ان تركيا كان لها النصيب الأكبر من حيث الاستيرادات التي كانت تأخذ منها خلال الأعوام (2004، 2005، 2015) والتي بلغت على التوالي (61%، 96%، 21.7%)، اما الصين فقد حظيت استيراداتها بالحصة الأكبر للأعوام (2013، 2014، 2016) اذ بلغت على التوالي نسبة الاستيرادات منها (18.6%، 32.3%، 36.3%). اما الاستيرادات من أمريكا بلغت الأعلى عامي 2009 و2010 حيث وصلت نسبتها (25.3%، 24.7%) فيما ساهمت بعض البلدان بحصة معينة من الاستيرادات القادمة نحو

العراق مثل (الكويت، الاتحاد الأوربي، المانيا.... الخ). وعلى الرغم من التنوع الكبير في السلع المستوردة ما بين استهلاكية واستثمارية لكنها ساهمت بامتصاص فائض الطلب المحلي الذي اخذ بالنمو خلال مدة الدراسة.

الجدول (4) نسب الاستيرادات العراقية
بحسب الدول من العالم للمدة (2004-2017) (%)

السنة	الدول									
	الدول العربية	دول اوربا الغربية	دول اوربا الشرقية	الدول الاسيوية	افريقيا عدا العربية	دول امريكا الشمالية	امريكا الوسطى	دول امريكا الجنوبية	استراليا	دول اوقيانوسيا
2004	8.7	17.6	0.7	12.1	0	60	0	0.8	0.1	0
2005	37.6	14.1	29.8	11	0	6.2	0	1.7	0.1	0
2006	31	11.4	29.6	11	0	14	0	1.1	3	0
2007	9.64	82.14	0.00	7.94	0.00	0.21	0.00	0.04	0.03	0.00
2008	23.1	4.5	4.7	64.2	0.0	2.0	0.0	0.1	1.4	0.0
2009	6.4	12.9	1.4	51.8	0.0	26.2	0.0	1.3	0.5	0.0
2010	10.6	14.0	8.8	38.0	0.0	27.2	0.2	1.1	0.0	0.3
2011	6.5	37.5	1.3	35.8	0.0	12.6	0.1	1.7	0	4.4
2012	10.5	11.4	13.2	47.6	0.0	14.3	0.4	1.8	0	0.8
2013	13.4	21.3	2.4	52.9	0.0	8.2	0.3	0.9	0.0	0.5
2014	21.8	10.7	1.6	54.6	0.1	9.0	0.2	1.4	0.0	0.6
2015	4.6	18.7	1.1	63.1	0.1	7.9	0.1	3.7	0.0	0.7
2016	17.8	21.1	1.2	54.5	0.0	2.1	1.9	1.3	0.0	0.1
2017	25.8	13	5.6	49.1	0.1	5	0	1.3	0	0.1

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات متفرقة

نلحظ من الجدول (4) ان اغلب نسب الاستيراد العالية خلال مدة الدراسة كانت تتأتى من البلدان الاسيوية وبالخصوص الصين لانخفاض تكاليفها، ثم تأتي بعدها الاستيرادات من اوربا الغربية وهذه الاستيرادات في الغالب لأجهزة ومعدات إنتاجية وخدمة غير استهلاكية، ومن ثم الاستيرادات من البلدان العربية و اوربا الشرقية، ونظرا لارتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل الدينار العراقي وتكاليف النقل الباهظة فقد شكلت تحديات امام التجار العراقيين من

اجل توفير سلع بأسعار مناسبة لمختلف شرائح المجتمع العراقي. مما افضى بان تكون اغلب السلع المستوردة متدنية الجودة وذات مواصفات منخفضة من اجل ضمان سرعة تصريفها في الأسواق العراقية. ومن ثم فان العراق لم يقم باستيراد المواد الخام من اجل دعم الصناعة المحلية ومعالجة اختلال هيكل الناتج طوال مدة الدراسة.

ثالثاً: نصيب الفرد من الاستيرادات

لقد ساهمت الاستيرادات بتخفيض موجة فائض الطلب المحلي المتنامية في ظل عجز الإنتاج ومحدودية التنويع الاقتصادي، اذ اتخذ المسار الزمني للاستيرادات في العراق خلال مدة الدراسة مساراً متقلباً نظراً للظروف غير المستقرة التي مر بها العراق من حرب ضد الإرهاب ونزاعات محلية تسببت باضطراب الوضع الأمني، فضلا عن التقلبات السياسية ومروراً بأزمة الكساد وأزمة السوق النفطي وكما هو مبين من الجدول (5) الاتي:

الجدول (5) مؤشر نصيب الفرد من الاستيرادات في العراق للمدة (2004-2017)

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	الاستيرادات (مليون دولار)	متوسط نصيب الفرد من الاستيرادات (دولار)
2004	27.1	18107.0	667.2
2005	28.0	20002.2	715.3
2006	29.2	18707.5	640.8
2007	29.7	16622.5	560.0
2008	30.6	29761.4	973.3
2009	31.7	35284.8	1114.3
2010	32.5	37328.0	1148.9
2011	33.3	40633.0	1218.8
2012	34.2	50155.0	1466.2
2013	35.1	53821.8	1533.6
2014	36.0	49811.7	1383.5
2015	36.9	40809	1104.9
2016	37.9	29077	767.2
2017	38.9	32950.8	848.0

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات متفرقة

بلغ متوسط نصيب الفرد من الاستيرادات عام 2004 (667.2) دولار واخذ يتقلب هذا المؤشر طيلة مدة الدراسة تبعاً لظروف البلاد، اذ انخفض عام 2007 الى (560) دولار بسبب الازمة المالية (ازمة الرهن العقاري). واخذ بعد ذلك بالتصاعد حتى عام 2013 وقد انخفض مجدداً في باقي مدة الدراسة بفعل تداعيات الحرب ضد داعش الاجرامي وأزمة أسعار النفط عالمياً. ان متوسط نصيب الفرد من الاستيرادات على الرغم من التقلبات التي شهدها خلال مدة الدراسة لكنه مرتفع جدا وهذا يؤكد الاعتماد المتزايد للاقتصاد العراقي على الاستيرادات لتغطية العجز المتولد في عجلة الناتج لمواجهة حالة تنامي فائض الطلب المحلي الكلي.

رابعاً: سياسة الصرف في ظل نافذة العملة وعلاقتها بالاستيرادات والنمو الاقتصادي

اعتمد البنك المركزي العراقي على سياسة تثبيت سعر الصرف عند معدل هامش ضئيل في التقلب وفقاً لآلية السوق، أي سياسة نظام الصرف العائم المدار عند الضرورة وتم اعتماده كمثبت اسمي للسياسة النقدية وقد كان هذا القرار مبني على مؤشرات وبنية الأسواق العراقية، اذ تؤكد جميع الادبيات الاقتصادية ان ليس من مصلحة الاقتصادات النامية انتهاج نظام الصرف المرن المدار في الأسواق بسبب فشل الأسواق النامية وعدم تكامل المعلومات لديها تضر بصرف العملة المحلية وتجعلها عند مستوى متدني، مما ينعكس سلباً في قدرة السياسة النقدية في احتواء التضخم ومواجهة الصدمات. الامر الذي ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي وقدرة الاقتصاد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

من هنا جاءت رغبة السلطة النقدية في تبني نظام التعويم المدار من اجل السيطرة على الضغوط التضخمية المتنامية في الاقتصاد، والناشئة بسببين الأول يتمثل بضعف القاعدة الإنتاجية في البلاد بسبب الدمار الذي أصابها بفعل الحروب والنزاعات التي مر بها البلاد والذي تسبب بحدوث فائض طلب محلي لا يمكن احتوائه الا من خلال الاستيراد، مما سبب زخماً في الطلب على العملة الأجنبية دون وجود طلب مقابل على العملة المحلية، مما أدى الى اختلال كبير في سوق الصرف لصالح الدولار على الدينار. والسبب الثاني هو الارتباط بين مبيعات النفط الخام وايراداته مع الانفاق العام ومن ثم الأساس النقدي الى عرض النقد، مما أدى الى ضعف قدرة المركزي في السيطرة على عرض النقد خلال مدة

الدراسة فبالرغم من رغبته في تبني سياسة انكماشية لمحاربة التضخم لكن ذلك الارتباط حفز ذاتياً المعروض النقدي خارج رغبة المركزي، مما أدى الى تصدر مشكلة جديدة امام المركزي وهو عامل التوقعات الذي اخذ حيزاً كبيراً لدى الجمهور بسبب تقلب الظروف الأمنية والسياسة وعدم الاستقرار الاجتماعي والأمني، الامر الذي جعل المركزي العراقي امام تحد جديد في السيطرة على الصرف والاسعار في ان واحد، وقد تمكن من اجتياز هذا التحدي بنجاح من خلال اعتماده على نظام التعويم المدار لسعر الصرف مع سياسة التوقعات لدى الجمهور ضمن السياسة النقدية المتبناة الامر الذي جعله متمكناً من خفض معدلات التضخم وذلك من خلال سيطرته على جانب العرض من العملة الاجنبية.

لقد تمكنت نافذة بيع العملة الأجنبية من السيطرة على صرف العملة وإعادة القوة الشرائية الى مستوى مقبول وقد أسهمت بتعديل توقعات الجمهور نحو الاستقرار في الأسعار، الامر الذي ولد حافزاً كبيراً جداً في زيادة الاستيرادات وهذا الامر الذي يفسر رغبة معظم القطاع الخاص الى امتهان التجارة لكونها فرصة رابحة ومستقرة ومدعومة من قبل المركزي، على الرغم من المخاطر والتقلبات التي تواجهها العمليات المرتبطة بهذه المهن بشكل عام ووضع العراق الأمني غير المستقر بشكل خاص.

ان استقرار الأسعار بفضل السياسة النقدية الحكيمة وتبنيها نظام التعويم المدار في العراق خلال مدة الدراسة ولد بيئة اقتصادية شبه مستقرة اخذت تدعم بعض الأنشطة الاقتصادية، واهمها هي الأنشطة الخدمية ومنها التجارة الخارجية وبعض الأنشطة الفرعية للناتج المحلي الإجمالي، من خلال توفير المواد الأولية والمستلزمات التسييرية المستوردة لتلك الأنشطة مما دعم النمو الاقتصادي بفضل الإدارة الحكيمة للمركزي العراقي وسياسة الصرف العائم المدار الذي وفر لهذه الأنشطة إمكانيات مستقرة للشروع بأعمالها في ظل بيئة اقتصادية اقل تقلباً للصدمات واكثر استقراراً في الأسعار الامر الذي اسهم في زيادة النمو الاقتصادي واحتواء التوقعات التضخمية لدى الجمهور على نحو جيد.

يتبين من الشكل (1) قدرة المركزي العراقي في تدنية الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي وان دل ذلك على شيء انما يدل على رغبته في دعم استقرار الأسعار والقوة الشرائية وإعطاء دوراً للدينار العراقي في التعاملات المالية المحلية بعد ان عانى العراق من مشكلة الدولرة.

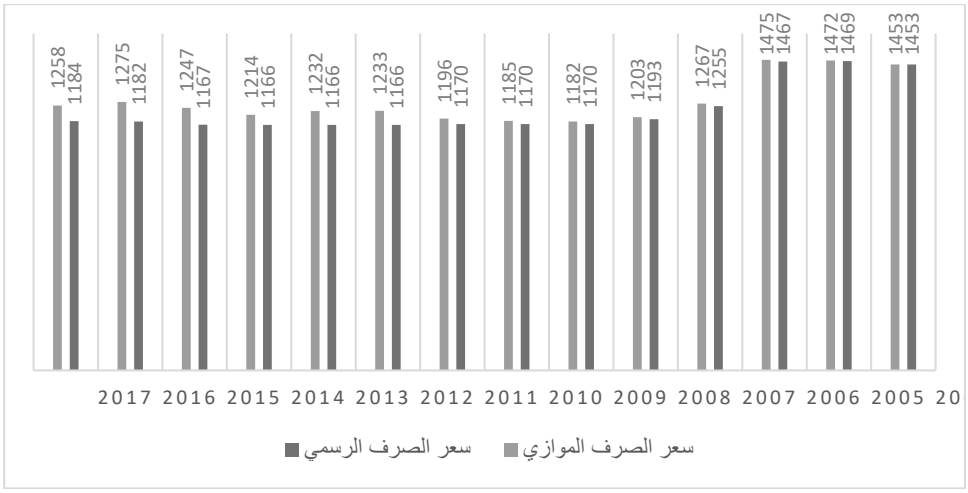

الشكل (1) سعر الصرف الرسمي والموازي
في العراق خلال المدة (2004-2017)

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، الموقع الاحصائي، سنوات مختلفة.

اذ تظافرت جهود المركزي العراقي وتكللت بالنجاح في تدنية الفارق بين السعرين مما أدى الى اكتساب العملة المحلية المزيد من الثقة في التعاملات المحلية ودعم ذلك الاتجاه النمو الاقتصادي من خلال تحفيز العديد من الأنشطة الاقتصادية لممارسة اعمالها في ظل أجواء اقتصادية مستقرة سعرياً.

الجدول (6) التجارة الخارجية في ظل نظام الصرف العراقي
للمدة (2004-2017) (مليون دولار - %)

السنة	سعر الصرف الرسمي	استيرادات	معدل نمو الاستيرادات	نسبة الاستيرادات الى الناتج	صادرات	معدل نمو الصادرات	نسبة الصادرات الى الناتج	اجمالي التجارة
2004	1453	18107.0	-	49.4	17810		48.6	35917.0
2005	1469	20002.2	10.5	40.0	23697	33.0	47.3	43699.2
2006	1467	18707.5	-6.5	28.7	30529	28.8	46.9	49236.5
2007	1255	16622.5	-11.1	18.7	39587	29.7	44.6	56209.5
2008	1193	29761.4	79.0	22.6	63726	61.0	48.4	93487.4

السنة	سعر الصرف الرسمي	استيرادات	معدل نمو الاستيرادات	نسبة الاستيرادات الى الناتج	صادرات	معدل نمو الصادرات	نسبة الصادرات الى الناتج	اجمالي التجارة
2009	1170	35284.8	18.6	31.6	39430	-38.1	35.3	74714.8
2010	1170	37328.0	5.8	26.9	51764	31.3	37.4	89092.0
2011	1170	40633.0	8.9	21.9	79681	53.9	42.9	120314.0
2012	1166	50155.0	23.4	23.0	94209	18.2	43.2	144364.0
2013	1166	53821.8	7.3	22.9	90585	-3.8	38.6	144407.1
2014	1166	49811.7	-7.5	21.8	85369	-5.8	37.4	135180.7
2015	1167	40809	-18.1	23.8	51328	-39.9	30.0	92136.7
2016	1182	29077	-28.7	16.9	41298	-19.5	23.9	70375.0
2017	1184	32951	13.3	17.3	57559	39.4	30.2	90509.8

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية، سنوات مختلفة.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات متفرقة

يؤكد لنا الجدول (6) بان استقرار صرف الدينار خلال مدة الدراسة ولد حافزاً في زيادة الاستيرادات وارتفاع نشاط التجارة من بين أنشطة الناتج، اذ كان لكل من الاستيرادات والصادرات حصة في الناتج، اذ بلغت حصة الاستيرادات من الناتج عام 2004 (49.4%) من وبلغ عام 2010 (26.9%) من الناتج وقد كانت حصته من الناتج عام 2017 (17.3%). اما حصة الصادرات من الناتج فقد بلغت عام 2004 (48.6%) وعام 2010 كانت (37.4%) اما عام 2017 فقد بلفت تلك الحصة (30.2%). كما يؤكد الجدول (6) على ان المسار الزمني لنشاط التجارة الخارجية كان في الغالب متزايداً بفضل نظام الصرف الثابت التي اعتمده المركزي العراقي مما دعم كافة الأنشطة المرتبطة بالتجارة الخارجية (الروابط الامامية والخلفية) الامر الذي انعكس ايجاباً في النمو الاقتصادي وهذا ما يؤكده الجدول (7).

الجدول (7) النمو الاقتصادي في ظل نظام الصرف العراقي للمدة (2004-2017) (مليار دينار(2007=%100))

السنة	سعر الصرف الرسمي	الناتج المحلي الاجمالي	النمو السنوي %
2004	1453	95596.2	-
2005	1469	99803.1	4.4
2006	1467	109941.3	10.2
2007	1255	111455.8	1.4
2008	1193	120626.5	8.2
2009	1170	124702.8	3.4
2010	1170	132687.0	6.4
2011	1170	142700.2	7.5
2012	1166	162587.5	13.9
2013	1166	174944.2	7.6
2014	1166	176168.8	0.7
2015	1167	180533.7	2.5
2016	1182	204046.6	13.0
2017	1184	199816.4	-2.1
النمو المركب		5.8	

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، سنوات مختلفة.

-World Bank, Iraqi data, various years.

معدل النمو الاقتصادي السنوي=(الناتج بسنة المقارنة/الناتج بسنة الأساس) / (الناتج بسنة الأساس)*100

$$\text{النمو المركب} = 100 * 1 - \sqrt[n-1]{\frac{y_1}{y_o}} * 100$$

نلحظ من الجدول (7) ان النمو الاقتصادي على الرغم من تعرضه الى التقلبات طيلة مدة الدراسة وهذا ناشئ بسبب ضعف الاقتصاد العراقي في مواجهة الازمات والصدمات خلال مدة الدراسة فضلا عن عدم الاستقرار الأمني والسياسي. قد سجل نمو متواضعاً بسبب ضعف بنية الاقتصاد خلال مدة الدراسة. وعلى الرغم من التحاق نمو النفط في الناتج خلال مدة الدراسة والذي يكاد ان يكون المتحكم الاكبر في اتجاهات نموه، لكن هذا لا ينكر الجهود المبذولة للبنك المركزي العراقي في تبنيه نظام الصرف العائم المدار والذي ادى الى تسيير الأنشطة التجارية وبعض الأنشطة المصاحبة لها وبالخصوص بعض انشطة قطاع الخدمات، الامر الذي عزز بعض الشيء الروابط الملتحقة بركب التجارة الخارجية وبعض الأنشطة الفرعية المكونة للناتج. وقد بلغ معدل النمو المركب للناتج خلال مدة الدراسة (5.8%) مما يعني هنالك نمو متراكم للناتج.

ان الأثر المثبت للنمو الاقتصادي خلال مدة الدراسة الناشئ بفعل العوامل الخارجية والداخلية في الاقتصاد العراقي كان اشد من الأثر التعزيزي الذي دأب المركزي العراقي على دعمه في تلك المدة، مما انعكس على شكل تقلبات عنيفة في ذلك النمو وبعضها اتخذ قيم سالبة كما هو في عام 2017 اذ بلغ (– 2.1).

الاستنتاجات

توصلت الدراسة لبعض الاستنتاجات وهي كالاتي: -

1. ان اختيار المركزي العراقي لنظام الصرف الثابت المدار كان خطوة في الاتجاه الصحيح من اجل تحقيق الهدف الأول للمركزي وهو استقرار الأسعار.
2. ان تفادي عامل التوقعات التضخمية لدى الجمهور وبتعزيز ذلك الأثر من خلال تثبيت الصرف العراقي اكتسب الثقة للعملة المحلية في كافة التعاملات الداخلية.
3. ان جهود المركزي العراقي الحثيثة في استقرار الأسعار ونظام الصرف العراقي المعتمد دعم الأنشطة الخاصة بالتجارة الخارجية خلال مدة الدراسة.
4. ان تحسن التجارة الخارجية في العراق في كل من الاستيرادات والصادرات اثر ايجاباً في النمو الاقتصادي من خلال دعم الأنشطة الاقتصادية الامامية والخلفية لأنشطة التجارة الخارجية.
5. ان الأثر التنموي للمركزي العراقي في بعض الأنشطة الاقتصادية كان جيداً لكن الأثر المثبت للنمو الاقتصادي كان اشد خلال مدة الدراسة مما انعكس على شكل تقلبات عنيفة بسبب عوامل خارجية (الازمة المالية وأزمة أسعار النفط العالمية) وداخلية (عدم الاستقرار الأمني والسياسي والنزاعات المسلحة والحرب ضد الإرهاب).

التوصيات

1. ان تفعيل التعاون المشترك بين كافة المؤسسات العامة والخاصة دليل المسؤولية الاجتماعية والتضامن الأخلاقي من اجل دعم الأثر التنموي للمركزي العراقي.
2. تحفيز السياسات الاقتصادية الكلية وحشد كافة الإمكانات في الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة من اجل خدمة الاقتصاد العراقي ودعم النمو والتنمية المستدامة في الاقتصاد القومي.

3. ان رواج نشاط التجارة الخارجية ينبغي ان يحفز بشكل كبير كافة الفروع الإنتاجية المكونة للناتج والمرتبط بأنشطة التجارة الخارجية من اجل زيادة العرض المحلي في مواجهة موجة فائض الطلب المحلي الكليين.
4. ان انتهاج نظام الصرف الثابت المدار من قبل المركزي العراقي خطوة ينبغي ان تعزز من قبل صانع القرار من اجل دعم بنية الاقتصاد الوطني وتهيئة متطلبات النمو والتنمية المستدامة من اجل الحفاظ على الثروات الوطنية وحقوق الأجيال القادمة، من خلال تنويع الناتج والايرادات العامة لتخفيض الاعتماد على المورد النفطي وتقلباته الدولية فضلا عن الدين العام. وعليه فان الاستقرار النقدي الذي دأب عليه المركزي العراقي ينبغي ان يواجه باستقرار في الجانب الحقيقي من الاقتصاد.

المصادر

1. مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي، www.startimes.com
2. صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر -باتنة، السنة الجامعية: 2009 2010-، ص: 4.
3. عبد اللطيف مصطفى و عبد الرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية، رؤية حديثة.
4. www.digitalallibrary.univ-batna.dz
5. هجير زكي عدنان، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، دار الفكر، سوريا، 2008، ص:299.
6. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، الطبعة الاولى، دار الصفاء للتوزيع والنشر، عمان 2011، ص 22-23.
7. عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000، ص145.
8. بلقاسم العباس، سياسات اسعار الصرف،سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت العدد الثالث والعشرون، تشرين الثاني 2003، ص4.
9. عبد الحسين جليل عبد الحسن، سعر الصرف، العوامل المؤثرة فيه وادارته في ظل الصدمات النقدية والحقيقية، اطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، 2002، ص89-144.
10. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدرار الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص249.
11. شيماء رشيد محيسن العابدي، تقييم سياسة سعر الصرف في العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة. 2005، ص37.
12. صبحي تادرس ومدحت محمد، النقود والبوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص402-403.
13. موسى سعيد، شقيري نوري، المالية الدولية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2008، ص46-47.
14. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1999، ص38.

15. سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث والعشرون نوفمبر/تشرين الثاني 2003 السنة الثانية، ص22.

16. رويا دوتا غويتا واخرون، التحرك نحو مرونة سعر الصرف، كيف ؟ومتى ؟وباي سرعة ؟ مجلة قضايا اقتصادية صندوق النقد الدولي، العدد38، 2006، ص4.

17. ثامر عبد العالي كاظم، تاثير تحرير التجارة في نمو و تطور الاقتصاد العربي، رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية، 2002، ص16.

18. Bailliu.J, Lafrance.R, Perrault.J.F,(2001)"Exchange Rate Regime and Economic Growth In Emerging Markets", In Revising the case for flexible Exchange Rates, Proceedings of a conference held by the bank of Canada 317-45, November/2001.

19. M. Friedman,(1961) "The Case for Flexible Exchange Rates", In His Essays in Positive Economics. Chicago: University of Chicago Press, 1953.

20. Mundell, R.A.,(1961), "The Theory of Optimal Currency Areas", American Economic Review, 51.

21. McKinnon. R.,(1963),"Optimum Currency Areas", American Economic Review 53.

22. Kenen Peter.B.,(1969("Theory of Optimum Currency Area: An electric view", Monetary Problème in the International Economy, University of Chicago.

23. Janet G. Stotsky; Manuk Ghazanchyan; Olumuyiwa Adedeji, and Nils Maehle,(2012)" The Relationship between the Foreign Exchange Regime and Macroeconomic Performance in Eastern Africa", African Department, IMF Working Paper /12/148, June 2012.

24. Barro.R, and Gordon.D.(1983)" Positif Theory of Monetary Policy in a Natural Rate Model" Journal of Political Economy 91.

25. Harms, Philipp and Kretschmann, Marco(2008) "Words, Deeds, and Outcomes: A Survey on the Growth Effects of Exchange Rate Regimes", Journal of Economic Surveys, Vol. 23.

26. Baxter. M. and A. C. Stockman,(1989),"Business Cycles and the Exchange Rate Regime: Some International Evidence", Journal of Monetary Economics, 23 (3).

27. Frankel J. A, Aizenman. J.(2000)"Aspects of the Optimization Management of Exchange Rates", Journal of International Economics 84.

28. Houdou Ndambendia and Ahmed AL-Hayky,(2011) "Effective Real Exchange Rate Volatility and Economic Growth in Sub-Saharan Africa: Evidence from Panel Unit Root and Cointegration Tests", The IUP Journal of Applied Finance, Vol. 17, No.1.

29. Lasher، William R(,2013)" Practical Financial Management" , 7ed, South Western, Chen gagé Learning, p102.

30. Terra,Cristina,,(2015) " Principles of International Finance and Open Economy Macroeconomics, Theories, Applications, and Policies, Elsevier Inc., London,104.

31. Sen, A.,(1983) " Development Which Way Now, Economic Journal, Vol: 93, Issue 372, pp745-762.

الجوانب الاقتصادية للأمارة الطاهرية والصفارية

أ.م. د. وفاء عدنان حميد
كلية الاداب / جامعة بغداد, بغداد/العراق

أ. م. حيدر خضير مراد
مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة كربلاء, كربلاء/العراق

The Economic Aspects of Tahiria and Safiriyah Emirates

Wafa Adnan Hamid
College of Arts / University of Baghdad, Baghdad/Iraq

Hayder khudhair murad
Center for Strategic Studies / University of Karbala. Karbala/Iraq

abdulnaserali@yahoo.com

المستخلص

يتمحور موضوع هذه الدراسة حول دراسة الجوانب الاقتصادية في الامارتين الطاهرية والصفارية اللتان ظهرتا في المشرق الإسلامي خلال القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي. تبين من خلال هذا البحث ان ظهور الامارة الطاهرية قد ساهم في تطور وازدهار الاحوال الاقتصادية وارتفاع المستوى المعاشي للفرد المسلم في مناطق المشرق الإسلامي، حيث ازدهرت الزراعة والصناعة والتجارة في عهد الطاهريين. اما الامراء الصفاريون فقد كان جل اهتمامهم بالجوانب العسكرية ولم يهتموا بالنشاطات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والتجارة ولم يعملوا على تنميها او رواجها وتقدمها، وبقيت هذه النشاطات حرة لم تول عنايه كبيرة من قبلهم، بل استمرت على ما كانت عليه قبل تسنمهم ولاية خراسان تسير وفق ما يرتئيه المجتمع الاسلامي في تلك المناطق.

الكلمات المفتاحية: المشرق الإسلامي، الجوانب الاقتصادية، الأمارة الطاهرية، الأمارة الصفارية، بيت المال.

Abstract

The subject of this study revolves around the study of the economic aspects of the Tahirian and Safirid emirates that appeared in the Islamic East during the third AH / ninth century AD.It was found through this research that the emergence of the Taheri emirate has contributed to the development and prosperity of economic conditions and the high standard of living of the Muslim individual in the regions of the Islamic East, where agriculture, industry and trade flourished during the era of the Taherites.As for the Saffarid princes, they were most concerned with the military aspects and did not care about economic activities such as agriculture, industry and trade and did not work on developing or promoting them and advancing them, and these activities remained free and did not take great care from them, but continued as they were before their growth and the state of Khorasan is going according to what it deems Islamic community in those areas.

Key words: Islamic East, Economic aspects, Tahirian emirate, Saffarid emirate, House of money

المقدمة

يتمحور موضوع هذا البحث حول دراسة الجوانب الاقتصادية في الامارتين الطاهرية والصفارية اللتان ظهرتا في المشرق الإسلامي خلال القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي. وهو موضوع يتمتع بأهمية كبيرة كون معظم الدراسات التي تناولت الأمارة الطاهرية والأمارة الصفارية قد ركزت على الجوانب السياسية و العسكرية في دراسة تاريخ تلك الامارتين، وأغفلت دراسة الأحوال الاقتصادية والنشاط الاقتصادي فيهما ولم تتناوله الا بشكل هامشي و مقتضب،الأمر الذي أدى الى بقاء الكثير من جوانب هذا الموضوع غامضة وبحاجة الى أيضاح وتفصيل، لذلك سنسلط الضوء في هذا البحث على الجوانب الاقتصادية والنشاط الاقتصادي في الامارتين الطاهرية والصفارية، وسنحاول من خلاله الإجابة على سؤال رئيسي ومهم في هذا الموضوع الا وهو هل ساهم ظهور الامارتين الطاهرية والصفارية في انتعاش وتطور و ازدهار الاوضاع الاقتصادية في المشرق الإسلامي أم أدى ظهور هاتين الامارتين الى تدهور الأحوال الاقتصادية وأنخفاض المستوى المعيشي للفرد المسلم في تلك المناطق ؟. وقد اقتضت طبيعة الدراسة تقسيم البحث الى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الاول التعريف بالأمارة الطاهرية فاستعرضنا نشأتها ومرحلة ازدهارها وقوتها ومن ثم ضعفها وسقوطها،أما المبحث الثاني فخصص للتعريف بالأمارة الصفارية من حيث نشأة تلك الأمارة ومرحلة قوتها وتوسعها في المشرق الإسلامي ومن ثم ضعفها وسقوطها، وفي المبحث الثالث سلطنا الضوء على الجوانب الاقتصادية في الامارتين الطاهرية والصفارية من زراعة وصناعة وتجارة وتطرقنا الى الادارة المالية في تلك الامارتين.

المبحث الأول: الأمارة الطاهرية

أولاً: نشأة الأمارة الطاهرية

كان لبني طاهر نفوذ محلي في خراسان قبل خلافة المأمون، فقد عين مصعب بن زريق جد طاهر لولاية بوشنج في منطقة هراة ثم خلفه أبنه الحسين (ت199هـ/815م) وتلاه حفيده طاهر في الولاية.(الذهبي، 1983: 108). وقد علا شأن طاهر أيام خلافة المأمون فهو مدين لطاهر وابنه عبد الله في انتصاره على الأمين وفي تهدئة احوال مملكته المضطربة ومع ان المأمون عرف لهما ذلك وكافأهما بالمناصب الرفيعة الا انه حاول ابعادهما عن خراسان لأنه خشي نفوذهما هناك وخاف طموح طاهر، ولكن طاهر لم يقنع بتعيينه والياً على الجزيرة وبرئاسة شرطة بغداد والاشراف على المعاون في السواد بل كان يتطلع الى ولاية خراسان، وكان حريصاً على الحصول عليها وبالفعل استطاع طاهر عن طريق الوزير أحمد بن أبي خالد، ان يقنع الخليفة المأمون بتعيينه على خراسان سنة 205هـ / 820م وعلى الأقاليم شرقي العراق بعد ان ضمنه الوزير نفسه (بوزورث، 1995: 104). بدأ طاهر بتوطيد نفوذه في نيسابور وسيطر على خراسان بقوة وبهذا ابتدأ عصر الطاهريين في خراسان والمشرق اذ استطاع طاهر بن الحسين ان يؤسس أول إمارة شبه مستقلة في المشرق الإسلامي (الحموي، 1977: 508). وتحققت شكوك المأمون في طاهر إذ أسقط اسم الخليفة من الخطبة سنة 207هـ/822 م معلناً بذلك الانفصال عن بغداد، ويظهر أن خراسان التي كانت تسمى " درة التاج الساساني " لمواردها الاقتصادية والبشرية الكثيرة تعطي من يتولاها ثقة غير اعتيادية بحيث يتمرد على السلطة المركزية على ان طاهر بن الحسين توفي في تلك الليلة وربما كان للمأمون او لوزيره يد في ذلك على ان روايات التاريخ لا تفصل في الموضوع، ثم عين المأمون طلحة بن طاهر محل والده، ولعل ذلك كان بدافع رغبة الخليفة في ازالة الشكوك التي حامت حول وفاة طاهر الفجائية (ابن الأثير، 1987: 469). وليرضي آل طاهر ذوي النفوذ الكبير في خراسان لأن المأمون خشي ان انتزع الأمر من ايديهم ان تحدث اضطرابات في خراسان

التي كانت موطن نفوذهم وعصبتهم، كما أستمر منصب شرطة بغداد بيد الابن الثاني عبد الله بن طاهر، ولقد اتعظ طلحة بن طاهر(207 – 213 هـ / 822 – 828 م) مما حدث لوالده ولهذا أعلن ولاءه للعباسيين مؤكداً على اسم الخليفة في الخطبة والشارات والسكة ومرسلاً الريع السنوي المخصص لبيت المال في بغداد، والذي كان يقدر في زمن الطاهريين بحوالي 38 مليون درهم سنوياً (فوزي و النقيب، 1989: 117).

ثانياً: مرحلة ازدهار الأمارة الطاهرية

بعد وفاة طلحة بن طاهر سنة 213هـ / 828م اسند الخليفة المأمون ولاية خراسان لأخيه عبد الله الذي كان منشغلاً آنذاك في حرب ثورة بابك الخرمي، ويعد عهد عبد الله بن طاهر (213 – 230 هـ / 828 – 844 م) عهد القوة والازهار بالنسبة للطاهريين فقد كان يتمتع بقابليات كبيرة، كما انه كان ذكياً محافظاً على علاقات جيدة مع العباسيين فقد جربه المأمون قبل هذا التاريخ حين عينه والياً على مصر ثم والياً على بلاد الشام والجزيرة الفراتية، وفي خلال حكمه وصلت العائلة الطاهرية أوج قوتها وثبتت اصولها لدرجة لم يعد معها ممكناً نقلهم لأية ولاية اخرى، حتى ان المعتصم (218-227هـ/833-842م) رغم حقده على عبدالله لم يعلن رغبته بعزله بل اكتفى بتشجيع الخطط السرية للقضاء عليه (فوزي و النقيب، 1989: 118). أزال عبد الله بن طاهر فتن الخوارج في خراسان ولم يتهاون مع حكام الأقاليم الذين ظلموا الرعية وقد اتسعت الدولة الطاهرية في عهده فشملت: الري وكرمان،علاوة على كل خراسان، وكذلك الاراضي الواقعة شرق خراسان على الحدود الهندية وهي تمتد شمالاً حتى حدود العراق (الفقي، 1999: 32). وكذلك تعاون عبد الله بن طاهر مع الخلافة تعاوناً صادقاً في قمع الخارجين عليها، فقد خرج المازيار بن قارن صاحب جبال طبرستان على المعتصم بتحريض من الافشين، فاستطاع عبد الله بن طاهر كشف المؤامرة واطلع المعتصم عليها وأرسل جيوشه الى قتال المازيار حتى قبض عليه وارسله الى سامراء، وتعاون بنو طاهر بعد ذلك مع الخلافة وشاركوا في الاحداث التي كانت تجرى في بغداد لصالح الخلافة، وكان الطاهريون وهم يخدمون الخلافة العباسية في القضاء على القلاقل فانهم في الوقت ذاته كانوا يخدمون مصالحهم الاساسية لأنهم حكام خراسان وتوابعها وبمعنى اخر فإن مصالحهم كانت متطابقة مع مصالح

العباسيين في آن واحد، وبقوا انصاراً مخلصين للعباسيين بحكم ظروفهم ومصالحهم. وكان الطاهريون في عصر قوتهم حراس الثغور الشرقية ضد هجمات الترك والهياطلة ومدوا نفوذ العالم الاسلامي في بلاد الترك ووطدوا سلطان المسلمين بالقضاء على الخارجين من ملوك الترك ضد سلطان الخلافة العباسية.

ثالثاً: ضعف الأمارة الطاهرية وسقوطها

حكم بعد عبد الله بن طاهر ابنه طاهر الثاني (230 – 248هـ/ 844 – 862م) وخلفه في الحكم ابنه محمد بن طاهر وقد كان عهده عهد ضعف الطاهريين، لأنه لم يكن على شاكلة اسلافه بل كان اميراً ماجناً يميل الى اللهو والترف فضعف أمره كحاكم وقامت الثورات ضد حكمه ولم يستطع اخمادها، وزادت الاضطرابات في الدولة الطاهرية، كما ان أهل خراسان انفسهم فقدوا ثقتهم بالحكم الطاهري فبعدت الفجوة والثقة بينهم وبين السلطة، وقد استدعى اهل خراسان يعقوب بن الليث الصفاري لوضع حد لحكم الطاهريين في خراسان وذلك سنة 259هـ / 873م وبهذا انتهى العهد الطاهري في المشرق (الكرديزي، 2006: 200).

المبحث الثاني: الأمارة الصفارية

أولاً: ظهور يعقوب بن الليث ونشأة الأمارة الصفارية

نشأ يعقوب بن الليث الصفار في بلدة قرنين القريبة من زرنج عاصمة اقليم سجستانفي جنوبي بلاد فارس وكانت نشأته متواضعة حيث كان في أول امره يعمل صفاراً مع اخوه عمرو في حداثتهما، وكان يظهران الزهد والتقشف الا انهما كان طموحين تحركهما مطامع عالية، وتعد ولاية سجستان من المناطق الواقعة تحت حكم الطاهريين وقد انتشر فيها الخوارج واشتد بأسهم وزاد خطرهم في الاقاليم ولم يستطع الوالي تحجيمهم والقضاء عليهم، مما دفع الاهالي الى تشكيل فرق المتطوعة لمحاربة هؤلاء الخوارج، وقد التحق يعقوب وأخوه عمرو في صفوف المتطوعة تحت قيادة صالح بن النظر الكناني، وبعد موت هذا الأخير انتقلت قيادة المتطوعة الى درهم بن الحسين الذي ظهر عجزه، فولى جنده يعقوب بن الليث الذي تولى أمر المطوعة وحارب الخوارج الشراة وهزمهم هزيمة منكرة، ولم يلبث ان اشتدت شوكته فغلب على سجستان وهراة وبوشنج وماولاها (الكرديزي، 2006: 203). والواقع ان يعقوب الصفار كان يدرك تماماً حاجته في هذه المرحلة، مرحلة النشوء الى العمل في اطار الشرعية العباسية والحصول على تأييد الخليفة العباسي لتحركاته، فكان يرسل الخراج الى الخليفة ومعه بعض الهدايا بل انه ادعى ان الخليفة ولاه سجستان قبل حصوله على التولية الشرعية (فوزي و النقيب، 1989: 120). وطد يعقوب نفوذه في سجستان واخضع الخوارج ونشر الأمن والسلام في البلاد لضمان المواصلات والاستقرار، ثم بسط نفوذه على وادي كابل والسند ومكران وطرد والي فارس الذي عينه الخليفة واحتلها، ان تحركات يعقوب العسكرية وسيطرته على جميع هذه الاقاليم والمدن كانت تشكل تحدياً سافراً لنظم الإدارة وقوانينها، كما كانت تعطي صورة حية لقوة والولاة ونوابهم حينما تضعف امامهم سيطرة السلطة المركزية، ومن الواضح ان يعقوب الصفار كان كلما توسعت سلطته وكثر اتباعه تناقصت طاعته للسلطة العباسية المركزية وظهرت ميوله العنصرية ان الظروف السياسية التي ساعدت على ظهور يعقوب

الصفار كقوة بارزه في خراسان ربما كان لها اثرها في دفعه للسيطرة على الحكم واقامة امارة صفارية تحل محل الامارة الطاهرية (الحديثي،1987: 103).

ثانياً: مرحلة قوة الامارة الصفارية وتوسعها

دخل الصفاريون بزعامة يعقوب الصفار مرحلة القوة حين بدأوا يوسعون نفوذهم خارج اقليم سجستان منذ سنة253ه/867 م احتل يعقوب الصفار هراة وبوشنج ثم اعقبها باحتلال كرمان وفارس، وفي سنة 257ه/871 م ارسل يعقوب وفداً الى الخليفة مع بعض الهداية للمفاوضة على بعض الولايات، وكان الموفق (طلحه أخو الخليفة والمهيمن على شؤون الخلافة في تلك الفترة) يود تشجيع يعقوب للتوسع شرقاً مستهدفاً ابعاده عن جواره، فلما اراد يعقوب سنة 257/871 فتح فارس من جديد ولصلته رسالة بتوليته على بلخ والاراضي الشرقية من الهند بالإضافة الى كرمان وسجستان، وفعلاً ضم يعقوب ولاية بلخ واستولى على غزنة وكابل (الطبري، 1967: 131). ثم أخذ يعقوب بتطلع الى توسيع ممتلكاته على حساب منطقة خراسان قاعدة الدولة الطاهرية، وقرر يعقوب مهاجمة نيسابور عاصمة خراسان والاستيلاء عليها، فبحث عن ذريعة يبعث بها جيشه الى نيسابور، ولم يعدم حجة لذلك، إذ ادعى ان محمداً بن طاهر الجأ احد اعدائه، وتوجه بجيوشه نحو خراسان واستولى على عاصمتهم نيسابور في سنة 259ه/873م والقي القبض على اخر ولاة خراسان من الطاهرين وهو محمد بن طاهر واهل بيته (عدوان، 1990: 24). ورغم ان يعقوب اتصل بالخلافة العباسية مؤكداً ولاءه ومظهر ان ما قام به يعبر عن رغبه اهل خراسان، كما انه قمع حركه خارجيه في هراة تحدث الخلافة سنين طوالاً وشن هجوماً قوياً على امير طبرستان الحسن بن زيد ودحره في معركة ساري، الا ان ذلك كله لم ينطلِ على الخلافة العباسية التي اصدرت منشوراً سنة 261ه / 874م اعنت فيه ان يعقوب الصفار متمرد على الخلافة، وكان هدف الخلافة ردع يعقوب الصفار ولكن الاخير على العكس من ذلك تمادى في غيه وقرر السير نحو العراق. وسار بجيشه الى فارس ومنها الى الاحواز، وكانت الخلافة العباسية تمر في ظروف حرجة خلال تلك الفترة اذ كانت مشغولة بمحاربة حركة الزنج في جنوب العراق لذلك حاولت تجنب فتح جبهة جديدة وعمدت الى تقديم بعض التنازلات لاسترضاء يعقوب الصفار لكنه تمادى في طموحاته واراد ان يغزو دار

الخلافة في بغداد واصر على الحرب وصمم على خوضها، وقد أخترق يعقوب حدود العراق الشرقية من الاحواز ثم دخل واسط وعسكر في دير العاقول على بعد خمسة عشر فرسخاً من بغداد، وسار اليه الخليفة المعتمد بنفسه ومعه اخوه الموفق طلحة على قيادة الجيش. ونشبت معركة بين الطرفين عند دير العاقول سنة 262هـ/876 م وانتصر جيش الخلافة وهزم يعقوب في هذه المعركة، واصابته ثلاث أسهم في حلقه ويديه، وقتل جمع كبير من اصحابه، وترك وراءه غنائم كثيرة، واضطر الى الانسحاب الى جند يسابور ولكنه تردد في الهجوم ثانية (ابن الأثير، 1987: 473). ولم بليث ان توفي في شوال سنة 265هـ/879م بجند يسابور دون ان يحقق احلامه التوسعية العريضة وبعد ان فشل في تثبيت سلطانه الا في ايران الجنوبية (خلكان، 1994: 402).

ثالثاً: مرحلة ضعف الامارة وسقوطها

تعد معركة دير العاقول سنة 262هـ/ 876 م بداية النهاية للنفوذ الصفاري حيث مات بعدها يعقوب الصفار سنة 265هـ/ 879 م وتولى بعده أخوه عمرو بن الليث الصفار، والواقع ان سبب انهيار الصفاريين يعود الى عاملين متداخلين مهمين من بين جملة عوامل اخرى الا وهما تحدي الخلافة العباسية بصورة سافرة وصريحة ومحاولة التوسع باتجاه الغرب اي على حساب الخلافة العباسية. بايع الجند لعمرو ابن الليث (265-287هـ/ 879-900 م) بعد اخيه وقد رأى عمرو تفرق الجيش وتشتت الجند بعد الهزيمة من قوات الخليفة وتعب افراده وبعدهم عن موطنهم في سجستان وتذمرهم فجنح للسلم مراعاة للظروف، وكتب الى الخليفة بانه " سامع له ومطيع"، فعين والياً على خراسان وفارس واصفهان وسجستان والسند وكرمان، اضافة الى شرطه بغداد، بشرط ان يرسل الى دار الخلافة خراجاً قدره (20) الف درهم كل عام (القوصي،1993: 44). وهكذا اصبح عمرو بن الليث بنظر الفقهاء والمتطوعة الحاكم الشرعي لهذه الولايات، الا ان عمرو الصفار كأخيه يعقوب كان يستند الى القوة في تثبيت نفوذه او توسيعه ولم يأبه كثيراً بمراسيم التولية والتعيين من الخليفة، وحين تخلصت الخلافة من حركة الزنج في جنوب العراق شعرت بأن لديها القدرة والقابلية على التعامل مع الصفاريين وتحجيم نفوذهم وقوتهم، لذلك فاوض الموفق طلحة عمرو بن الليث على اعادة بعض الاقاليم للسلطة المركزية

وحين فشلت المفاوضات اصدرت الخلافة سنة 271هـ/ 885 مرسوماً بعزله عن ولايته وبلعنه على المنابر (ابن الجوزي، 1992: 141). وبقيت العلاقة بينهما تتأرجح بين مد وجزر ولكن عندما جاء المعتضد سنة 279هـ/ 892 م الى الحكم اعترف بعمرو نهائياً حاكماً شرعياً لخراسان، وارسل اليه العهد مع لواء اظهره عمرو في صحن داره بنيسابور ثلاثة ايام ليراه الناس(الطبري، 1967: 386). وطمح عمرو الى بلاد ما وراء النهر، ولكن مركز السامانيين فيها كان قوياً، واضطر الخليفة بطلب من عمرو ان يقرأ على جماعة من حجاج خراسان بياناً بتوليه عمرو ابن الليث الصفار ما وراء نهر بلخ، وعزل اسماعيل ابن أحمد الساماني في محرم سنة 285هـ/898. وعلى ما يبدو ان الخليفة المعتضد انتهز الفرصة ليضرب الصفاريين بقوة السامانيين الناشئة، وبالفعل وقعت الحرب بين الفريقين عند بلخ وانتهت بهزيمة عمرو الصفار وأسره في أخر ربيع الأخر سنة 287هـ/ 900 وارساله الى بغداد ليسجن هناك حتى وفاته سنة 288هـ/901م،وتدهورت أحوال الدولة الصفارية بعد عمرو الصفار وتحالفت دولة الخلافة مع السامانيين على اسقاطها حتى تم ذلك بالفعل وزالت دولتهم نهائياً سنة 299هـ/ 911م (القوصي،1993: 45).

المبحث الثالث: الجوانب الاقتصادية للأمارة الطاهرية والصفارية

تعد منطقة المشرق الاسلامي من منطقة التي حبها الله سبحانه وتعالى بمختلف التضاريس الطبيعية، إذ تميزت بتنوع تضاريسها وتباين انماطها الجغرافية ففيها الأراضي الزراعية الخصبة، والسهول الواسعة والمناطق الجبلية المتعددة، كما تتوفر فيها مياه الأنهار والعيون والمياه الجوفية، فضلاً عن كثرة الامطار التي تصاحبها الثلوج المتساقطة، والمناطق الرعوية الواسعة مما ساعد على توافر المواد الأولية اللازمة لنمو وازدهار النشاط الاقتصادي، فضلاً عن توافر الثروة المعدنية والموقع الجغرافي على مفترق الطرق، مما مهد السبل بدوره لعملية التبادل التجاري بين مختلف تلك المناطق المترامية الأطراف مع البلاد المحيطة بها لذلك تعد هذه البلاد من أخصب الاقاليم وأكثرها خيراً ومن الطبيعي ان تنتعش الحياة الاقتصادية في المشرق الاسلامي لزيادة انتاجه ومهارة سكانه في استثمار ثرواتهم الطبيعية (خضير، 2016: 101).

اولاً: الزراعة

تعد الامارة الطاهرية من أولى الامارات الاسلامية التي ظهرت في المشرق الاسلامي، إذ بقيت تحكم في خراسان مدة من الزمن، فبنوا طاهر هم أول من اسس امارة شبة مستقلة عن الخلافة العباسية، وقد اهتم الطاهريون اهتماماً بالغاً بالزراعة، فمهدوا سبل ازدياد مساحات واسعة من الارض المزروعة وقاموا بإجراءات شجعت الفلاحين على توسعة نشاطهم الزراعي، وتظهر هذه الاتجاهات جلية في حكم عبد الله بن طاهر الذي اهتم بشؤون الزراع كثيراً، واوصى عماله بحفظ مصالحهم والاهتمام بشؤونهم (السعدي، 2018: 65). وعندما لاحظ ابن طاهر كثرة الخصومات بينهم على توزيع المياه، دعا اليه جماعة من الفقهاء وطلب اليهم شرح الاسس الفقهية لمشاكل الري، فوضعوا له كتاب (القنى) الذي كان يضم الكثير من المعلومات عن وسائل الري والاحكام الفقهية والادارية لحل المنازعات بين الفلاحين الناجمة عن عدم عدالة توزيع المياه والذي صار دليل الزراع في جميع انحاء البلاد الاسلامية وكان عبد الله بن طاهر يكتب الى جميع عماله امراً اياهم

بصيانة حقوق الفلاحين ومعاملتهم معاملة حسنة " لقد اخذت الحجة عليكم حتى تستيقظوا من سباتكم...وتجدوا صلاح انفسكم وتداروا عظماء ولاياتكم وتساندوا الفلاح الذي صار ضعيفاً، امنحوه القوة و اعيدوه الى ما كان عليهم فأن الله سبحانه تعالى جعل الطعام من ايديهم والسلام من السنتهم وحرم الظلم عليهم ". كما قام الطاهريون بحفر قنوات الري حتى باتت المياه تصل بانسيابية الى معظم الاراضي الزراعية، وهو ما ادى الى ازدهار النشاط الزراعي وديمومته وقد اشتهرت بلخ بقنواتها التي تجري تحت الارض لتسقي ضياعها ورساتيقها، ويظهر في قنوات بلخ وغزنة الدقة في العمل، كما عمل عبد الله بن طاهر على انشاء ديوان للمياه لتفادي حدوث نزاعات بين الأهالي حول عملية الري فعمل الاهالي في الزراعة وكانت مورداً هاماً من موارد دخلهم فزرعوا الحبوب والخضر والفواكه بشكل يلفت النظر، وكان الفائض من هذه المنتجات يصدر الى مختلف البلدان الاسلامية وقد ادى هذا الاهتمام البالغ من قبل الطاهرين بتنظيم النشاط الزراعي الى ارتفاع اسعار الاراضي الزراعية حتى بلغ سعر الارض الزراعية في مدينة بلخ الف درهم (القرشي، 2018: 87). وان الدولة الطاهرية كانت مستقرة اقتصادياً حيث ضمن مساحات شاسعة من الاراضي الخصبة التي تخترقها العديد من الانهار الضخمة كنهر جيحون ونهر سيحون ونهر هراة ومعنى ذلك ان المياه كانت متوفرة للزرعة بالإضافة الى مياه الامطار، لذلك شهدت خراسان نشاط زراعي كبير أبان حكم الطاهرين حتى وصفت اراضي خرسان بكثرة منتوجاتها الزراعية فقيل عنهم بانهم " قل ما يقحطون " ولما اشتد القحط في سجستان من سنة 220 ه / 835 م وكثرت المجاعة تمكن عبد الله بن طاهر من تخفيف هذه الازمة بتوزيع الأموال من بيت المال لكل الطبقات والترفيه عنهم (الحديثي،1987: 113). وكان المزارعين في المشرق الاسلامي لهم خبرات واسعة بأمور الارض والفلاحة من سقي واختيار الاوقات المناسبة له بانتظام والاجراءات التي يتخذوها للحد من مخاطر الفيضانات و موسم سقوط الامطار و استغلالها و خطرها على العلمية الزراعية. وكذلك من الامور الهامة التي امتاز بها الفلاح المشرقي هي معرفة اوقات الزراعة والالقاح والحصاد لان ذلك تتوقف عليه العملية الانتاجية. وكان الأمر الطبيعي ان تكون هناك قوانين للدول تنظم علاقة المزارعين بالدولة وعلاقة هذه بالأرض والأشراف عليها واستصلاحها و الحث على زيادة الانتاج، فنمت الزراعة وازدهرت، ولم تحدثنا المصادر عن مجاعات قد وقعت في

مجتمع الدولة ؛ كما انها لم تشر الى مصادرة اموال او ممتلكات اي من الناس الذين شعروا بالأمن و الطمأنينة وتحسنت احوالهم المعيشية بشكل ملموس (عدوان، 1990: 50). وتعددت وتنوعت الثروة الحيوانية في المشرق السلامي لتلبية الحاجات المعيشية وتوفير الغذاء، وتهيئة المواد الاولية في صناعة المنتجات الصوفية والجلدية، بالإضافة الى ما توفره قسم من هذه الحيوانات من خدمات للإنتاج الزراعي كالحراثة والسقي واستخدامها واسطة في نقل المنتجات الزراعية والصناعية مستخدمة الطرق البرية التي تربط المدن مع بعضها، ومنها انواع الجمال والغنم والبقر والطيور من كل صنف و الخيول، وكانت الجمال البلخية ذات السنامين سريعة العدو، تستخدم في البريد، وحركة النقل السريعة بين المدن. اما بالنسبة لأوضاع النشاط الزراعي في بلاد المشرق الاسلامي خلال عهد الامارة الصفارية فلم تسعفنا المصادر بمعلومات وافية عنها، ولكن يتبين من اشارات عابرة وجدت في المصادر بان الزراعة كانت منتعشة الى حد ما خلال هذه الفترة، فقد استطاع الصفاريون ضبط الاعمال في دولتهم، واستتاب الأمن وكانت موارد الدولة في أيامهم تحفظ بعناية، ولكن على الرغم من ذلك نجد ان الصفاريين قد ارهقوا الأهالي بجباية الضرائب لتمويل جيوشهم والصرف على نشاطهم العسكري، لأن الدولة الصفارية قد غلب عليها الطابع العسكري منذ البداية حيث فرضت نفسها في منطقة المشرق السلامي بالقوة العسكرية، ومن المتضح ان اغلب المصادر التي تحدثت عن الدولة الصفارية، ركزت على الجانب السياسي للدولة، اما ما يخص الجانب الحضاري فكانت المعلومات شحيحة، وقد يعود السبب في ذلك الى قصر الفترة الزمنية، والعداء المتأصل ضد الخلافة العباسية، كما ان الصفاريون لم يهتموا بالنشاطات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والتجارة ولم يعملوا على رواجها وتقدمها، وبقيت هذه النشاطات حرة لم تول عنايه كبير من قبلهم، بل استمرت على ما كانت عليه قبل تسنمهم ولاية خراسان تسير وفق ما يرتئيه المجتمع الاسلامي في خراسان (حميد، 2018: 113). وبذلك يمكن القول بأن الزراعة لم تلقى الاهتمام الكبير من قبل الامراء الصفاريين الذين انشغلوا بالجوانب العسكرية، وان وضعية النشاط الزراعي في عهد الامارة الطاهرية كانت افضل منه ايام الامارة الصفارية عند المقارنة بينها حيث لا تتوفر اشارات في المصادر تدل على اهتمام حكام الامارة الصفارية بالزراعة والري او تشجيع الفلاحين كالمعلومات المتوفرة عن اهتمام الطاهريين بهذا المجال.

ثانياً: الصناعة

وقد ترتب على ازدهار الزراعة وانتعاشها في عهد الامارة الطاهرية ان تقدمت الصناعة ونمت وقطعت خطوات كبيرة، وذلك بسبب وفرة المواد الاولية الخام الزراعية والحيوانية والمعدنية، فضلاً عن توافر الايدي العاملة، والخبرة الواسعة التي اكتسبها الايدي العاملة لموقع تلك البلاد على طرق التجارة الخارجية والاحتكاك المباشر مع أرباب الصناعات من البلاد المجاورة واتصال المشرق الاسلامي ببلاد لها خبرة صناعية كبيرة مثل الهند والصين (خضير، 2016: 126). ومن أهم الصناعات التي عرفت صناعة النسيج التي اعتمدت على زراعة القطن، فنسج الناس العديد من الاصناف التي عرفت في ذلك العصر كالكرباس – وهو نوع من نسيج القطن الخشن يشبه الدمور – وكان يحمل الى جميع الولايات كالعراق وفارس وكرمان والهند ويتخذ منه جميع العظماء والملوك ثياباً ويشترونه بثمن الديباج. وقد اشتهرت مرو وطبرستان ونيسابور بصناعة النسيج بصفة عامة، وفي بخارى كانت دار صناعة تقع بين السور والمدينة قرب المسجد الجامع وكانت تنسج بها البسط والوسائد وسجاجيد الصلاة والبرود الفندقية للخليفة، وكانت منسوجات بخارى تحمل الى الشام ومصر والروم (الحموي، 1977: 560). ويصنع في نيسابور ثياب الحرير، ويقوم أهل ترمذ بنسج الصوف والأكسية، ومن مراكز صناعة السجاد في المشرق، كرمان وشيراز واصفهان وتبريز وكاشان وتنوعت صناعته، ومنها سجاد يحتوى على مجموعة متنوعة من الرسوم الحيوانية، وقد تدخل الرسوم الادمية في زخرفتها (الفقي، 1999: 37). وأمتهن سكان مدينة بلخ صناعة الذهب والفضة وكذلك صناعة بعض الملابس، وكذلك انتشرت صناعة العطور في كابل حيث تتوافر مجموعة كبيرة من النباتات العطرية والاعشاب الطبية في هذه البلاد، وعرفت مرو صناعة الألبان وتجفيف الفواكه، كما عرفت صناعة الحلوى المحشوة المصنوعة من عصارة التمر ورب العنب، كذلك عرفوا صناعة المعادن والأخشاب والاسلحة وصناعة الأواني والادوات المنزلية والتي كانت تصنع من الحديد والنحاس والصفر والرصاص، ولم تورد المصادر تفاصيل عما كان يتقاضاه العامل في هذه الصناعات عدا اشارة الى يعقوب بن الليث الصفار الذي كان يتقاضى خمسة عشر درهماً في الشهر اجراً لعمله مع احد الصفارين وتصدر بلاد فارس ماء الورد الى سائر انحاء المعمورة، ومن افضل الاجناس الذي تشتهر بإنتاجه بغزاره مدينة (جُور)

والتي ينتسب اليها الورد الذكي الرائحة، فضلاً عن انتاج ماء الطلع وماء الزعفران (الكرديزي، 2006). اما في عهد الامارة الصفارية فيمكن القول ان الصناعات التي وجدت في عهد الامارة الطاهرة استمرت على نفس منوالها في فترات الاستقرار السياسي التي شهدتها تلك الامارة في أغلب عهد يعقوب بن الليث، لكنها تأثرت ببعض الأحداث والاضطرابات التي شهدها عهد عمرو بن الليث، الذي لم يتمكن من فرض سيطرته على خراسان و الولايات التابعة لها إذ بقيت تلك الاقاليم مسرحا للنشاط السياسي و العسكري للقواد المتنفذين و الامراء الطامحين في ملك خراسان خلال العقود الاولى من ولايته، فارتبكت الاوضاع الاقتصادية، و تخلخلت بسبب كثرة الأحداث و الفتن التي تفجرت في مناطق مختلفة من بلاد الصفاريين فتعطلت عجلة الانتاج، و تأثر النشاط الصناعي في بعض مناطق الدولة الصفارية بهذه الأحداث والاضطرابات حتى تمكن عمروين الليث من فرض سيطرته و توطيد سلطته بعد التخلص من رفع بن هرثمة سنة 283هـ/869م الذي كان يعتبر اخر متمرد قوي كان يهدد مصالح الخلافة العباسية والصفاريين في خراسان والاقاليم التابعة لها (الحديثي،1987 & عدوان، 1990).

ثالثاً: التجارة

وقد ترتب على ازدهار الزراعة و تقدم الصناعة نشاط واضح في حركة تجارة في بلاد المشرق الاسلامي بسبب زيادة وتنوع انتاجه الزراعي والصناعي و توسطه بين عالمين كبيرين، الهند و الصين شرقاً، و الغرب الاوربي و باقي الدول الاسلامية من ناحية اخرى، وتمر بالمشرق طرق التجارة العالمية وبذلك اصبح سكان هذه المنطقة وسطاء في نقل البضائع و السلع المختلفة من الصين أو ربما من بلادهم الى البلدان الاخرى (خضير، 2016: 127). ولقد ازدهرت مدن خراسان ازدهاراً عاماً في جميع مناحي الحياة الاقتصادية سواء الصناعة او الزراعة و التجارة مما ادى بدوره الى نمو و ازدهار الاسواق العامة الاقليم، و أدى ذلك الى كثرة رؤوس الاموال في المدن و ساعد على وجود نشاط تجاري ملحوظ في المدن الرئيسية و المدن التابعة لها (السعدي، 2018). وقد سميت بعض الاسواق باسم اميرها وخير مثال على ذلك سوق مدينة (اشتيخن) التي سبق وأن استصفاها الخليفة المعتصم وقد سميت باسم الامير الطاهري محمد بن طاهر بن عبد الله امير

خرسان في تلك الفترة بعد اقطعها الخليفة المعتمد له (الاصطخري، 1937). وعلى ما يبدو ان الاستقرار السياسي الذي شهدته منطقة المشرق الاسلامي خلال عهد الامارة الطاهرية ادى الى نشاط ملحوظ في الحركة التجارية، فكثرت الاسواق، فيذكر النرشخي ان سوقاً كان يعقد في مدينة طوايس في فصل الخريف و لمدة عشرة ايام، وكان يحضره أكثر من عشرة الاف من التجار و اصحاب الحوائج من فرغانة و الشاش و أماكن اخرى , ويعودون بأرباح طائلة. ويذكر عن مدينة اسكجكت، ان كل أهلها كانوا تجاراً... و كانت تقام بها السوق كل يوم خميس.... وكان ابو أحمد الموافق قد اقطع تلك القرية محمد بن طاهر أمير خرسان، وفي مدينة شرغ، و زندنه يعقد السوق في كل يوم جمعة وفي مدينة ورخشه كان السوق يعقد كل خمسة عشر يوماً وحين يكون السوق آخر العام يجعلونه عشرين يوم، وفي اليوم الحادي والعشرون يحتفلون بـ (النوروز) ويسمونه نوروز الفلاحين, ولذلك يحافظ فلاحو بخارى على حسابنه ويعتمدون عليه، ويقع نوروز المجوس بعده بخمسة ايام. ويذكر الاصطخري ان مدينة اسبيجاب كانت لها اسواق مشحونة كثيره الغلات وأن اعظم اسواق مدينة نيسابور سوقان احدهما تعرف بالمربعة الكبيرة والاخرى بالمربعة الصغيرة، اما سمرقند فكان سوقها الذي يقع في ربضها بموضع يعرف برأس الطاق وهو أعمر موضع في تلك المدينة (الاصطخري، 1937). وفي هراة تقع الاسواق عند ابوابها الاربعة، فعلى كل باب سوق يشتمل بما يليه من المحال... وكانت هذه المدينة مطرح الحمولات من فارس الى خرسان وهي فرضة لخراسان و سجستان و فارس، وكانت مدينة قاشان من مدن هراة المهمة، وهي مدينة كبيرة كثيرة الاسواق و الصنائع وأهلها مياسير ولهم همم في ملابسهم وزيهم. هذا على سبيل المثال لا الحصر، ومعنى انعقاد الاسواق في مواسم مختلفة وفي اماكن متعددة متفرقة ومتباعدة ان حركة النقل و المواصلات كانت ميسرة , مما يدل على تعبيد الطاهريين للطرق والاهتمام بإقامة شبكة مواصلات برية ونهرية جيدة (عدوان، 1990). ومن الجدير بالذكر ان الاسواق تتأثر تأثير ملحوظ بطابع المدينة فيما اذا كانت زراعية ام صناعية وبهذا تنشط الحركة التجارية في السوق ويتحين على الاغلب تنوع البضائع التي تكون قيد التجارة (السعدي، 2018). كذلك كانت التجارة الخارجية مزدهرة , فصدر الطاهريون الكثير من منتجاتهم سواء الزراعية او الصناعية الى العديد من البلدان القريبة و البعيدة , كما استوردوا بعض ما

يلزمهم وقد ساعدهم على ذلك سهولة الاتصالات البرية و البحرية والنهرية التي ازدادت حيويتها و نشاطها في ايام الاسرة الطاهرية، وكانت تجارة الرقيق من اشهر التجارات فكان يمر الرقيق الاتراك من سهول اسيا الوسطى الذين ارتفعت الحاجة اليهم مما ادى الى ارتفاع اسعارهم ارتفاع الاعشار المفروضة عليهم من قبل الامراء الطاهريين الذين سيطروا على خطوط المرور مما افادهم فائدة كبيرة فضلاً عن تزايد ثرواتهم الشخصية (حميد ورجه،2016: 212). أما في عهد الامارة الصفارية فلم تورد المصادر التاريخية معلومات عن اوضاع على النشاط التجاري، لكن الراجح ان الحركة التجارية قد استمرت في عهدهم على نفس منوالها و تنظيماتها السابقة في عهد الامارة الطاهرية لأن الصفاريين قد ورثوا عن الطاهريين الولايات التي كانوا يحكمونها ونظمهم في كثير من الأمور , ورغم أن الأمراء الصفاريين كان جل اهتمامهم موجهاً نحو الأمور العسكرية ولم يهتموا بالجوانب الاقتصادية والحضارية، لكن النشاطات الاقتصادية و منها التجارة بقيت على حالها حرة تسير وفق ما يرتئيه المجتمع الاسلامي في مناطق خراسان والولايات التابعة لها. وأن كانت التجارة في بعض الأحيان قد تأثرت باضطراب الاوضاع والصراعات العسكرية التي شهدتها المنطقة خلال العقود الاولى من عهد عمرو بن الليث الصفار , والتي ربما أدت الى ارتباك الأوضاع الاقتصادية وعرقلة حركة التجارة الى حدما، لكن على العموم يمكن القول ان التجارة كانت مستمرة في عهد الصفاريين على نفس وتيرتها السابقة ايام الطاهريين في مناطق المشرق الاسلامي , ويمكن الاستدلال على هذا الأمر من ملاحظة الهدايا المرسلة من قبل الامراء الصفاريين الى الخلافة العباسية والتي تضمنت مواد عينية مختلفة.

رابعاً: الادارة المالية

لكل دولة من دول الشرق بيت مال , وله دخل ومنصرف , والدخل يأتي من الجزية التي يؤديها أهل الذمة من المسيحيين و اليهود و المجوس , ويأتي ايضاً من ضريبة الخراج التي تفرض على الأرض الزراعية , وشكلت المصادرات دخلاً كبيراً للدولة , وكذلك الضرائب على الدور و الحوانيت وضرائب التجارة في الداخل , والتجارة مع الخارج وكان دخل هذه الدول كبيراً، ومنها الدولة الطاهرية والصفارية، لأن مصادر الثروة كبير، ولم يكن هناك تهاون في جباية الضرائب وكانت نفقات الدولة تتم على الجيش و رواتب الموظفين

والقضاة و العمال وكان هناك فائض، ومما يدل على مدى ما وصلت اليه الدولة الطاهرية من الثروة والغنى ما يذكره المؤرخون في مواضع مختلفة من كتبهم , فالطبري يذكر ان مجموع خراج الولايات التابعة لعبد الله بن طاهر عام وفاته ثمانية واربعين ألف الف درهم (الطبري، 1967: 76). ويذكر ابن خرداذبه ان عبد الله ابن طاهر كان يدفع للخلافة أربعة واربعون الف الف وثمانمائة الف وستة واربعون الف درهماً ومن الدواب للركوب ثلاثة عشر رأساً، ومن الغنم الفا شاة، ومن السبي الغزية الفا رأس، قيمته ستمائة الف درهم... والف ومائة وسبعة وثمانين ثوباً والف و ثلاثمائة قطعة من صفائح الحديد (ابن خرداذبه، 1889: 39). ويذكر بارتولد ان عبد الله بن طاهر قد التزم بدفع ثمانية وثلاثين مليوناً تشمل ثمن ما أرسل من الرقيق والغنم والثياب القطنية، ومن الجلي ان ما تبقى من العائد كان يتصرف فيه الطاهريون، ويجعل اليعقوبي خراج خراسان اربعين الف الف درهم سوى الاخماس التي ترتفع من الثغور وهذا كله يتمتع به الطاهريون وحدهم وينفقونه كله فيما يرون، والى جانب هذا الدخل الوارد الى خزانة الطاهريين كان هؤلاء يتسلمون ثلاثة عشر مليون من العراق، عد ما كان يصل الى ايديهم من الهوايا والتحف، ومن استقراء الارقام السابقة في مختلف المصادر يتضح انها كانت متقاربة الى حد ملموس وهي في نفس الوقت دليل واضح على مدى ما كانت تتمتع به الدولة الطاهرية من ثروة وغنى. وعلى الرغم مما تمتع به الطاهريون من سلام في حكمهم لأغنى المقاطعات الا انهم استمرو في دفع الجزية السنوية للحكومة المركزية العباسية بصورة منتظمة وبنسبة متفق عليها تأكيداً لولائهم للخلافة للعباسية، وهذا يدل بصورة واضحة على ان الطاهريين لم يكونوا منفصلين بصورة نهائية عن الخلافة العباسية بل كانوا مرتبطين بها بشكل مباشر أكثر من غيرها من الامارات ولعل اوضح صورة للارتباط السياسي بين الطاهريين والخلافة العباسية هي العلاقات المالية التي كانت قائمة بينهما ونجد ان الامارة الطاهرية عملت رسمياً بسك نقود خاصة بها وبموافقة الخلافة العباسية، فقد وضع الخليفة المأمون اسم طاهر بن الحسين وابنه عبد الله على الدينار العباسي (حميد ورجه،2016: 315). اما في عهد الأمارة الصفارية فقد كانت الادارة المالية من ضمن الادارات الهامة التي اعتنى بها الصفاريون، فقد كانت موارد الدولة في ايامهم تحفظ بعناية , حيث ضمت ميزانية الدولة في عهد عمرو بن الليث أموالا كثيرة، فقد ضبط عمرو بن الليث شئون ولاية خراسان على

اكمل واتم وجه، ورسم سياسة لم ينتهجها احد قبله مطلقاً , ويقولون: ان عمرو بن الليث كان يملك اربع خزائن , واحدة للسلاح , وثلاثة للمال , وكانت الخزائن دائماً تلازمه الأولى: خزينة المال و الصدقات و الجزية و ما شابه ذلك وكانت تصرف في رواتب الجند , والأخرى: خزينة المال الخاص , وكانت تجمع من الغلال والضياع، وتصرف في أوجه النفقات و المطبخ وما يماثل ذلك , والثالثة: قد جمع دخلها من أرض الموات و مصادرات الحشم الذين كانوا يتعاونون مع العدو، وكانت تنفق في الصلات والعطايا للحشم وعلى الجواسيس والرسل و ما شابه ذلك (عدوان، 1990: 69). وفيما يتصل بمصادرة املاك الغير فأن عمراً كان لا يلجأ كما يقول كرديزي الى هذه الوسيلة الا اذا وجد مبرراً كافياً. وكان الجيش موضع عناية خاصة من عمرو , ويتسلم ارزاقه في كل ثلاثة اشهر وسط عرض مهيب ,ويحفظ كرديزي رواية عن هذا العرض الذي كان يتم فيه دفع ازرق الجند تحت ادارة موظف خاص هو العارض الذي كان يأخذ مجلس في المكان المعين للعرض، وعندما يسمع صوت طبلين هائلين يتجمع الجيش بأكمله في ذلك الموضع، وتوضع اكياس الدراهم امام العارض بينما يمسك معاونه بيده قائمة بأسماء الجند يناديهم منها " وكان اسم عمرو بن الليث أول الاسماء، يخرج عمرو من الوسط، وينظر العارض إليه وإلى حليته وجواده وسلاحه، فيجد انه قد احتفظ بجميع ادواته جيداً فيطريه ويمدحه ويقدم ثلاثمائة درهم يزنها ويضعها في حافظة ويعطيها له فيأخذها عمرو ويضعها في ساق خفه ويقول: " الحمد لله فقد مَنَّ علينا بطاعة أمير المؤمنين مستحقين لأياديه " ويرجع، ثم يصعد الى مكان مرتفع ويجلس وكان ينظر تجاه العارض وهو يتفحص الجند واحداً واحداً بنفس الطريقة ويتفقد جيداً جواد ولجام وعلم وعدة كل فارس ومترجل، ويعطى كل واحد صلة على قدر رتبته " (الكرديزي، 2006: 211). وكان عمرو بن الليث أول من نقش اسمه على الدنانير و صك العملة الذهبية باسمه وعلى الرغم من ان الصفاريين طبقوا مبادئ العدل والمساواة بين اتباعهم، مما ادى الى تأييد الطبقات الفقيرة في سجستان لهم الا ان جل اهتمامهم كان منصباً على خلق جيش ملخص لهم والحصول على موارد مالية لا يمكن الاستغناء عنها لتنفيذ حروبهم، فاثقلوا ولاتهم بالضرائب، و لجاءا احياناً الى مصادرة اموال بعض الاغنياء (القرشي، 2018: 103). ومما يدل على ثراء الامراء الصفاريين انه وجد بخزانة يعقوب بن الليث عقب وفاته أربعة ملايين من الدنانير وخمسون مليوناً من

الدراهم، وكان جنده باستثناء الكبار والقادة يتسلمون الخيل والعلف من خزائنه، وكان يمتلك خمسة الاف جمل وعشرة الاف حمار وله كتيبتان،كتيبة تحمل أعمدة من الذهب، وكتيبه تحمل أعمدة من الفضة، تضم كل واحدة ألف رجل، وعلى الرغم من تأزم الاوضاع وسوء العلاقة بينهم وبين الخلافة العباسية الا ان الصفاريين كانوا جاهدين على ابقاء صلة اسمية بينهم وبين الخلافة العباسية لغرض انجاح حكمهم واضفاء الشرعية عليه، لذلك أمر يعقوب بن الليث الصفار بوضع اسم الخليفة العباسي على نقوده الى جانب إ سم الامير هناك في خراسان وما وراء النهر (بارتولد 1981: 347). وان هناك ما يشير الى ان الامارة الصفارية اصدروا عملة خاصة بهم من الدنانير والدراهم وان عمرو بن الليث الصفار نقش اسمه على السكة الى جانب اسم الخليفة، وانه احياناً كان يبطل اسم الخليفة من العملة وخاصة عند تأزم العلاقات بين الطرفين ووقوف الخلافة ضد الصفاريين في مواقف معينة، لكي تحد من توسعهم الذي كان يهدد النفوذ العباسي، كما يظهر ان الصفاريين لم يستمروا بدفع جزية منتظمة للخلافة العباسية في بغداد (السعدي، 2018: 88).

الخاتمة

تبين لنا من خلال هذا البحث:

1. ان نشوء الأمارة الطاهرية والصفارية في المشرق الإسلامي، كان تعبيرا عن النزعة الانفصالية عند أهل تلك المناطق وحكامها، ونتيجة لمحاولة الخلفاء العباسيين احتواء تلك النزعة عن طريق الأخذ بمبدأ عدم المركزية في حكمهم لأقاليم بلاد المشرق الواسعة، ومنحها حكما ذاتياً والاعتراف بسلطة امرائها، باعتبارهم تابعين للخلافة العباسية في بغداد.
2. أهتم الامراء الطاهريون اهتماما بالغا بالزراعة وشؤونها، وقاموا بإجراءات عدة من اجل تشجيع الفلاحين على توسعة نشاطهم الزراعي وزيادة الإنتاج، ولاسيما في عهد عبد الله بن طاهر الذي أهتم بشؤون الزراع كثيرا، وحاول حل مشاكل الري بأنشاء ديوان للمياه، وأوصى عماله بحفظ مصالحهم وحسن معاملتهم، وهو ما ادى الى ازدهار النشاط الزراعي وديمومته في الأمارة الطاهرية أما الامراء الصفاريون فقد انشغلوا بالجوانب العسكرية، ولا توجد اشارات واضحة في المصادر تدل على اهتمامهم بالنشاط الزراعي وشؤون الفلاحين.
3. وقد ترتب على ازدهار الزراعة وانتعاشها في مناطق المشرق الإسلامي خلال عهد الأمارة الطاهرية أن تقدمت الصناعة ونمت وتطورت وقطعت خطوات كبيرة نتيجة وفرة المواد الخام الزراعية والحيوانية والمعدنية، فضلاً عن توفر الأيدي العاملة، فانتشرت دور الصناعة في اغلب مدن خراسان وما وراء النهر، وتعددت وتنوعت الصناعات فكان منها صناعات نسيجية وصناعة العطور والملابس وصناعة المعادن والأخشاب والاسلحة. وقد أستمرت تلك الصناعات على نفس منوالها في عهد الامارة الصفارية التي ورثت عن الطاهريين ممتلكاتهم ونظمهم ماعدا بعض الفترات التي

كانت تشهد بعض الفتن والاضطرابات بين الصفاريين والامراء المناوئين لهم في خراسان والولايات التابعة لها، ولاسيما في العقود الاولى من ولاية عمرو بن الليث الصفار، كما انه لم تتوفر اشارات في المصادر تدل اهتمام الصفاريين بالصناعة او تشجيعهم لها.

4. وأن ازدهار الزراعة وتقدم الصناعة فضلاً عن الاستقرار السياسي الذي شهدته الامارة الطاهرية،قد أدى الى نشاط واضح في الحركة التجارية في مختلف مناطق المشرق الإسلامي فكثرت الاسواق التي كان لها أهمية خاصة في رخاء بعض المدن وازدهار حياتها الاقتصادية. واستمرت حركة التجارة في عهد الامارة الصفارية على نفس منوالها وتنظيماتها في عهد الطاهريين، رغم عدم اهتمام امرائها بالنشاطات الاقتصادية وعدم دعمهم وتشجيعهم لها، إذ لا يتوفر في المصادر ما يشير الى ذلك.
5. وتمثل العلاقات المالية بين الطاهرين والخلافة العباسية اوضح صورة للارتباط السياسي بينهما، إذ أستمر الطاهريون بدفع جزية سنوية الى الخلفاء بصورة منتظمة على عكس الصفاريين الذين لا تتوفر اشارات في المصادر تؤكد على استمرارهم بدفع الجزية للخلافة، لكن الصفاريين اهتموا بالإدارة المالية وبالحصول على الموارد الكافية لتنفيذ خططهم العسكرية وتمويل حروبهم وخصوصا في عهد عمرو بن الليث الذي كانت عنده ثلاث بيوت للأموال. وبالتالي يمكن القول ان ظهور الامارة الطاهرية قد ساهم في تطور وازدهار الاحوال الاقتصادية وارتفاع المستوى المعاشي للفرد المسلم في مناطق المشرق الإسلامي، حيث ازدهرت الزراعة والصناعة والتجارة في عهد الطاهريين. اما الامراء الصفاريون فقد كان جل اهتمامهم بالجوانب العسكرية ولم يهتموا بالنشاطات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والتجارة ولم يعملوا على تنميها او رواجها وتقدمها، وبقيت هذه النشاطات حرة لم تول عنايه كبيرة من قبلهم، بل استمرت على ما كانت عليه قبل تسنمهم و ولاية خراسان تسير وفق ما يرتئيه المجتمع الاسلامي في تلك المناطق.

المصادر

1. أبن الأثير، عز الدين علي بن محمد الجزري الشيباني (1987) الكامل في التاريخ، تحقيق: عبدالله القاضي، الطبعة الاولى، بيروت.
2. الاصطخري، ابراهيم بن محمد الفارسي المعروف بالكرخي (1937) مسالك الممالك، ليدن: مطبعة بريل.
3. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (1992) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: محمد عبد القادر ومصطفى عبد القادر، تصحيح: نعيم زرزور، الطبعة الاولى، بيروت.
4. الحموي، ياقوت بن عبد الله (1977) معجم البلدان، بيروت: دار صادر.
5. ابن خرداذبه، ابو القاسم عبيد الله بن عبدالله (1889) المسالك والممالك، ليدن: مطبعة بريل.
6. أبن خلكان، أحمد بن محمد (1994) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: أحسان عباس، بيروت: دار صادر.
7. الذهبي، محمد بن أحمد (1983) سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وصالح السمر، ط 1،بيروت: مؤسسة الرسالة.
8. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (1967) تاريخ الرسل والملوك، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 2، القاهرة: دار المعارف.
9. الكرديزي، عبد الحي بن الضحاك (2006) زين الأخبار، ترجمة: عفاف السيد، القاهرة: الهيئة العامة للمطابع الأميرية.
10. بارتولد، فاسيلي فلاديميروفتس (1981) تركستان من الفتح العربي الى الغزو المغولي، ترجمة: صلاح الدين عثمان، الكويت.
11. بوزورث، كليفورد (1995) الأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، ترجمة: حسين علي اللبودي، مراجعة: سليمان أبراهيم، ط 2، الكويت: مؤسسة الشراع العربي.
12. الحديثي، قحطان عبد الستار (1987) الدولة العربية في العصور العباسية المتأخرة: الحركات الانفصالية في ايران، البصرة: مطبعة جامعة البصرة.
13. حميد، وفاء عدنان (2018) النشاط الاقتصادي في مدينة بلخ منذ الفتح الإسلامي حتى الغزو المغولي، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، مج 13، العدد 49.

14. خضير، صلاح الدين حسين (2016) النشاط الاقتصادي في بلاد المشرق: كتاب صورة الأرض لأبن حوقل أنموذجاً، مجلة الملوية للدراسات الاثرية والتاريخية العدد 6.

15. السعدي، ناجي طالب (2018) النشاط التجاري في أمارات المشرق الاسلامي حتى عام 596هـ/1199 م، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة كربلاء: كلية التربية للعلوم الانسانية.

16. عدوان، أحمد محمد (1990) موجز في تاريخ دويلات المشرق الإسلامي، الرياض: دار عالم الكتب.

17. الفقي، عصام الدين عبد الرؤوف (1999) الدول المستقلة في المشرق الاسلامي منذ مستهل العصر العباسي حتى الغزو المغولي، القاهرة: دار الفكر العربي.

18. فوزي، وفاروق عمر ومرتضى حسن النقيب (1989) تاريخ أيران: دراسة في التأريخ السياسي لبلاد فارس خلال العصور الاسلامية الوسيطة، بغداد: مطبعة التعليم العالي.

19. القرشي، ايمان سعود خيشان (2013) الحياة العلمية في بلخ خلال الفترة (205 – 617هـ/820 – 1220 م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ام القرى: كلية الشريعة والدراسات الاسلامية.

20. القوصي، عطية (1993) تاريخ الدول المستقلة في المشرق عن الخلافة العباسية، القاهرة: دار النهضة العربية.

المعالجة الصحفية

لتظاهرات تشرين السلمية في العراق 2019

(دراسة تحليلية للصحف العربية الالكترونية)

أ. م. د. أيسر خليل ابراهيم

كلية الاعلام – الجامعة العراقية، بغداد / العراق

Press Treatment of the Peaceful October Demonstrations in Iraq 2019

(An analytical study of the Arabic electronic newspapers)

Prof. Assist. Dr. Ayser Khalil Ibrahim

College of Information – Iraqi University, Baghdad / Iraq

Dr.ayser.alobady@gmail.com

المستخلص

لم تكن الطبقة السياسية التي حكمت العراق بعد عام 2003 تتوقع هذا النمط من الاحتجاجات التي سرعان ما تحولت إلى احتجاجات واسعة النطاق. واندلعت الاحتجاجات في الأول من شهر أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، وحصدت أرواح مئات القتلى وآلاف الجرحى في سابقة لم تحصل من قبل. فيما قدمت بوقت مقارب الحكومة والبرلمان حزما إصلاحية هي الأكبر من نوعها منذ 16 سنة، ولكنها لم تؤثر سواء في زخم الاحتجاجات وتنوعها أو في تنوع سقوف مطالبها التي وصلت إلى حد الدعوة إلى تغيير النظام. وقد تباينت اتجاهات الصحف العربية في طبيعة نقل الاحداث التظاهرية في العراق واتخذت معظمها الاتجاه السياسي في التعاطي مع الحدث العراقي.. ومن هنا فان مشكلة البحث تبلورت في التساؤل التالي: ((ما هو اتجاه الصحف العربية في تغطية التظاهرات السليمة في العراق (تشرين 2019)) ؟ إما حدود الدراسة فتمثلت بالمجال الزماني للبحث وتحديد الفترة الزمنية للبحث من 2019/10/1 الى 2019/12/31 والمجال المكاني للبحث هو عينة من الصحف العربية الالكترونية وهي (جريدة سبق الالكترونية السعودية – جريدة القبس الالكترونية الكويتية – جريدة الوطن الالكترونية القطرية – جريدة الدستور الالكترونية الاردنية). إما المجال الموضوعي للبحث فتمثل التغطية الصحفية للصحف العربية الالكترونية لأحداث الاحتجاجات في العراق 2019 والموضوعات الصحفية التي نشرت في الصحف. وتضمنت فئات التحليل الفئات التالية: فئة الموضوع – فئة الاتجاه – فئة الاساليب – فئة الفنون الصحفية – فئة الاطر الاعلامية – فئة نوع المعالجة. ومن اهم ما توصل اليه البحث هو تميز اسلوب المعالجة الصحفية لموضوع الاحتجاجات خلال الفترة الزمنية الاولى وهي شهر تشرين الاول 2019 بالتركيز على سلبيات (الحالة) كونها ليست (حالة) جديدة على المستوى الجماهيري , حيث تكررت الاحتجاجات والتظاهرات في العراق منذ عام 2003 وتحت مسميات كثيرة ولأسباب متعددة ولكن السمة الابرز للاحتجاجات السابقة هو مسؤولية من يقودها ويتولى ادارتها.. وهنا فان الانطباع الذي تكون في الايام والاسابيع الاولى للاحتجاجات 2019 انها كسابقاتها. كما تنوعت اساليب الصحفية في معالجة صحف العينة لموضوع الاحتجاجات والتي تميزت في معظمها بأسلوب النقد والحوار والاقتراح والتفسير وغيرها اضافة الى الاخبار أي نقل المعلومات للجمهور.. واعتماد الصحف على هذه الاساليب اكسبها طابع الحياد والموضوعية في تقديم الواقع والحدث للجمهور.

الكلمات المفتاحية: الصفاحة، الاعلام، الثقافة، التظاهرات، المجتمع.

Abstract

The political class that ruled Iraq after 2003 did not expect this pattern of protests, which soon turned into widespread protests. The protests erupted on the first of last October, and claimed the lives of hundreds of dead and thousands of wounded in a precedent never before. While the government and parliament have offered similar reform packages, the largest of their kind in 16 years, but they have not affected either the momentum and diversity of the protests, or the diversity of the ceilings of their demands, which amounted to calling for regime change. The trends of the Arab newspapers have varied in the nature of reporting the events in Iraq, and most of them have taken the political direction in dealing with the Iraqi event.. Hence the problem of research was crystallized in the following question: ((What is the direction of the Arab newspapers in covering the proper demonstrations in Iraq (October 2019) Either the limits of the study were represented in the temporal field of research and specifying the time period for the research from 1/10/2019 to 31/12/2019. Either the subject area of the research represents the press coverage of the Arab electronic newspapers for the events of the protests in Iraq 2019 and the press topics published in the newspapers. The analysis categories included the following categories: Subject category - Trend category - Methods category - Journalistic arts category - Media frameworks category - Processing type category.Among the most important findings of the research is the excellence of the method of press treatment of the issue of protests during the first time period which is the month of October 2019, focusing on the negatives of (the situation) as it is not a new (case) at the mass level, where protests and demonstrations have occurred in Iraq since 2003 and under many names For various reasons, but the most prominent feature of the previous protests is the responsibility of those who lead and manage them. Here, the impression that is in the days and weeks of the 2019 protests is the same as its predecessors. The methods of journalism also varied in the treatment of the sample papers for the object of the protests, which were mostly characterized by criticism, dialogue, suggestion, interpretation, etc. in addition to the news, i.e. the transfer of information to the public.

Key words: Forgiveness, Media, Culture, Demonstrations, Society.

المقدمة

لـم تكـن الطبقـة السياسـية التـي حكمـت العـراق بعـد عـام 2003 تتوقـع هذا النمـط مـن الاحتجاجـات التـي سـرعان مـا تحولـت إلـى احتجاجـات واسـعة النطاق. واندلعـت الاحتجاجـات فـي الأول من شـهر أكتوبر (تشـرين الأول) الماضـي، وحصدت أرواح مئـات القتلـى وآلاف الجرحـى فـي سـابقة لم تحصل مـن قبل. فيمـا قدمت بوقت مقـارب الحكومـة والبرلمان حزمـا إصلاحية هي الأكبر مـن نوعها منذ 16 سـنة، ولكنها لـم تؤثـر سـواء فـي زخـم الاحتجاجـات وتنوعهـا أو في تنـوع سـقوف مطالبهـا التي وصلـت إلـى حـد الدعـوة إلـى تغييـر النظـام. أما لمـاذا تفجّـر الغضـب الشـعبي في أوسـاط الجمهور وتحديداً، مناطق الوسـط والجنوب، فإن لذلك أسـبابا و«سـيناريوهات» مختلفـة؛ منهـا أن الجيـل الجديد من أبنـاء هذه المناطـق، وإن كان لا يختلف عن سـواه مـن الاجيـال الاخـرى , بـات ينظـر إلـى أن الطبقـة التـي تصـدّرت السـلطة،، بانها لم تحقـق لـه مـا كان ينتظره مـن وطن يتمتـع بكل مـا تتمتع بـه الأوطان من عيـش كريم وفـرص عمـل متسـاوية وعدالـة اجتماعيـة وحكـم رشـيد. وقـد بـدت الحسـابات التي انطلـق منهـا هذا الجيـل مؤجلة، وتعـود إلى 16 سـنة مضت. وطبقـاً لطبيعـة الحكم ,, كان ينبغـي أن يكـون حـال العـراق فـي وضـع أفضـل بكثيـر مما هـو عليه اليـوم، ولا سـيما، أن معظـم الفقـراء يقطنون فـي منازل بائسـة في عشـوائيات واوضاع بائسـة , ومـن ثم، فـإن فقراءهم يشـعرون بالمفارقة مـن أن تكون السـلطة بيدهـم... وأن يتركّز الغنـى والثـروات فـي يد قلـة قليلة ممـن كانوا يعيشـون خارج العـراق وجـاؤوا إليه مع الاحتلال الأميركي عام 2003.

المبحث الاول: الاطار المنهجي

اولا: مشكلة الدراسة

تركزت مشكلة البحث على اتجاه تغطية الصحف العربية الالكترونية لمجريات التظاهرات في العراق والتي بدأت في الاول من تشرين عام 2019 في بغداد والعديد من المدن العراقية , وقد القت بظلالها على العراق بتأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والتي ارتبطت بطبيعة الشخصية العراقية التي عانت منذ اكثر من 16 عاما من انهيار الكثير من اجزاء كيان النظام المتمثلة بقطاعات ومرافق الحياة العامة.وقد تباينت اتجاهات الصحف العربية في طبيعة نقل الاحداث التظاهرية في العراق واتخذت معظمها الاتجاه السياسي في التعاطي مع الحدث العراقي.. ومن هنا فان مشكلة البحث تبلورت في التساؤل التالي: "ما هو اتجاه الصحف العربية في تغطية التظاهرات السليمة في العراق (تشرين 2019)".

ثانيا: اهداف الدراسة

سعت الدراسة الى تحقيق جملة من الاهداف وهي معرفة الكيفية التي غطت الصحافة العربية الالكترونية تظاهرات تشرين في العراق 2019 من خلال تحليل مضمون التغطية للعينات التي استهدافها ويمكن تحديد الاهداف بالشكل التالي:

1. التعرف على طبيعة الموضوعات المتعلقة بالتظاهرات والتي نالت تركيزا بيرا من الصحف العينة ؟
2. التعرف على الانماط المستخدمة للتغطية من الصحف العربية الالكترونية ؟
3. التعرف على المصادر التي اعتمدتها الصحف العربية الالكترونية في تغطية احداث تظاهرات تشرين 2019 ؟
4. التعرف على اتجاهات معالجة الصحف العربية الالكترونية في تناول موضوع تظاهرات تشرين 2019 ؟

5. التعرف على الاستمالات التي استخدمتها الصحف العربية الالكترونية في تغطيتها لتظاهرات تشرين 2019 ؟
6. التعرف على الاطر الاعلامية التي استخدمتها الصحف العربية الالكترونية ؟
7. تحديد طبيعة المعالجة المستخدمة من الصحف العربية الالكترونية ؟

ثالثا: تساؤلات البحث

يثير البحث مجموعة من التساؤلات الفرعية المرتبطة بمشكلة البحث الرئيسية لمعالجة وبالشكل التالي:

1. ما اتجاه الصحف العربية الالكترونية في تغطية تظاهرات تشرين 2019؟
2. ما هي الاطر الاعلامية والاخبارية التي استخدمتها الصحف العربية الالكترونية؟
3. ما هي انواع الاستمالات التي اعتمدتها الصحف العربية الالكترونية في تغطية تظاهرات تشرين 2019 ؟
4. ما هي اهم الموضوعات التي تناولتها الصحف العربية الالكترونية ضمن اطار موضوع التظاهرات في العراق ؟
5. ما هي اهم الاساليب الصحفية التي تم استخدامها في صحف العينة لتغطيتها تظاهرات تشرين ؟

رابعا: حدود الدراسة

1. المجال الزماني للبحث: تم تحديد الفترة الزمنية للبحث من 2019/10/1 الى 2019/12/31.
2. المجال المكاني للبحث: عينة من الصحف العربية الالكترونية وهي (جريدة سبق الالكترونية السعودية – جريدة القبس الالكترونية الكويتية – جريدة الوطن الالكترونية القطرية – جريدة الدستور الالكترونية الاردنية).
3. المجال الموضوعي للبحث: التغطية الصحفية للصحف العربية الالكترونية لأحداث التظاهرات في العراق 2019 والموضوعات الحفية التي نشرت في الصحف.

خامسا: مجتمع البحث ونوعه

اعتمد البحث على المنهج المسحي في دراسة الظاهرة او الحدث بشكلها ووصفها الحالي وبكل السياقات والانماط والظروف المرافقة لها كونها تتمتع بخصوصية نابعة من طبيعة الحدث نفسه واهميته في العراق والمحيط الاقليمي له. اما البحث من حيث النوع فينتمي الى البحوث الوصفية التي تدرس الاحداث والآراء ولمواقف وتحللها وفسرها للوصول الى استنتاجات مفيدة من اجل ايضاح الوقائع ووضعها في المسار الصحيح , ومن هنا فان البحث يحاول رصد وتوضيح طبيعة التغطية الصحفية التي قامت بها الصحف العربية الالكترونية التي تم اختيارها كعينة لأحداث التظاهرات في العراق 2019.

سادسا: عينة البحث

تناول البحث بالرصد العينة بشكل قصدي لكل ما نشرته الصحف العينة (القبس – الوطن – الدستور – سبق) الالكترونية للفترة من 2019/10/1 الى 2019/12/31 وبشكل يومي كون هذه الصحف تقوم بتحديث الاخبار والموضوعات بشكل سريع وفوري ويومي وعلى مدار الساعة وبالتالي تم تحليل اعداد الموضوعات التالية:

1. صحيفة القبس الالكترونية – 309 موضوعا
2. صحيفة سبق الالكترونية –198 موضوعا
3. صحيفة الوطن الالكترونية – 231 موضوعا
4. صحيفة الدستور الالكترونية – 67 موضوعا

وقد تم اختيار الصحف العينة للأسباب التالية:

1. تعد الصحف المختارة من اوائل الصحف العربية الالكترونية واكثرها متابعة من الجمهور العربي بسبب التحديث المستمر لموضوعاتها واخبارها المنشورة.
2. الارشيف المنظم للأخبار والمقالات والصور والفيديوهات وسهولة الحصول على المعلومات ومراجعتها ومقارنتها من حيث الدقة والمصداقية وترتيب الاحداث.
3. ارتباط الدول التي تصدر منها الصحف بالتقارب الجغرافي والتاريخي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي وبالتالي فان هذه الدول تقرا اخبار العراق بطريقة مختلفة واكثر جدية وتمعن.

سابعا: اداة البحث

تم استخدام اسلوب تحليل المضمون للصحف العربية الالكترونية وهي (القبس الكويتية – سبق السعودية – الوطن القطرية – الدستور الاردنية) خلال الفترة الزمنية المحددة والتي بينت اتجاها اساسيا في موقف تلك الصحف من الاحتجاجات في العراق وكيفية تعاطيهم مع ما رافق التظاهرات من احداث ومواقف وتفسيرات وتداعيات كثيرة وللوصول الى تحليل مضمون بصيغته العلمية تم تحليل تلك المضامين حسب فئة ماذا قيل وكيف قيل ؟. وتضمنت فئات التحليل الفئات التالية: (فئة الموضوع – فئة الاتجاه – فئة الاساليب – فئة الفنون الصحفية – فئة الاطر الاعلامية – فئة نوع المعالجة).

ثامنا: اسلوب البحث

استخدم في البحث اسلوب العد والقياس وهو نظام التسجيل الكمي المنتظم لوحدات المحتوى وفئاته ومتغيراته، يمكن من خلاله إعادة بناء المحتوى في شكل أرقام وأعداد، تساعد على الوصول إلى نتائج كمية، تسهم في التفسير والاستدلال، وتحقيق أهداف البحث، وأسلوب العد والقياس المستخدم في هذه الدراسة هو التكرار الذي تظهر فيه الفئات أو الوحدات.

تاسعا: صدق التحليل

للوصول الى مدى صدق التحليل فقد تم اتباع الاجراءات التالية:

1. تحديد فئات التحليل ووحداته والقيام بتعريفها وتفسيرها.
2. عرض استمارة تحليل المضمون على مجموعة من المحكمين لمعرفة مدى صلاحيتها في عملية تحليل الفئات (ملحق رقم 2).

و للتأكد من صدق اداة التحليل فقد تم سحب ثلاثة نماذج من الصحف العينة لمدة ثلاثة ايام (اي ثلاثة اعداد) وبلغت نسبة معامل الثبات 91.5 % ومن ثم تم استخراج النسب المئوية باستخدام برنامج spss لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها.

عاشرا: مصطلحات ومفاهيم البحث

تضمن البحث مجموعة من المصطلحات المهمة والتي تكرر استخدامها ضمن التغطية الاخبارية التي نشرت في الصحف العربية الالكترونية وهي: (الاتجاه – التحريض – ثقافة التظاهر – الجماعات المؤد لجة – الاطر الاعلامية – الاحتجاجات – التسريبات الاخبارية)... وسنقوم بتقديم تفسير لها بالشكل التالي:

1. الاتجاه: الاتجاه هو إحدى حالات التهيؤ والتأهب العقلي العصبي التي تنظمها الخبرة، ولها فعل توجيه على استجابات الأفراد للأشياء والمواقف المختلفة (Ailport, 1954: 45).
2. التحريض: **هو السيطرة المعنوية للمُحرِّض على من وقع عليه فعل التحريض (مُحرَّض) ورسم المشروع الاجرامي الذي يتفاعل نفسيا بداخله ليتجسد بممارسة سلوكية تسمى الفعل او السلوك الاجرامي** (قانون العقوبات العراقي لعام 1969).
3. ثقافة التظاهر: هي ثقافة تنطوي على عملية التوزان المطلوبة بين مسار وكفاءة النظام العام للدولة وحق كل من يسكن على ارضها افرادا او جماعات كبيرة وان تعبر عن نفسها سليما في مكان وزمان معلومين (عبد المنعم، 2016:1).
4. الجماعات المؤد لجة: هي منظومة جماعية فكرية تعكس نظرة الجماعة لنفسها وللأخرين ضمن اليات النظام الفكري الشامل الذي يعبر عن مواقفهم حول المجتمع (معتصم، 2014: 109).
5. الاطر الاعلامية:بأنها تغيرات في الحكم على موضوعات ما وتحدث نتيجة تغير أو تبديل في التعريف بالقضية أو اختيار المشكلة المثارة (Shanto & Adam, 1993: 369).
6. الاحتجاجات: هو طريقة للتعبير عن رأي جماعة أو حزب سياسي أو شخص، ويكون عادةً في منطقة ذات شهرة واسعة لتوصيل الصوت إلى أغلب شرائح المجتمع (ميثاق الامم المتحدة , الفصل السابع).
7. التسريبات الاخبارية: هي الكشف عن معلومات محظورة نشرها قبل صدورها رسميا او التصريح دون اذن بمعلومات سرية (Blair, 2001).

المبحث الثاني:
الاطار النظري للبحث

اولا – نظرية الاطر الخبرية

اعتمد البحث على نظرية الاطر الخبرية بشكل رئيسي والتي تعرف بانها " يعد التحليل الاعلامي اتجاها يسهم في التعرف على دور وسائل الاعلام في بناء وتشكيل اتجاهات الراي العام ازاء القضايا والموضوعات المختلفة التي تقدمها وسائل الاعلام , وتقدم هذه النظرية تفسيرا علميا ومتنظما لكيفية حدوث التأثيرات المتعددة لوسائل الاعلام على الجمهور (محمد، 2015: 89). ولعل من اهم نماذج الاطر الاخبارية لتي تتناسب مع موضوع البحث هم نموذج (وبان وكويسكي) الذي تضمن مجموعة من الادوات التحليلية للاطر الخبرية تمثلت في:

- الافكار المحورية التي تضمنها النص الخبري structure thematic
- البناء التركيبي للقصة الخبرية والتي تتضمن ترتيب الفقرات وتسلسل الاحداث داخل القصة الخبرية وكذلك توظيف المصادر المعتمدة للقصة الخبرية.
- كيفية التوصل الى ملخص القصة الخبرية والتي تقدم دعما واسنادا للفكرة الرئيسية للقصة الخبرية (محمد، 2003: 34).

وتستخدم وسائل الاعلام نظرية الاطر الخبرية بكل عام ولكن للصحافة اهتماما مميزا بنظرية الاطر الخبرية والتي تعد سياقا متبعا لا يمكن التغاضي عنه , حيث يمكن تحقيق عدة اهداف يمكن من خلالها ان تحقق نظرية الاطر الخبرية وهي:

- تحديد وحدات الموضوع اي تحديد القوالب المناسبة للقصة الخبرية.
- دراسة الظروف التي ادت الى انتاج الاطر.
- معرفة الكيفية التي ادت الى تشكيل الاطر الخبرية بالنسبة للموضوعات الاجتماعية التي تهم الراي العام (محمود، 2003: 45).

خصائص نظرية الاطر الخبرية

لعل من الآساب التي تدعم نظرية الاطر الخبرية مجموعة الخصائص التي تتميز بها وهي:

- تنظيم المعلومات والتي تعني اعتماد الوقائع والتفاصيل والمعلومات المرتبطة بالقضية والتي تهم الجمهور مما يعطي معنا مهم للحدث.
- الاتجاه الفكري للنظرية والتي تعد اساسا للترويج للفكرة.
- استخدام الالفاظ الرمزية التي تحمل معنا معين ومحدد يعطي دلالة للرمز والنص الاعلامي.
- تشكل الاطر الخبرية بناءات معرفية للقضية التي تتناولها وسائل الاعلام.
- تركز النظرية على الافراد في عملية الاتصال الجماهيري للوصول على موضوعات وقضايا ذات تأثيرات واسعة (مختار، 2017: 23).

ثانيا: تاريخ الاحتجاجات السلمية في العراق بعد 2003

اولا – الاحتجاجات عام 2011

اندلعت الاحتجاجات في العراق يوم 4 شباط/2011 واستمرت في الأيام التالية بمظاهرات صغيرة في بغداد والموصل والبصرة والرمادي والديوانية. أعرب المتظاهرون عن الاستياء من فشل الحكومة في تحسين الخدمات – كان نقص إمدادات الكهرباء هو الشكوى الرئيسة – وتقليص الحصص الغذائية بحكم الأمر الواقع (بسبب عدم توافرها) التي كانت الحكومة توزعها منذ ما قبل الغزو الذي قادته الولايات المتحدة. وكان رد الحكومة سريعاً بدرجة ملحوظة، وأظهرت أنها كانت على علم – بعد أسابيع من الاحتجاجات في أماكن أخرى – بأن حوادث صغيرة يمكن أن تكبر بسرعة لتتحول إلى اضطرابات وأن المطالب الاقتصادية لها انعكاسات سياسية. لكن العراق فيه نظام سياسي مختلف. وفي حين أظهر المالكي نزعات استبدادية واضحة ومقلقة، إلا أنه لا يترأس نظاماً متجانساً. الائتلاف الحاكم منقسم، وبالتالي فهو ضعيف داخلياً. وعلاوة على ذلك، توجد مراكز منفصلة للسلطة على مستوى المحافظات. النظام غير ديموقراطي، ولكنه تعددي. ونتيجة

لذلك، فإن الاحتجاجات التي كانت ستؤدي إلى تداعيات قليلة، إن وجدت، في النظم السياسية الأكثر تجانساً، هزّت الائتلاف الحاكم في العراق وأثّرت على العلاقة بين الحكومة المركزية والمحافظات (موقع مركز الابحاث العالمي).

هذه النتيجة ليست إيجابية بالضرورة للمواطنين الذين يريدون من الحكومة معالجة مشاكلهم. كان للاحتجاجات، في الواقع، تأثير عكسي: إعادة إشعال المنافسة السياسية الخالية من المضمون المتعلق بالسياسة، ومن ثم إحجام السلطات عن معالجة مشاكل البلاد الملموسة.

ثانيا – الاحتجاجات العراقية 2013..

هي حركة شعبية نشطت في المناطق ذات الاغلبية السنية من العراق مثل الرمادي وصلاح الدين والموصل وكركوك وتبعتها مناطق متفرقة من بغداد مثل الأعظمية والدورة وكذلك في ديالى وطالب المتظاهرون خلالها بإطلاق سراح المعتقلين والمعتقلات في السجون العراقية وايقاف نهج الحكومة الذي وصفوه بال"طائفي" والغاء المادة 4 ارهاب وقانون المساءلة والعدالة من الدستور العراقي وانشاء اقليم "سني" لاحقاً تحولت المطالب إلى اسقاط النظام الحاكم ذي الاغلبية الشيعية وايقاف ما وصف بالتدخل الإيراني في العراق اعقبت هذه الاحتجاجات اشتباكات مسلحة في المناطق التي حدثت فيها التظاهرات بين قوات الجيش العراقي والشرطة من جهة ومسلحين ينتمون إلى هذه المناطق من جهة اخرى (مركز الفكر للدراسات الاستراتيجية) >

ثالثا – الاحتجاجات العراقية 2018...

انطلقت الاحتجاجات من محافظة البصرة وكانت كواقع سببه الاهمال وغياب الخدمات في اغلب المدن العراقية من وسط وجنوب العراق اضافة الى سيطرة الاحزاب الدينية والسياسية وافتراض الولاء الطائفي وافتقاد المنظومة الحزبية الى الذرائع المنطقية التي تبرر الحد الأدنى من الانهيار السياسي والخدمي والاقتصادي في البلاد (موقع قناة BBC).

ورغم تاريخ الاحتجاجات السابق في العراق لكن لم تحقق اية نتائج تذكر ضد الفساد وسوء الادارة الا ان سقف المطالب لم يرتفع ليصل الى المطالبة بإسقاط الحكومة

او التشكيلة السياسية الحاكمة مع وجود اليات الهيمنة والتخويف.. ولكن شهدت مضامين تلك الاحتجاجات تدرجا واضحا من المطالبات الخدمية الى مهاجمة الفساد ورموزه بصورة واضحة ومحددة ثم الى المواقف السياسية القوية ومن ثم دخلت الاحتجاجات الى مهاجمة المسؤولين والاحزاب والقوى المسيطرة على المشهد السياسي في العراق , ومن هنا فيمكن اعتبار جنوب العراق الحاضنة الرئيسية والمخزون البشري والقاعدة الاساس لانطلاق الاحتجاجات العراقية لعام 2019 (نيك، 2019).

ثالثا: اسباب الاحتجاجات

تمثلت اسباب الاحتجاجات في طبيعة الواقع السياسي ووجود الاحزاب المتصارعة ومؤسسات سياسية متشتتة , اضافة الى انخفاض مستوى الخدمات في البلاد وتردي اوجه اهتمام الدولة بالمواطن في مختلف اوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في ظل نظام محاصصة شمل مرافق الدولة دون استثناء. وفي ظل هذه الاوضاع التي استمرت لسنوات دون ظهور حلول حقيقية وواقعية على المدى القريب او حتى البعيد ,, نجد مواقف الحكومة الرسمي وغير الرسمي من مجمل الاحتجاجات لا يرتقي الى مستوى طبيعة المطالب او احتياجات المواطن , فنجد اسلوب التخويف والتهديد باستخدام القوة , ونجد ايضا محاولات ادخال العشائر طرفا في المعادلة لصالح الحكومة , او اسلوب اطلاق الوعود مع عدم وضع جدول زمني لتطبيقها..امام مطالب الجمهور التي تلخصت في التالي:

- توفير الخدمات العامة الاساسية.
- تخفيض مستوى البطالة من خلال توفير فرص العمل المناسب للخريجين.
- محاربة الفساد في مؤسسات الدولة ومحاسبة المفسدين.
- انهاء المحاصصة الطائفية.
- تحسين الظروف المعيشية للمواطن.

رابعا- الاحتجاجات لعام 2019

في السياق العام توجد مراحل للاحتجاج تتصاعد تدريجياً وهنا الحديث عن المشاكل العامة والتظاهرات الكبرى التي غالباً ما تبدأ بالتجمهر الشعبي ورفع الشعارات ثم يليها

الاعتصام ثم الاضراب وصولاً للعصيان المدني مالم يتم الاستجابة لتلك المطالبات او التفاوض من أجل تلبيتها سواء كلياً او جزئياً او ربما تأجيلها، والامر يتطلب حنكة وحكمة القادة باختيار الية الرد حتى وان كانت خارج امكانية الدولة، وعلى هذا الاساس وقياساً بالتظاهرات الاخيرة التي انطلقت في الاول من تشرين الاول لعام 2019 التي لا تتعدى كونها حقوقاً ولا تصل حتى للمطالب مع ذلك كان يفترض بصناع القرار احاطة الموضوع منذ بدايته وتجنب التصعيد وهنا الحديث يعيدنا لأصل الموضوع فصانع القرار بات لا يُصغي للمطالب والاحتجاجات السلمية ويأخذ طابع الاسهاب او التسويف دون حصول مؤثر كبير يقلب المعادلة حتى يستشعر المسؤول الخطر ويبدأ البحث عن حلول، وهو مؤشر خطير بعد قرابة الخمسة عشر عاماً من التغيير لا يدرك صانع القرار او لا يحسن ادارة الازمات والامر يمتد حتى للقوات الامنية التي غالباً ما تبقى في حيرة من امرها حول طريقة امتصاص غضب المحتجون والكيفية التي يتعامل معها عنصر الامن لذلك غالباً ما يحصل الاحتكاك واطلاق الرصاص الحي بالضد من المتظاهرين في محاولة لتفريقهم او ابعادهم عن مؤسسات الدولة، وسيادة هذه الثقافة سواء لدى المسؤول او المواطن البسيط (موقع قناة BBC بالعربي).

المبحث الثالث: نتائج البحث التحليلية

اولا: تكرار موضوع الاحتجاجات في صحف العينة

يبين الجدول رقم (1) اعداد التكرار والنسب المئوية لموضوع الاحتجاجات في صحف العينة وهي (القبس الكويتية – قبس السعودية والراية القطرية والدستور الاردنية).

جدول رقم (1) يوضح تكرار موضوعا ت الاحتجاجات في صحف العينة

الصحيفة	ك	%
القبس الكويتية	309	37.13
سبق السعودية	231	27.76
الوطن القطرية	198	23.79
الدستور الأردنية	97	11.65
المجموع	835	100

يتبين من الجدول اعلاه ان صحيفة القبس الكويتية قد اهتمت بنسبة كبيرة بموضوع الاحتجاجات في العراق حيث بلغت اعداد التكرار 309 موضوعا وبنسبة مقاربة جاءت صحيفة سبق السعودية بأعداد تكرار بلغت 321 موضوعا ومن ثم نجد تدرجا في اعداد التكرار لصحيفة الوطن القطرية والدستور الاردنية على التوالي.. وهنا نستطيع القول ان القضايا والمشاكل السياسية والاجتماعية وغيرها تلقي بظلالها وتداعياتها لى دول الجوار بشكل او باخر.. كما ان العراق بعد 2003 اصبح بلا حدود بشكل فعلي مما ادى الى ان يكون هناك تثير واضح وقوي لدول الجوار في اجواءه السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبالتالي المصيرية.

ثانيا: تكرار القضايا المرتبطة بموضوع الاحتجاجات

اي الفئات المتعلقة بالاحتجاجات واعطتها سمة بارزة تكررت واخذت نمطا تصاعديا منذ بداية الاحتجاجات.

جدول رقم(2) يوضح تكرار ونسب القضايا المرتبطة بموضوع الاحتجاجات في صحف العينة

التوزيع الكمي / الفئات	القبس		سبق		الوطن		الدستور		اجمالي الفئة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الصدامات بين الطرفين	53	17.15	55	23.80	47	23.73	20	20.61	175	21.03
اعمال العنف	52	16.82	48	20.77	44	22.22	17	17.52	158	18.99
تبادل الاتهامات	46	14.88	36	15.58	31	15.65	13	13.40	126	15.14
مواقف الاحزاب	42	13.59	28	12.12	22	11.11	12	12.37	104	12.05
الاغتيالات	41	13.26	22	9.52	21	10.60	11	11.34	95	11.41
الاعتقالات والخطف	34	11.00	16	6.92	15	7.57	10	10.30	75	9.01
المواقف الدولية	26	8.41	15	6.49	13	6.56	8	8.24	62	7.45
أخرى	15	4.85	11	4.76	5	2.52	6	6.18	37	4.44
المجموع	309	100	231	100	198	100	97	100	835	100

يتضمن من الجدول رقم (2) ان هناك مجموعة من القضايا او المطالب او الاحداث المرتبطة بموضوع الاحتجاجات والتي تم التركيز عليها من قبل الصحف العينة في فترة الاحتجاجات التي انطلقت في الاول من تشرين الاول 2019 في بغداد ومعظم المدن العراقية..

1. **الصدامات بين الطرفين**... ونلاحظ من اعداد التكرار والنسب المئوية ان موضوع الصدامات بين الطرفين , قد حازت على اعداد التكرار الاعلى لجميع صحف العينة وان كانت بنسب متفاوتة , حيث جاءت الاعداد الاعلى في صحيفة

سبق السعودية بتكرار بلغ 55 موضوعا ثم تلتها صحيفة القبس الكويتية بأعداد بلغت 53 موضوعا ثم تدرجت اعداد التكرار للصحف الاخرى بنسب متقاربة.

2. **اعمال العنف**... حازت فئة اعمال العنف على اعداد تكرار مهمة في صحيفة القبس الكويتية بلغت 52 موضوعا فيما تقاربت اعداد التكرار لصحيفة سبق والوطن بلغت 44 و48 على التوالي وجاءت صحيفة الدستور بالمرتبة الاخيرة بأعداد تكرار بلغت 17 موضوعا.
3. **تبادل الاتهامات**... جاءت هذه الفئة ضمن الفئات الاكثر تداولا في الصحف العينة , حيث بلغت اعداد التكرار لهذه الفئة في صحيفة القبس الكويتية 46 موضوعا , كما جاءت اعداد التكرار في صحيفتي سبق والوطن بأعداد هي 36 و33 موضوعا , ركزت عليه الصحف العينة كمفردة تم تناولها على لسان المتظاهرين او المسؤولين او حتى وسائل الاعلام.
4. **مواقف الاحزاب**... جاءت هذه الفئة ضمن الموضوعات التي تم نشرها في صحف العينة في تناول موضوع الاحتجاجات ,, حيث بلغت اعداد التكرار لهذه الفئة في صحيفة القبس 42 موضوعا ثم تلتها صحيفتي سبق والوطن بأعداد بلغت 28 و22 على التوالي ,, مما يدل على اهمية هذه الفئة كجزء من المشكلة السياسية في العراق وارتباط موضوع الاحتجاجات بالشأن الحزبي والسياسي وهذا ما تناولته الصحف العينة في تكرارها لفئة مواقف الاحزاب في اشارة منها إلى ارتباط الاحتجاج بالموقف الحزبي والسياسي.
5. **الاغتيالات**... جاءت هذه الفئة بالمرتبة الخامسة من حيث اعداد التكرار في صحف العينة حيث بلغت في صحيفة القبس 41 موضوعا ثم في صحيفتي سبق والوطن بأعداد بلغت 21 و21 على التوالي في حين بلغت في صحيفة الدستور 11 موضوعا ,, واعتمدت الصحف على هذه الفئة فيما تم تداوله من احداث ارتبطت بعمليات الاغتيال لناشطين مدنيين او رجال امن او عسكريين منذ بدء الاحتجاجات كسمة بارزة رافقت هذه الحالة في العراق.

6. **الاعتقالات والخطف**... جاءت هذه الفئة بأعداد تكرار اقتربت من الفئة السابقة والتي بلغت 34 موضوعا في صحيفة القبس ومن ثم 16 و16 موضوعا في صحيفتي سبق والوطن وفي مرتبة اخيرة 10 موضوعا في صحيفة الدستور, وقد رافقت هذا الحدث ايضا موضوع الاحتجاجات كحالة متكررة تم ممارستها ضد المتظاهرين من قبل الجهات الامنية الرسمية في العراق بشكل معلن او غير معلن.
7. **مواقف دولية**... جاءت فئة المواقف الدولية في مرتبة متدنية ضمن ما اشارت اليه الصحف العينة وذلك في اشارة ربما تكون متعمدة لعدم الاهتمام الدولي بالشأن العراقي خاص في الايام والاسابيع الاولى للاحتجاجات ,, وقد بلغت اعداد التكرار لهذه الفئة في صحيفة القبس 26 موضوعا في بلغت اعداد التكرار في صحيفة سبق والوطن والدستور 15-13-8 على التوالي.
8. **اخرى**... في هذه الفئة تكررت مفردات وعبارات ارتبطت بموضوع الاحتجاجات ولكن لم يتم التركيز عليها بشكل واضح ومتكرر رغم اهميتها لقضية التظاهر والاحتجاج ومنها التدخل في الشأن العراقي من دول الجوار والمشاكل الاقتصادية بسبب البضائع الداخلة من دول الجوار والتعامل السلبي من قبل الدول الخليجية من العراقيين ومشاكل الحدود ومشكلة المياه وغيرها. وقد تم الاشارة إلى ما ورد بشكل بسيط بأعداد تكرار بلغت في صحيفة القبس 15 موضوعا فيما بلغت اعداد التكرار في الصحف الاخرى 11 - 5-6 في صحيفة سبق والوطن والدستور.

ثالثا: انواع الاتجاه المتعلق بموضوع الاحتجاجات في الصحف العربية (القبس – سبق – الوطن – الدستور)

جدول رقم 3 يوضح تكرار ونسب اتجاه موضوع الاحتجاجات في صحف العينة

التوزيع الكمي / الاتجاه	القبس		سبق		الوطن		الدستور		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
سلبي	99	32.03	101	43.72	52	26.26	56	57.73	308	36.88
إيجابي	154	49.83	78	33.76	87	43.93	33	34.02	352	42.15
محايد	56	18.12	52	22.51	59	29.79	8	8.24	175	20.95
المجموع	309	100	231	100	198	100	97	100	835	100

- **الاتجاه السلبي**.. ويقصد بت موقف الصحف العينة السلبي من موضوع **الاحتجاجات** واسبابها ودوافعها وعناصرها وكل ما له علاقة بها واعطاء تبريرات تضم سمة سياسية اكثر من السمات الانسانية الواضحة للجمهور. اضافة إلى ربط موضوع الاحتجاجات بالاحزاب الحاكمة والمسيطرة في العراق ,, وربما نعزو السبب إلى عدم وضوح الصورة في الايام والاسابيع الاولى للاحتجاجات ومحاولة البعض او الجهات تسمية الحالة بمسميات سياسية او حزبية والتي اثبت مع الوقت جماهيريتها وسلميتها ,, هذا المنطلق نجد صحيفة سبق السعودية قد نشرت 101 موضوعا يتسم بالسلبية فيما يتعلق بالاحتجاجات وبشكل خاص في الفترة الاولى من انطلاقها ,, وتلتها صحيفة القبس الكويتية ب 99 موضوعا ثم الدستور الاردنية ب56 موضوعا واخيرا الوطن القطرية ب52 موضوعا.

- **الاتجـاه الايجابـي**... ويقصـد بـه الاتجـاه المؤيـد والداعـم للاحتجاجـات ووصفـه مـن حيث مـا تضمنه مـن جوانب انسـانية وحق مشـروع للمواطن تكفلـه القوانين والتشـريعات العربيـة والدوليـة.. وفي هذا السـياق نجد ان صحيفـة القبـس الكويتيـة عمـدت فـي فتـرة لاحقـة إلـى نشـر الاخبـار والموضوعـات المتعلقة بالاحتجاجـات موضحة الجوانـب الايجابية والحالات والمواقـف الانسـانية بعـدد مـن الموضوعـات بلـغ 154 موضوعـا فيما بلغ اعـداد الموضوعـات في صحيفـة الوطن القطريـة إلى 87 موضوعـا ومن ثم صحيفـة سـبق السـعودية إلـى 78 موضوعـا واخيـرا صحيفـة الدسـتور الاردنية إلى 33 موضوعا.
- **الاتجاه المحايد**... وهو الاتجاه الذي يجمع بين الاتجاه السلبي والايجابي في محاولة من الصحيفة الالتزام بالحياد تجاه اطراف موضوع الاحتجاجات، وهنا السبب يرجع إلى العلاقات السياسية وتذبذبها بين العراق والاطراف التي تتحدث باسمها الصحف العينة ومن هنا نجد ان صحيفة الوطن القطرية قد نشرت 59 موضوعا محايدا عن الاحتجاجات ومن ثم جاءت صحيفة القبس الكويتية ب 56 موضوعا ويليها صحيفة سبق السعودية ب52 موضوعا واخيرا صحيفة الدستور 8 موضوعا.

رابعا: انواع الاساليب التي استخدمت من الصحف العينة في نشر موضوع الاحتجاجات

جدول رقم (4) يبين تكرار ونسب الأساليب المتبعة في عرض موضوع الاحتجاجات في صحف العينة

التوزيع الكمي / الأساليب المتبعة	القبس		سبق		الوطن		الدستور		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
إخبار	189	61.16	135	53.8	100	50.0	42	43.29	466	55.80
نقد وتقويم	43	13.30	44	19.04	29	14.64	31	31.95	147	17.60
حوار ومناقشة	37	11.97	32	13.85	31	15.5	16	16.49	116	13.60
تفسير واقتراحات	31	10.03	18	7.79	28	14.0	8	8.24	85	10.17
أخرى	9	2.91	2	0.86	10	5.0	-	-	21	2.51
المجموع	309	100	231	100	198	100	97	100	835	100

1. **الاخـَبار**... وتعد من اهم وظائف الاعلام وهي تزويد الجمهور بالمعلومات وفقا للأحداث واهميتها ,, وقد استخدمت الصحف العينة هذه الوظيفة بشكل كبير وفقا لأعداد التكرار للموضوعات حيث نشرت صحيفة القبس الكويتية 189 موضوعا خبريا عن الاحتجاجات فيما نشرت صحيفة سبق السعودية 135 موضوعا , إما صحيفة الوطن القطرية نشرت 100 موضوعا واخيرا صحيفة الدستور 42 موضوعا.
2. **النقد والتقويم**.... عمدت الصحف العينة إلى نشر موضوعات اعتمدت على النقد لحدث الاحتجاجات ومن ثم اجراء عملية التقويم لها من خلال الاستعانة بالخبراء والمختصين بالشأن السياسي العراقي او السياسة بشكل عام

بالإضافة إلى المعنيين بالأنشطة المدنية من العراقيين وغيرهم ,, وهنا فان صحيفة القبس قد نشرت 43 موضوعا نقديا وتقويميا ,, فيما نشرت صحيفة سبق 44 موضوعا واما صحيفة الراية فنشرت 29 موضوعا واخيرا صحيفة الدستور 31 موضوعا.

3. **حوار ومناقشات**... اعتمدت صحف العينة هذا الاسلوب في تناول موضوع الاحتجاجات وهو اسلوب يعتمد على اجراء حوارات بين شخصيات يتم الاستعانة بهم للحديث عن الموضوع وعرض وجهات النظر المتقاربة او المختلفة والقيام بالمناقشات المتنوعة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكافة الجوانب المتعلقة بالاحتجاجات. ومن هنا فقد نشرت صحيفة القبس 37 موضوعا حوريا ونقاشيا ومن ثم صحيفة سبق 32 موضوعا وتليها صحيفة الوطن ب31 موضوعا وتلتها صيفة الدستور ب 16 موضوعا.
4. **تفسير واقتراحات**... في هذا الاسلوب نجد تقديم التفسير لأحداث الاحتجاجات وتقديم الحلول او المقترحات على لسان الشخصيات او من قبل المسؤولين او المختصين ,, وهنا نجد ان صحيفة القبس نشرت 31 موضوعا وصحيفة 18 موضوعا وصحيفة 28 موضوعا واخيرا صحيفة الدستور 8 موضوعا.
5. **اخرى**.... في هذا الاسلوب جمعت الصحف في الموضوعات المنشورة اساليب اخرى وان كانت لم تعتمد بشكل كبير من حيث اعداد النشر ومن ذلك اسلوب التعليق او المقارنة او التشبيه وغيرها.. وربما يعود السبب إلى تسارع الاحداث وتطورها بشكل كبير وتنوع تأثيرها المعلن وغير المعلن للاحتجاجات. ولذا فقد نشرت صحيفة القبس 9 موضوعات فيما نشرت صحيفة سبق 2 موضوعا واما صحيفة الوطن فقد نشرت 10 موضوعات ضمن هذه الفئة , فيما لم تنشر صحيفة الدستور اي موضوعا ضمن هذه الفئة.

خامسا... موقع النشر لموضوع الاحتجاجات في الصحف العربية (العينة)

جدول رقم (5) يبين تكرار ونسب مواقع موضوع الاحتجاجات في صحف العينة

الموقع	القبس		سبق		الوطن		االدستور		موقع النشر العام	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الصفحات المتخصصة	75	24.27	32	13.85	76	38.38	16	16.49	199	23.83
الصفحة الرئيسية	234	78.64	199	86.14	122	61.61	81	83.50	636	76.16
المجموع	309	100	231	100	198	100	97	100	835	100

1. **الصفحات المتخصصة**.. وهي الصفحة المختصة بنشر الموضوعات السياسية حيث تم تصنيف حدث الاحتجاجات كقضية سياسية جماهيرية تجاه سياسية الدولة ,, وقد نشرت الصحف العينة في صفحاتها المتخصصة وهي (صفحة اراء سياسية في صحيفة القبس , صفحة تقارير في صحيفة سبق , صفحة سياسة في صحيفة الوطن , صفحة عربية في صحيفة الدستور). وقد نشرت صحيفة القبس 75 موضوعا في صفحتها المتخصصة فيما نشرت صحيفة الوطن 76 موضوعا , ونشرت صحيفة سبق 32 موضوعا ,, واخيرا صحيفة الدستور 16 موضوعا.
2. **الصفحة الرئيسية**... اعتمدت الصحف العينة على نشر موضوع الاحتجاجات في صفحاتها الرئيسية نظرا لأهمية الموضوع وتسارع احداثه وارتباطه بشكل العلاقة بين العراق والدول المجاورة في محيطه الاقليمي ,, لذا نجد ان صحيفة القبس قد نشرت 234 موضوعا , فيما نشرت صحيفة سبق 199 موضوعا ونشرت صحيفة الوطن 122 موضوعا , إما صحيفة الدستور 81 موضوعا.

سادسا: الفنون الصحفية المستخدمة لعرض موضوع الاحتجاجات في العراق

اعتمدت صحف العينة على مجموعة من الفنون الصحفية لتغطية موضوع الاحتجاجات وهي (الخبر – التقرير – التغطية الاخبارية – المقال التحليلي)، وحسب ما هو موضح في الجدول ادناه:

جدول رقم (6) يبين تكرار ونسب الفنون الصحفية المستخدمة في عرض موضوع الاحتجاجات في صحف العينة

التوزيع الكمي / الفنون الصحفية	القبس		سبق		الوطن		الدستور	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الخبر	134	43.36	101	43.72	91	45.95	39	40.20
التقرير	101	32.68	84	36.36	54	23.37	30	30.92
التغطية الاخبارية	58	18.77	44	19.04	42	18.18	20	20.61
المقال التحليلي	16	5.17	20	8.65	10	5.0	8	8.24
المجموع	309	100	231	100	198	100	97	100

1. **الخبر**... حاز فن الخبر الصحفي قس المرتبة الاولى في اعداد الموضوعات المنشورة في صحف العينة حيث نشرت صحيفة القبس 134 خبرا صحفيا عن الاحتجاجات فيما نشرت صحيفة سبق 101 خبرا وتلتها صحيفة الوطن ب91 خبرا , ثم صحيفة الدستور ب 39 خبرا صحفيا.
2. **التقرير**... جاء التقرير الصحفي في التسلسل الثاني من حيث استخدام الفنون الصحفية في صحف العينة حيث نشرت صحيفة القبس 101 تقريرا صحفيا ومن ثم صحيفة سبق 84 تقريرا وصحيفة الوطن 54 تقريرا وصحيفة الدستور 30 تقريرا صحفيا عن الاحتجاجات.
3. **التغطية الاخبارية**.. استخدمت صحف العينة هذا الفن الصحفي لتناول موضوع الاحتجاجات حيث تباينت اعداد الموضوعات المنشورة بأسلوب

التغطية الاخبارية فنجد ان صحيفة القبس قد نشرت 58 تغطية اخبارية لموضوع الاحتجاجات فيما نشرت صحيفة سبق 44 تغطية واما صحيفة الوطن نشرت 41 تغطية اخبارية واخيرا صحيفة الدستور 20 تغطية لموضوع الاحتجاجات.

4. **المقال التحليلي**.. لم تستخدم صحف العينة هذا الفن الصحفي بشكل واسع لأسباب تتعلق بطبيعة الحدث وتسارع مجرياته , او لمحاولة الابتعاد عن ابداء الراي في هذه القضية التي تربط بالشأن السياسي الى حد كبير , لذا نجد ان صحيفة القبس نشرت 19 مقالا تحليليا عن الاحتجاجات , فيما نشرت صحيفة سبق 20 مقالا وتلتها صحيفة الوطن ب 10 مقالات واخيرا صحيفة الدستور 8 مقالات تحليلية.

مناقشة النتائج

1. فيما يتعلق بأعداد الموضوعات المنشورة في صحف العينة.

- نشرت صحف العينة موضوعات تتعلق بالاحتجاجات بأعداد جيدة نسبيا قياسا الى الفترة الزمنية التي تم اختيارها.
- تميزت الصحف الصادرة في دول الخليج العربي بأعداد موضوعات اكبر نسبيا عن تلك التي نشرت في صحيفة الدستور.
- لعب الموقع الجغرافي والترابط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والاقليمي دورا مهما في متابعة صحف العينة لموضوع الاحتجاجات العراقية.

2. فيما يتعلق بفئات موضوع الاحتجاجات وحسب ما تم تداوله في صحف العينة.

- استخدمت صحف العينة فئة (الصدامات بين الطرفين) بأعداد تكرار تفوق الفئات الاخرى , الامر الذي قدم صورة الاحتجاجات بانها مناوشات او معركة بين طرفين متكافئين رغم ان الواقع قد فرض شكلا مختلفا تماما.

- تدرجت الفئات الاخرى بأعداد تكرار تفاوتت حسب ما نشرته صحف العينة خلال فترة البحث ولكنها تميزت بالتركيز على جوانب معينة تتعلق بالشأن السياسي الداخلي وطريقة ادارة الحكومة العراقية للازمة, وهذا ما نجده في تكرار المفردات التي اطلقت رسميا وحكوميا على الاحتجاجات واصبحت تكرر استخدامها ومنها مفردة (اعمال العنف).
- فئة المواقف الدولية جاءت في مرتبة متأخرة في اعداد التكرار لما نشر في صحف العينة لموضوع الاحتجاجات.
- لم تبرز الصحف العينة فئة الاغتيالات والاعتقالات والخطف بأعداد تكرار مناسبة لأهمية الموضوع حيث بلغت اعلى نسبة في صحيفة القبس والتي بلغت لفئة الاغتيالات 13,26 وادنى نسبة لنفس الفئة في صحيفة الدستور بلغت 11,34. اما بالنسبة لفئة الاعتقالات والخطف فكانت اعلى نسبة في صحيفة القبس والتي بلغت 11,00 فيما بلغت ادنى نسبة في صحيفة الدستور وبلغت 10,30.

3. فيما يتعلق باتجاه صحف العينة في تناول موضوع الاحتجاجات.

- حاز الاتجاه السلبي على نسبة كبية من طبيعة النشر في صحف العينة وبشكل خاص في الايام والاسابيع الاولى من بدء الاحتجاجات حيث بلغت اعلى نسبة في صحيفة القبس والتي بلغت 32,03 وادنى نسبة في صحيفة الدستور بلغت 57,73.
- اما الاتجاه الايجابي فنجد انه اخذ بالتصاعد بعد ان توضحت الرؤية والمشهد العام للاحتجاجات العراقية لذا نجد ان صحيفة القبس قد نشرت ما نسبته 49,83 موضوعا تميز بالإيجابية تجاه الاحتجاجات وبلغت ادنى نسبة 34,02.
- اما الاتجاه المحايد الذي تميزت به بعض الموضوعات المنشورة فقد بلغت اعلى نسبة له 18,12 في صحيفة القبس وادنى نسبة 8,24

4. فيما يتعلق بالأساليب التي استخدمتها صحف العينة لعرض موضوع الاحتجاجات.

- جاء اسلوب الاخبار بالمرتبة الاولى من حيث النسبة المئوية لاستخدامه من قبل صحف العينة وحققت صحيفة القبس نسبة بلغت 61,16 فيما استخدمت صحيفة الدستور 43,29 كحد ادنى , فيما كانت نسبة الاتجاه العام لفئة الاخبار 55,80.
- جاءت بقية الاساليب بمرات متباينة من حيث النسب المئوية فنجد اسلوب النقد والتقويم احتل النسبة الاعلى بهذه الفئة وهي 13,30 وفئة حوار ومناقشة 11,96 , وفئة التفسير والمقترحات 10,03.
- كان الاتجاه العام لفئات الاساليب المستخدمة من صحف العينة فتراوح بين اعلى نسبة وهي لفئة اسلوب الاخبار والتي تمثلت ب 55,80 وادنى نسبة لفئة اخرى وهي 2,51.
- شملت فئة (اخرى) والتي حصلت على ادنى نسبة من استخدام صحف العينة على اساليب متنوعة ومنها اسلوب المقارنة والتشبيه والتعليق.

5. فيما يتعلق بموقع النشر لموضوع الاحتجاجات في صحف العينة.

- عمدت صحف العينة الى نشر موضوع الاحتجاجات في الصفحة الرئيسية باعلى نسبة مئوية لها في صحيفة القبس وهي 78,83.
- نشرت صحف العينة موضوع الاحتجاجات في الصفحات المتخصصة وبلغت اعلى نسبة نشر في صحف العينة ب 24,27.
- مثل الاتجاه العام الاعلى لنشر موضوع الاحتجاجات في الصفحة الرئيسية بنسبة 76,16 فيما مثل الاتجاه العام الادنى ب 22,83.

6. فيما يتعلق بأنواع الفنون الصحفية التي استخدمتها صحف العينة لنشر موضوع الاحتجاجات.

- اهتمت صحف العينة بفن الخبر الصحفي حيث بلغت نسبة استخدامه 43,83 وهي اعلى نسبة استخدام في صحف العينة.

- استخدمت صحف العينة فن التقرير الصحفي بنسب متفاوتة مثلت الاعلى في صحيفة القبس وهي 32.68.
- التغطية الاخبارية نالت نسبة مهمة من استخدام صحف العينة كأحد الفنون الصحفية التي عرضت موضوع الاحتجاجات بنسبة بلغت 18.77 في صحيفة القبس ونسبة 18.18 في صحيفة الوطن.
- كانت نسبة استخدام صحف العينة للمقال التحليلي متفاوتة حيث كانت في صحيفة القبس 5.17 ونسبة 8.65 في صحيفة سبق ونسبة 8.24 في صحيفة الدستور.

الخاتمة

1. شملت معالجة الصحف العربية الالكترونية فئات مهمة من موضوع الاحتجاجات العراقية منذ انطلاقها في تشرين 2019.
2. حددت صحف العينة الفئات الاساسية في تناولها لموضوع الاحتجاجات بالنواحي السياسي اكثر من النواحي الاخرى والتي كانت طاغية ومهيمنة على ساحات الاحتجاجات ومطالب المحتجين والتي تم توضيحها من اليوم الاول والتي مثلت في جزء مهم منها الجوانب الاقتصادية للمواطن العراقي والحياة الحرة الكريمة وغيرها.
3. تميز اسلوب المعالجة الصحفية لموضوع الاحتجاجات خلال الفترة الزمنية الاولى وهي شهر تشرين الاول 2019 بالتركيز على سلبيات (الحالة) كونها ليست (حالة) جديدة على المستوى الجماهيري , حيث تكررت الاحتجاجات والتظاهرات في العراق منذ عام 2003 وتحت مسميات كثيرة ولأسباب متعددة ولكن السمة الابرز للاحتجاجات السابقة هو مسؤولية من يقودها ويتولى ادارتها.. وهنا فان الانطباع الذي تكون في الايام والاسابيع الاولى للاحتجاجات 2019 انها كسابقاتها.
4. لوحظ تغير اتجاه معالجة صحف العينة لموضوع الاحتجاجات في فترة لاحقة واتخذ اتجاه ونمطا ايجابيا بعد توضح الرؤية واستمرار دعوة المحتجين الى الالتزام بسلمية التظاهر وبانها (احتجاجات) شعبية ووطنية لا تتعلق بحزب معين او فئة سياسية بعينها.
5. تنوعت اساليب الصحفية في معالجة صحف العينة لموضوع الاحتجاجات والتي تميزت في معظمها بأسلوب النقد والحوار والاقتراح والتفسير وغيرها اضافة الى الاخبار أي نقل المعلومات للجمهور.. واعتماد الصحف على هذه الاساليب اكسبها طابع الحياد والموضوعية في تقديم الواقع والحدث للجمهور.

6. اوضحت صحف العينة اهمية الموضوع من خلال مكان النشر الذي كان في جزء كبير منه في الصفحة الرئيسية وهذا يدل على اهمية الشأن العراقي بالنسبة لدول العربية في المحيط الإقليمي.
7. اعتمدت صحف العينة على مجموعة من الفنون الصحفية والتي ركزت في معظمها على فن الخبر الصحفي الذي استخدم بسبب تسارع الاحداث وتعدد الاطراف التي يعنيها الموضوع وتتأثر به اقليميا بشكل خاص , كما ان استخدام الفنون الاخرى مثل التقرير والتغطية الاخبارية والمقال التحليلي مثل اختيارا جيدا لمعالجة موضوع الاحتجاجات والتي تتضمن جمع الاحداث ودعمها بالراي والتعليق والصورة اضافة الى القاعدة الارشيفية التي عززت اسلوب المعالجة.
8. تميزت المعالجة الصحفية لموضوع الاحتجاجات في صحف العينة بالتغير بين فترة بدء الاحتجاجات والفترة التي تلتها.. وهذا يدل على الرؤية السياسية للحدث للدول التي تمثلها الصحف العينة.

المصادر

1. عبد المنعم سعيد (2016) ثقافة التظاهر , صحيفة المصري اليوم.
2. معتصم بابكر مصطفى (2014) ايدولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الراي العام , مركز التنوير المعرفي.
3. محمد عبد الحميد (2015) نظريات الاعلام واتجاهات التأثير , عالم الكتب , القاهرة.
4. محمد منير حجاب (2003) اساليب البحوث الاعلامية والاجتماعية , دار الفجر للنشر والتوزيع , القاهرة.
5. محمود حسن اسماعيل (2003) مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير ,الدار العلمية للنشر، الطبعة الاولى، القاهرة.
6. مختار جلولي (2017) الادارة الاعلامية للازمات الداخلية في الصحافة الجزائرية , رسالة دكتوراه منشورة.
7. نيك رواك , مقال بعنوان:ارقام تشرح اسباب الاحتجاجات في العراق , الواشنطن بوست , 2019/11/3
8. قانون العقوبات العراقي لعام 1969.
9. ميثاق الامم المتحدة , الفصل السابع.
10. موقع قناة BBC بالعربي , الاحتجاجات العربية , 2019/12/12.
11. موقع قناة BBC مقال منشور (مظاهرات العراق اسبابها ولماذا اتسع نطاقها) اكتوبر 2018.
12. موقع مركز الابحاث العالمي , مقال , مارينا اوتاوي , بيروت www.camegie-mec.org.
13. مركز الفكر للدراسات الاستراتيجية https://midan.aljazeera

14. Blair Jr., Clay (2001) Silent Victory: The US Submarine War against Japan, Annapolis, MD: Naval Institute Press.
15. Ailport, G W (1954) The Nature of prejudice ,Cambridg , Addison ,Wesiey.
16. Shanto L. yenger and Adam Simon (1993) news coverage of the golf and public opinion " in communication research . Vol. 20.

16. Moats, Louisa Cook. (2000).Speech to Print: Language Essentials for Teachers. Baltimore, MD: Brookes Publishing.

17. Morris, P. D., Blanton, L., Blanton, E. W., and Perney, J. (1995). Spelling Instruction and Achievement in Six Classrooms. Elementary School Journal, 96(2), 145-162.

18. Odlin, T. (1989). Language transfer: Cross-Linguistic Influence in Language Learning. Cambridge: Cambridge University Press.

19. Ramadan, S. (1986). A study of Spelling Errors Made by Third Preparatory and Third Secondary Classes in Jordan Through Context Form. Yarmouk University. Unpublished thesis, Yarmouk University, Irbid.

20. Ringbom, H. (1977). Spelling Errors and Foreign Language Learning Strategies/ ERIC/

21. Speeches/ meetings.

22. Ryan, Ann, and Paul Meara. (1991). "The Case of the Invisible Vowels: Arabic Speakers Reading English Words". Reading in a Foreign Language.

23. Shemesh, R., and Waller, S. (2000). Teaching English Spelling: A practical Guide. Cambridge: Cambridge University Press.

24. Sitton, Rebecca. (1995). Spelling Sourcebook One. Portland, OR: Northwest Textbook.

25. Smedley, D. (1983). Teaching the Basic Skills: Spelling, Punctuation, and Grammar in Secondary English. New Fetter Lane London: Methuen and co. Ltd

26. Smith, B. (2008). Arabic speakers. In M. Swan and B. Smith (Eds.), Learner English: A teacher's Guide to Interference and Other Problems (2nd ed.). Cambridge: Cambridge University Press.

27. Templeton, S. and Morris, D. (1999). Questions Teachers Ask About Spelling. Reading Research Quarterly, 34(1), 102-112.

28. Treiman, Rebecca, and Marie Cassar. (1997). "Spelling Acquisition in English". Learning to Spell: Research, Theory, and Practice across Languages. Ed. Charles A. Perfetti, Laurence Rieben, and Michel Fayol. Mahwah, NJ: Erlbaum.

References

1. Al- Bakri, L. (1998). Error Analysis of Spelling Mistakes Committed by English Majors at Yarmouk University. Unpublished thesis, Yarmouk University, Irbid.
2. Al-Karaki, E. (2005). An Analysis of Spelling Errors Made by School Students in Al-Karak Directorate of Education. Unpublished thesis, Mu"tah University, Al-Karak.
3. Bahloul, M. (2007). Spelling Errors of Arab Learners: Evidence of Intergraphic
4. Mapping. In C. Coombe and L. Barlow (Eds). Language Teacher Research in The Middle East, (pp. 41-51). Mattoon, Ill: United Graphics, Inc.
5. Bauer, Thomas. (1996). "Arabic Writing". The World's Writing Systems. Ed. Peter. T. Daniels and William Bright. New York: Oxford University Press.
6. Book, W. and Harter, R. (1929). Mistakes Which Pupils Make in Spelling. The Journal of Educational Research. 19(2), pp. 106-118. Retrieved August 25, 2010, from JSTOR database.
7. Broselow, E. (1993). Transfer and Universals in Second Language Epenthesis. In Gass, M. S. and Selinker, L. (Eds), Language transfer in language learning, (pp. 71-86). Philadelphia: John Benjamin Publishing Company.
8. Book, W. and Harter, R. (1929). Mistakes Which Pupils Make in Spelling. The Journal of Educational Research. 19(2), pp. 106-118. Retrieved August 25, 2010, from JSTOR database.
9. Cassar, M., and Treiman, R. (1997). The Beginnings of Orthographic Knowledge: Children's Knowledge of Double Letters in Words. *Journal of Educational Psychology.*
10. Ediger, A. (2001).Teaching Children Literacy Skills in a Second Language. In M. Celce-Murcia (Ed.), Teaching English as a second or a foreign language (3rd ed.), (pp. 153-169). Boston, MA: Heinle and Heinle.
11. Fender, M. (2008). Spelling Knowledge and Reading Development: Insights from Arab ESL Learners. Reading in a Foreign Language, 20(1), 19-42.
12. Figueredo, Lauren. (2006). "Using the Known to Chart the Unknown: A Review of First-Language Influence on the Development of English-as-a-Second-Language Spelling Skill". Reading and Writing: An Interdisciplinary Journal.
13. Hildreth, G. (1962). Teaching Spelling: a Guide to Basic Principles and Practices. New York: Holt, Rinehart and Winston, inc.
14. Kharma, N. and Hajjaj, A. (1997). Errors in English Among Arabic Speakers: Analysis and Remedy. Beirut, Lebanon: Librairie du Liban Publishers.
15. Milton Hopkins. (2006). Comparing Phonological and Orthographic Vocabulary Size: Do Vocabulary Tests Underestimate the Knowledge of Some Learners.

The researcher believes that one of the most important conclusions that have been arrived is that identification of the exact sources of errors made by the students is not ambiguous and that an error may be attributed to more than one sources.

As noted above, most of learners' errors could be traced back to their mother tongue and the writing habits of his first language, i.e., most of the errors made by the students are transfer errors. Other main causes of errors in spelling may be traced back to some possible reasons such as:

1. The complexity of English spelling system.
2. The differences between Arabic and English sound system.
3. The incomplete application of spelling rules.
4. The non-phonetic nature of English spelling.
5. The students' carelessness and overgeneralization.

Mother tongue interference was the third most important cause, causing 10.5% of errors respectively. Apparent lack of knowledge rules was the second most important cause, accounting for 16.8% of errors. As for the last cause of errors, performance errors, it represented very low proportions ranging only 3.2% of the total number of errors.

The current study attributes spelling errors errors to four causes, which are Irregularity of English, Mother Tongue Interference, Lack of Knowledge of Rules and their Exceptions, and Performance Errors. Irregularity of English accounted for the majority of errors ranging 57.3%. Mother Tongue Interference and Lack of Knowledge of Rules and their Exceptions, though of much less significance, came in second and third place, ranging from 10.5% to 16.8%. Despite differences in classification and terminology, the findings of the current study lend support to many studies and views regarding the main causes of spelling errors.

4. Conclusions

The analysis of the error corpus indicates clearly that there is a major problem with regard to students' spelling proficiency. The frequency of errors was very high, mounting to an average of one spelling error nearly every ten words.

It is obvious from the results that Iraqi learners of English find English spelling system complex and difficult to learn and they seem to fail to master this system with its difficult rules. It is obvious that wrong spelling representation of vowels and diphthongs, omission as well as substitution of letters by another form the largest portion of errors among other types of spelling errors which also constitute large number of errors.

Table 3 below summarizes the findings of the study in relation to the numbers and percentages of the misspelled words according to their likely causes

Table 3: Numbers and percentages of misspelled words according to likely causes

Irregularity of English	Mother Tongue Interference	Lack of Knowledge of Rules	Performance	Mixed Problems	Total no. of errors analyzed
249 57.3733%	46 10.5991%	73 16.8203%	14 03.2258%	52 11.9816%	434 100%

Generally, spelling errors caused by the irregularity of English seemed to cause most errors among the population of the study. This category accounted for a much higher percentage of errors than all other categories. Proportions ranging from 57.3% of the identified spelling errors were attributed to the irregularity of English orthographic system.

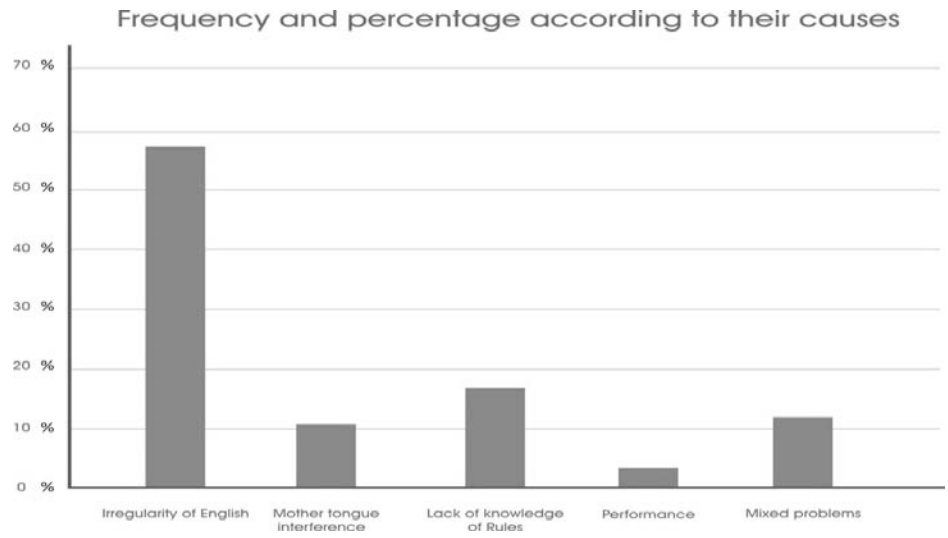

Chart 3: Causes of spelling errors according to their frequency and percentage

- Dropping the final e in some words when adding inflections (smokeing for smoking).
- General spelling rules that can apply to a big number of words and have a limited number of exceptions. For example, writing city as cty, because of lack of the knowledge that the grapheme c is only pronounced as /s/ when followed by the graphemes e, i, and y.
- Performance, contains the errors that students seemed to have committed as a result of haste or fatigue (if for of).

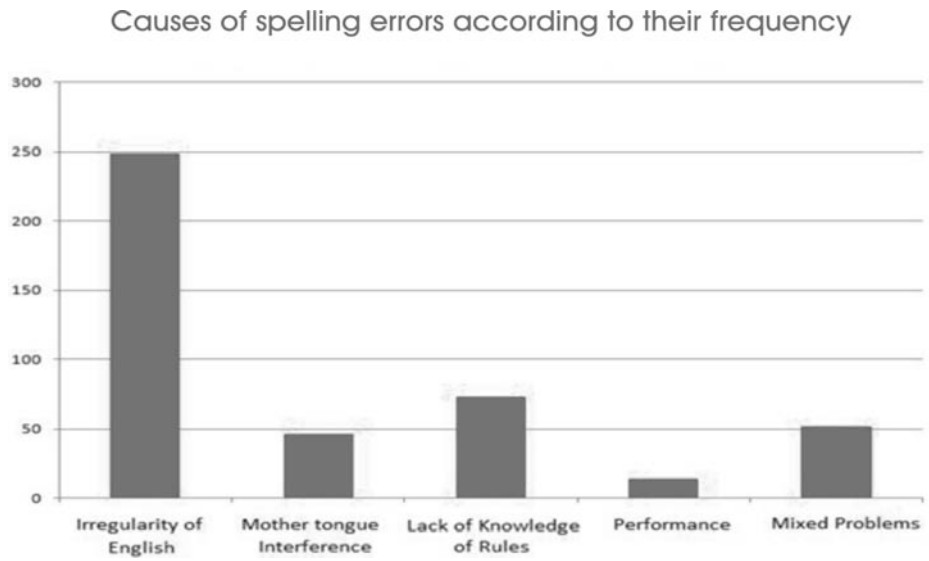

Chat 2: Likely causes of spelling errors

The most frequently category is the irregularity of English with 249 words. While lack of knowledge of rules is the second most frequency category with 73 words. The third is most frequency category is mother tongue interference, and the last is the performance with 15 words only.

Irregularity of English, contains errors caused by the non-phonetic nature of English. Some examples are:

- Omission of silent letters (rites for writes).
- Writing words as they are pronounced (laivfor live).
- Wrong vowel graphemes (capetalfor capital).
- Disordering vowel graphemes (bueatifallfor beautiful).
- Confusing homophones (were for wear).

Mother Tongue Interference, includes the errors which resulted from the differences between the written and sound systems of English and Arabic. Some examples are: (for a complete list of those rules, which were used as criteria for classifying words under this category see Methodology section).

- Replacing the sounds that are not found in Arabic, such as /p/, /v/, and /č/ with their closest written equivalents that are found in Arabic (clup forclub, cofers forcovers, and shange forchange).
- Breaking consonant clusters (weset forwest).
- Reversing the direction of some graphemes as caused by the right to left directionality of Arabic (dig for big).
- The deletion of short vowels (vist forvisit).

Lack of Knowledge of Spelling Rules and their Exceptions, contains the words that were misspelled because students seemed to lack the ability to apply some of the basic spelling rules of English. Some examples are: (for a complete list of those rules that were used as criteria for classifying words under this category see Methodology section).

- Forming the plural of the words that end with the letter y (citys for cities). o Doubling the last consonant in words that end with a CVC combination of letters (fater for fatter).

30%). As for the other types of errors, they occurred much less often than the previous two types. Addition errors were the third commonest type of errors ranging just over 14%. Mixed errors is about 12%, Disordering errors were the fifth commonest type of errors with a percentage ranging about 8%. Figure shows that the least common type of errors was segmentation.

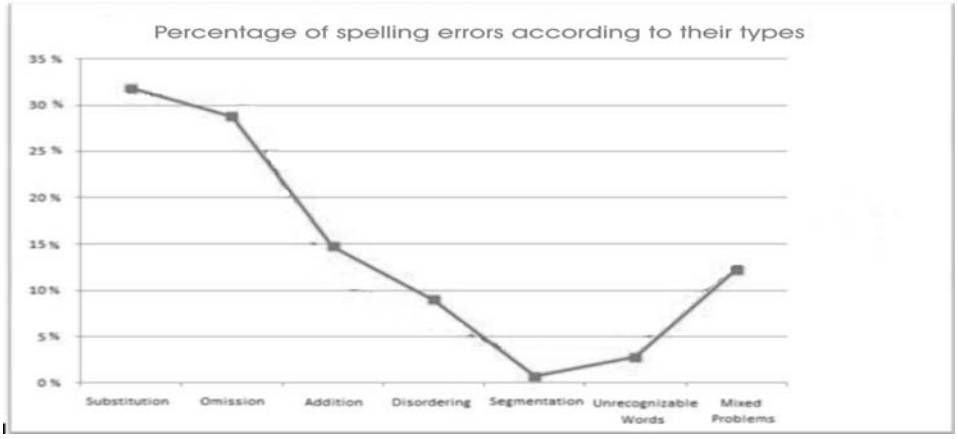

Figure 1: Frequency and percentage of spelling errors according to their types

Generally, spelling errors were highly concentrated in Substitution and Omission errors which constituted around 61.8% of the total number of errors. To a certain extent, the results of the current research correspond with the results of a number of similar studies in terms of the types of errors and their prominence.

B. Likely causes of spelling errors

The errors identified in the corpus were analyzed and attributed to one of four causes. Below is an overview of the four categories with some examples from the corpus.

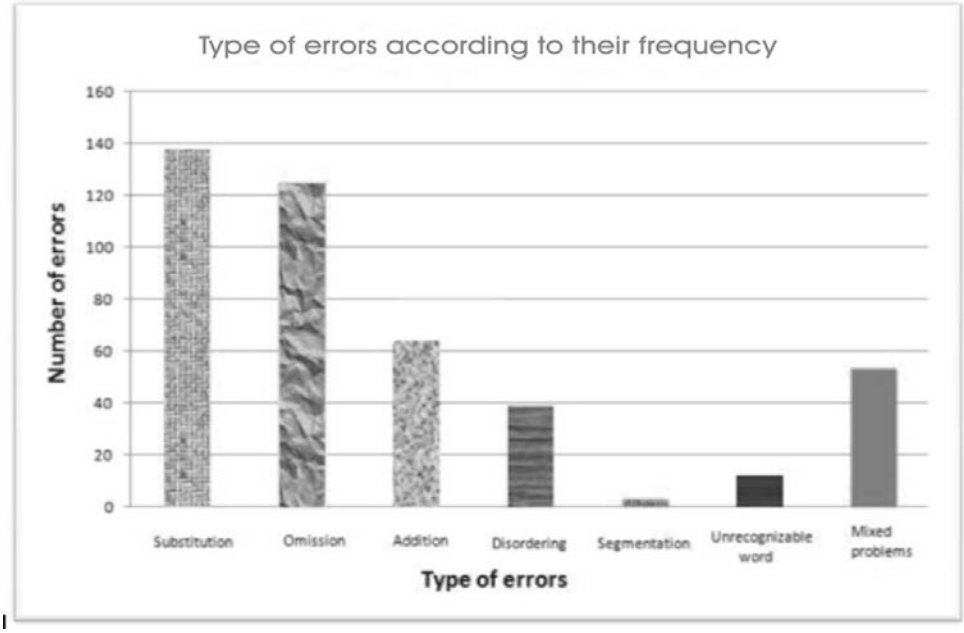

Chart 1: Frequency of spelling errors according to their types

In this chart, we can clearly observe that the high frequency error is occurring in the type of substitution, which is very close to the frequency of Omission. Both of them are between 120- 140 words while, the category of addition comes in the third higher frequency with more than 60 words, then mixed problem words with more than 50 words and the rest comes lower as it mentioned in table 2 with exact numbers. By the help of the analyses of the data, we found that the category of segmentation is the less frequent type among others with three words only whereas, the category of unrecognizable words with 12 words among the compositions of the students.

Depending on the below figure, we can find that substitution and omission are the most highly frequencies with higher percentages (over

- Substitution, substituting one letter or more for other letters in a word (adout for about).
- Omission, omitting a letter or more in a word (Arabin for Arabian).
- Addition, adding a letter or more to a word (capitale for capital).
- Disordering, reversing the order of adjacent letters in a word (aest for east).
- Segmentation errors, writing one word as two (power ful for powerful).
- Unrecognizable words, words that were unreadable (tish).
- Mixed problems errors, words that have more than one error from the above errors such as moush for (much)

Table 2 and Figure 1below summarize the findings related to the numbers and percentages of the identified spelling errors classified according to their types.

Table 2: Numbers and percentages of spelling errors according to type

Substitution	Omission	Addition	Disordering	Segmentation	Unrecognizable	Mixed Problems	Total no. of errors analyzed
138 31.7972%	125 28.8018%	64 14.7465%	39 08.9862%	3 0.6912%	12 02.765%	53 12.212%	434 100%

The following chart is about the frequency of spelling errors according to their types

misinterpretations or misrepresentations of English phonemes or graphemes, but rather as evidence of lack of fine motor control. Examples of such errors are writing beoause instead of because and i'w instead of i'm.

3. Results and Discussion

3.1 Seriousness of the spelling problem

In order to get insight into the seriousness of this spelling problem, the frequency of spelling errors in students' compositions were calculated (see Table 1).

Table 1: Number of words in students' compositions and the frequency of errors

Number of Words	Number of Errors	Frequency of Error
4742	434	10.9

Table 1 illustrates that the frequency of spelling errors in students' compositions averaged out at 1 spelling error nearly every 10 words.

3.2 Categorization of Errors

Spelling errors from students' compositions were analyzed and categorized according to their types and likely causes.

A. Types of spelling errors

- The spelling errors that were identified in students' compositions were analyzed and categorized into five types. Two categories were created for unrecognizable words and mixed problems words.

written and sound systems of English and Arabic. English has some sounds that are not found in Arabic, such as /p/ as in park, /v/ as in very, and /č/ as in much. Many ALEs replace these sounds with their closest written equivalents that are found in Arabic, which are the b, f, and sh respectively. For example, some learners would write shange for change. "Consonant clusters" is another problem that comes under this category. In Arabic, these clusters are very rare. That is why; some ALEs break these clusters by inserting a vowel sound in the words, as writing seplash for splash. Another problem is the problem of graphemes that confuse some students, while thy write d/b and p/q. one reason for this error is right to left directionality of Arabic writing system, which is expected to cause many Arab learners to confuse these letters and spell, for example, about as adout. The deletion of short vowels, as in writing seven as svnis a further problem that come under this category, presumably because such vowels are not represented in written Arabic.

"Lack of knowledge of spelling rules and their exceptions" is the third cause of errors. This category contains the words that were misspelled because students seemed to lack the ability to apply some of the basic spelling rules of English, such as forming the plural of the words that end with the letter y such as buddys for buddies, doubling the last consonant finall for final, or dropping the final e when adding inflections such as carfully for carefully.

The final cause of errors is "Performance". This category contains the errors that students seem to commit as a result of haste or fatigue, such as writing m instead of n. Errors were categorized as performance errors on the basis that the letter (s) causing the error did not appear to be plausible as

B-2 Categorization by cause

In order to get more insight into spelling problems, it might be useful to consider as well the likely causes behind spelling errors in order to develop suitable activities that can help overcome or at least reduce them. The errors identified in the corpus were analyzed and attributed to one of four causes described below. It needs to be pointed out here that though the classification of errors identified in the corpus into their likely causes was done cautiously in light of related literature (e.g. Ringbom, 1977; Ramadan, 1986; Odlin, 1989; Broselow, 1993; Al- Bakri, 1998; Kharma&Hajjaj, 1997; Ediger, 2001; Swan &Smith, 2001; Bahloul, 2007; Fender, 2008), it depended on my own analytical judgment. Thus, error in this classification is possible.

The first category of errors is "Irregularity of English." This category contains the errors that are mostly caused by the non-phonetic nature of English orthographic system. Unlike English, Arabic has a highly phonetic orthographic system, as words are mostly written as they are pronounced. Therefore, this difference is expected to cause ALEs some spelling problems. One example is that English has a large number of words that have silent letters. Thus, many learners might omit silent letters. Another example is that all vowel graphemes in English have more than one pronunciation. For example, the vowel grapheme a is pronounce differently in the words have, bake, and ball. Therefore, many ALEs might write words as they pronounce them or use wrong vowel graphemes. Homophones, words that have different meanings and different spellings but sound the same, also are expected to cause learners some confusion.

The second cause of errors is "Mother tongue interference". This category includes the errors which result from the differences between the

A- Seriousness of the problem

The seriousness of the problem was measured by calculating the frequency of errors in students' compositions.

b- Categorization of errors

In order to show what the predominant types and likely causes of spelling errors, the identified errors were classified according to type and likely cause.

B-1 Categorization by type

The spelling errors that were identified in students' compositions were analyzed and categorized into five types. A sixth category was created for unrecognizable words. Below is an explanation of each category.

1. Substitution, includes errors caused by substituting a letter or more for another, as substituting o for a in small (smoll).
2. Omission, includes errors caused omitting one letter or more, as omitting e in the word friend(frind)
3. Addition, refers to adding an extra letter or letters to a word, as in adding a final e to the word capital (capitale).
4. Disordering, refers to disordering some letters in a word, such as writing sea as (sae).
5. Segmentation, refers to writing one word as two, as segmenting the word breakfast (break fast).
6. Unrecognizable, includes words that were unrecognized because they were unreadable, such as babiuto.

In Iraq, a few researches investigate spelling problems. The current study is needed to fill this gap in order to gain new insights into the spelling problems that face Iraqi students and possible teaching strategies that could help overcome spelling problems.

2.4 Research Design

Only one instrument or research method was used for collecting data: students' compositions. Students were asked to write a composition of 150 words about a topic that was thematically related to what they had studied in their textbooks. The frequency of spelling errors in these compositions was noted. Additionally, the spelling errors identified were categorized according to type and likely cause.

2.5 Error analysis procedures

In order to identify the spelling errors, each piece of writing was read more than three times by the researcher. Misspelled words were marked with a blue, but sometimes red check for identification purposes. Then, a random sample of 20 compositions was given to a colleague to review them in order to make sure that the spelling errors and the total number of words was identified correctly. A total of 434 spelling errors were collected for analysis. Once the error corpus was collected, it was used for the following purposes:

- The frequency of errors was calculated, in order to measure how big the problem is.
- To find out what are the main types of spelling errors and what are the reasons behind this errors.

(5.23), Unclassified (5.84), and Miscellaneous (5.23). These results are, except for the category of Pronunciation, very similar to the results of the current study in terms of the identified types and significance of each type.

Al-Karaki (2005) identified six types of errors that are similar to the categories identified in the current study. Additionally, salient similarities were identified regarding the most prominent types of errors. However, while in Al-Karaki‟s research Omission errors occupied first place at 34.1% and Substitution errors came in second place at 24.2%, the current study revealed that Substitution errors are more prominent than Omission errors

To sum up, disregarding the different terminology and classification methods that different studies used (discussed above), similar to the current study, Substitution, Omission, Addition, Disordering, and Segmentation errors were the commonest types of errors in all the studies reviewed. Additionally, similar to the current study, Substitution, Omission, and Addition errors were the most prominent types of errors in most studies reviewed.

2.3 Significance of Current Study

Clearly, English spelling is a problem for most learners of English. Nevertheless, the linguistic differences that exist between Arabic and English seem to complicate English spelling even more for many ALEs. Consequently, it is expected that ALEs sometimes make different spelling errors from other learners from other language backgrounds, and thus require different instructional procedures. Thus, it is important to have a close look at the specific problems that ALEs have in general and in Iraq in particular, and not depend entirely on other studies done in different contexts and on students from other language backgrounds.

and Derivation errors. Thus, it was needed to combine the proportions of Omission errors in those two categories. Following is an overview of the most prominent types of errors in other studies.

In Book and Harter (1929), Omission errors comprised 21% of the total number of errors, taking into consideration that this percentage does not include the proportion of omission errors which were also found in the category of Non-doubling letters, because no percentage of errors was mentioned for this category. Similarly, excluding one category for which there was no percentage indicated, Addition errors comprised 19.3% of the errors. Disordering errors comprised 7% of the identified errors. As for Substitution errors, no proportions were indicated.

Ramadan (1986) divided spelling errors into three main categories: Morphemic, Intra-morphemic, and Splits. Each of these categories was divided into subcategories. The subcategories had many types in common with the types identified in the current study with similar prominence. Omission constituted an average of 29.5%. Addition errors comprised 4.4%. Segmentation errors (called Splits in Ramadan‟s study) comprised 6% of the identified errors. As for Substitution and Disordering errors they were also found in Ramadan‟s findings. However, it was difficult to calculate their percentages as they were part of the categories of Articulation, Ambiguous correspondence, and Phonetic errors. These categories also had some addition and omission errors in them.

Al- Bakri (1998) identified eight types of errors, 4 of which, according to the researcher, comprised significant portions of the errors: Substitution (19.98%), Insertion (17.84%), Omission (16.75), and Inversion (16.69). The other less significant types of errors were Segmentation (13.87), Pronunciation

classification. For example, Book and Harter analyzed essays, exam papers, and dictation test papers. This resulted in creating categories for the errors that appear in dictation tests. One of such categories was created for the misspelled words that some students did not hear well when being dictated and consequently spelled them wrongly. As for differences in classification methods, Book and Harter, for example, considered adding a letter to a word that was anticipated because it appears later in the word, adding an extra letter, and doubling the wrong letter as three different categories. In the current study, all those three types are categorized as Addition errors.

A last problem that appears between some studies is that some studies did not include clear results concerning the proportions of some categories. For instance, Book and Harter (1929) mentioned the proportions for most categories. However, in some instances, they commented "only few errors were identified." Ringbom (1977) was interested in highlighting the difference in performance between the two groups of learners that he was studying without mentioning overall proportions for the categories that he created. However, from his analysis, substitution, omission, addition, and disordering were main categories. Similarly, Bahloul (2007) did not include any percentages. He only listed the types of errors that were identified.

Because of the differences in classification and number of categories that are present between the current study and other studies, it was not always possible compare results. Sometimes, it was decided to combine the proportions of two or more categories that match the characteristics of a category in the current study in order to compare the results and arrive to conclusions regarding the prominent types of errors. For example, in Ramadan (1986) Omission errors appeared under the categories of Inflection

2.2 Error Types in the Literature

A number of studies have been conducted to analyze spelling errors in Arabic and non-Arabic contexts. These studies classified errors into different types. Although many similarities existed between these studies, differences were also present. For example, different studies had different names for the same type of error. To exemplify, omission errors were present in all studies. However, they had different names in some studies. For example, Bahloul (2007) created a category called Monographicization, which contained the words in which clusters of graphemes were simplified in the written form. Such errors are categorized as omission errors in the current research.

Another difference in the method of classification between different studies is that some of the problems that were considered as types of errors in some studies were viewed as causes of errors in other studies. The current study has made a distinction between the types of errors and their causes, whereas many other studies did not make such a distinction and classified all the errors identified as types of errors. For example, Book and Harter (1929), Ramadan (1986), and Al- Bakri (1998) considered writing a word as it is pronounced a type of errors, whereas Al-Karaki (2005) considered this problem as a cause of errors. In the current research, this problem is categorized as a cause of errors within the category of the Irregularity of English.

Another difference is that different studies came up with different numbers of categories. For example, Book and Harter (1929) identified18 types of spelling errors, while Bahloul identified 12 and Al-Bakri identified 8. In the current study, only six 6 categories were identified. One of the reasons behind these differences is the variation in the methods used for data collection and

errors that they collected to three main causes: intralingual, developmental, and interlingual. However, neither Al-Bakri 1998 nor Bahloul (2007) gives percentages. Similarly, Al- Karaki (2005) attributed the spelling errors that she identified into six causes. However, she did not include a clear analysis of these causes. She only mentioned, based on her review of literature, a number of likely causes of errors supported by examples from her corpus without reporting the percentage of each. According to Al-Karaki, the main causes of spelling errors of ALE are pronunciation, differences between the sound systems of English and Arabic, overgeneralization, arbitrary nature of English word derivation, incomplete application of English spelling rules, or the lack of knowledge of the exceptions of spelling rules, and performance errors.

To sum up, lending support to the views of many researchers and the findings of many studies, the findings of the current study demonstrated that the Irregularity of English, Mother tongue interference, and the Lack of knowledge of spelling rules are the most prominent causes of spelling errors. However, some differences existed between the classification of the current study and some other studies in the literature reviewed. For example, pronunciation was viewed as a type of errors in some studies, whereas it is viewed as part of the irregularity of English in the current study. Consequently, all errors that resulted from pronunciation problems or mismatch between the written form and the spoken one are categorized in the category of the Irregularity of English. Similarly, lack of spelling rules was considered by Ramadan (1986) as a type of errors, whereas it is considered as a cause of errors in the current study.

Shemesh and Waller, 2000). The final category of errors, Performance, was also regarded by many researchers as a cause of errors that can be overcome if the habit of proofreading is built into students (Book and Harter, 1929; Smedley, 1983; Al- Karaki, 2005).

A number of studies analyzed spelling errors according to cause. However, like the case with the types of errors, differences existed between different studies in the methods used for classifying the errors and in the number of causes identified. More importantly, percentages were absent from most studies, which made comparing results not feasible.

Book and Harter (1929) classified the 18 types of spelling errors that they identified into two main categories. The first cause is that some students had inadequate mental control over the process of writing words, which caused them to misspell words the correct spelling of which they knew. The second cause is that some pupils had not observed the words correctly and so had not really learned how to spell them, which had students spell some words as they are pronounced, which caused a lot of spelling errors. While writing a word as it is pronounced was considered a type of errors in their study, it was observed as a cause of errors in other studies, such as Al-Karaki (2005). Book and Harter noted that around 25% of errors identified were caused by the tendency to spell by sound.

Ringbom (1977) also observed pronunciation errors as a type of errors responsible for a high percentage of spelling errors. Ringbom also considered Overgeneralization a main cause of errors.

Ramadan (1986) included in his classification of the types of errors a category for errors that were committed because students broke spelling rules or regular spelling patterns. Al-Bakri (1998) and Bahloul (2007) attributed the

Hence, Arab EFL learners have been generally found to manifest better and faster improvements with oral and aural proficiency than with English literacy skills (Fender, 2003; Milton & Hopkins, 2006; Ryan, 1997; Ryan and Meara, 1991). The anecdotal evidence shows that Arab EFL learners perform much better at the listening and speaking levels than at EFL reading and literacy skills partly due to difficulties with word recognition and spelling. The present study is an attempt to explore the difficulties faced by Arab EFL learners with spelling competence. The study focuses in particular on the spelling proficiency of Iraqi university students, in an attempt to identify patterns among their spelling errors that can help explain the difficulties they face with English spelling.

2. Literature review

2.1 Error Causes in the Literature

The Irregularity of English is considered a source of confusion for all learners of English, including native speakers because of the non-phonetic nature of English (Hildreth, 1962; Kharma and Hajjaj, 1997; Bahloul, 2007). Many researchers regard Mother Tongue interference as cause of errors, because research has shown that learners from different language backgrounds have different spelling problems (Odlin; 1989, Broselow, 1993; Swan and Smith, 2001; Fender, 2008). Lack of Knowledge of Rules and their Exceptions, many researchers attribute many of the spelling errors that some students commit to lack of command of spelling rules and regular spelling patterns. For them, such errors can be overcome by explicit spelling instruction of these rules and patterns (Hildreth, 1962; Ringbom, 1977;

the /k/ sound can be represented by k, c, ck, or ch, depending on where it occurs in the word. Another example is the graphemic sequence gh which has three different pronunciations as in though, enough and ghost and the /f/ sound which is represented by different letter combinations as in affair, enough and pharaoh. Besides, the English language has more phonemes than graphemes, such as the letter s which can represent the sounds /s/ or /z/. Moreover, the context can greatly influence orthographic information. For instance, an e at the end of a one-syllable word lengthens the preceding vowel and double letters do not often appear at the beginning of words. It is also important to possess some fair morphological knowledge of words and derivatives to become an effective speller in English. The spelling of the suffixes ed for past or s for plural are good examples. Similarly, morphological knowledge helps discover the link between related words, such as 'signature' and 'sign' despite their formal dissimilarity. In brief, good English spelling requires a complex interaction between phonology, orthography and morphology (Treiman and Cassar, 1997).

Spelling competency becomes even more challenging for EFL Arab learners due to the dissimilarity between English and Arabic orthography. Modern Standard Arabic (MSA), the formal or literary form of Arabic used for all written texts, is written from right to left and letters within words should be combined when possible. MSA also uses an alphabetic orthography that consists of 28 letters. They mainly represent consonants but also include three letters that correspond to long-vowel phonemes. In addition, diacritics, which are marked above or below letters, represent different sounds, such as three short vowels, no vowel or vowel lengthening (Bauer, 1996; Fischer, 1998).

1. Introduction

The English language has become the world's lingua franca; it is the main language for international communication in different fields including commerce, industry, politics and education. This is the main reason why millions of language learners all over the world are striving to improve their English language proficiency. An essential component of this proficiency is improving one's ability to communicate via writing since it is crucial to effective communication and essential to employment in today's world. One important factor to consider with writing competency is spelling as one single misspelled word can change a word and alter the whole meaning of the sentence. In general, good spelling is regarded as a sign of good education whereas poor spelling is considered ill (Fageberg, 2006).

Poor spelling can have drastic effects on reading and writing. As Templeton and Darrel Morris put it, "Orthographic or spelling knowledge is the engine that drives efficient reading as well as efficient writing" (1999: 103). Good spelling knowledge is extremely important for effective word recognition, which can greatly enhance or hinder reading. As for writing, poor spelling can make writing a labored activity with regular interruptions to the thought process by excessive attention to spelling (Moats, 2000). Poor spelling also limits the writer's choice of words, which negatively impacts creativity and leads to short and sometimes incoherent pieces of writing. In addition, poor spellers often have low motivation to write (Sitton, 1995).

On the other hand, the complexity of English spelling which lacks clear sound-to-grapheme rules is the main reason of the problem. For example,

المستخلص

الكتابة هي نظام محوري ينقل الكلام المنطوق من شيء مسموع إلى شيء يرى بالعين ويقرأ. حيث يعرف مقدار ومستوى تعلم الاشخاص ليس من خلال معرفتهم للقراءة والكتابة على نحو صحيح فقط وانما يتعدى الامر الى معرفتهم لتهجئة الكلمات بشكل صحيح أيضًا. بشكل عام , قد يعاني متعلمو اللغة الإنكليزية كلغة ثانية في كتابتهم أكثر من اولائك الذين تكون فيه اللغة الإنكليزية لغتهم الام او الاولى ولأسباب مختلفة. بين متعلمي اللغة الثانية, يُعتقد بأن المتعلمين العرب هم من اكثر المتعلمين معاناة في إملاء اللغة الإنكليزية اذا ما قورنوا بباقي متعلمي اللغة الانكليزية من اصحاب اللغات الاخرى. تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وتصنيف وشرح الأخطاء التي يرتكبها دارسي اللغة الإنكليزية كلغة أجنبية من منظور علم اللغة. حيث ان عينة هذه الدراسة هم خمسون طالبًا (طلبة المرحلة الأولى لقسم اللغة الإنكليزية في كلية الإسراء الجامعة) جميعهم من الناطقين باللغة العربية , وقد تم جمع وتحليل الأخطاء الإملائية من قطع إنشائه كتبها الطلبة. حيث تم من خلالها حساب تكرار الأخطاء الإملائية وصنفت الأخطاء وفقا لأنواعها والأسباب المحتملة. تتوافق نتائج هذه الدراسة مع الأبحاث السابقة التي وجدت أن الأخطاء الإملائية التي ارتكبها المتعلمون العرب ترتبط بشكل كبير بتأثير اللغة الام على اللغة الانكليزية وان أكثر الأخطاء الإملائية شيوعًا هي مضاعفة الحروف الصحيحة واخطاء الحروف الصامتة والاخطاء التي تحدث مع حروف العلة بشكل عام وحرف ال [e] الذي يقع في نهاية الكلمة بشكل خاص. لذلك , يتوجب على المدرسين العرب تفحص هذه المشكلة.

كلمات مفتاحية: الكتابة، الأخطاء الإملائية، أنواعها وأسبابها.

Abstract

Writing is a pivotal system that transfers spoken utterances from being heard to being seen and read. Literacy is appraised not only by reading and writing accurately, but also spelling words correctly. Generally speaking, second language learners (L2) may struggle in their English writing more than first language speakers (L1) due to different reasons. Even among L2 learners, it is believed that Arab learners struggle with English spelling more than any other non-native speakers. The present study aims at identifying, classifying and explaining the errors that EFL students make from linguistic perspectives. The sample of the study is 50 students (first grade of English Department at Al Esraa University College) all of them are native speakers of Arabic, spelling errors were collected and analyzed from their written composition. Frequency of spelling errors was calculated. Then, errors were categorized according to their types and likely causes. The results of this study are consistent with previous researches, which found that spelling errors made by Arab learners are associated with the impact of their L1. The most common spelling errors are consonant doubling, silent letters, final [e] and vowels in general. It is, thus, indispensable for Arab instructors to scrutinize this dilemma explicitly.

Keywords: Writing, Spelling errors, Types and Causes.

Spelling Errors in English Composition: A Case Study of Iraqi University Students

Assist. Lecturer Farah Jaber Khalaf
Dept. of English, Al-Esraa University College, Baghdad/Iraq
farahjaber2018@yahoo.com

الأخطاء الإملائية عند الكتابة باللغة الإنكليزية: دراسة حالة إفرادية لطلبة الجامعات العراقية

م.م. فرح جابر خلف الزركاني

قسم اللغة الإنكليزية , كلية الاسراء الجامعة, بغداد\العراق

Contents

Guidelines of Publication in the Al–Esraa University College Journal for Social and Art Sciences..... E5

Spelling Errors in English Composition: A Case Study of Iraqi University Students
Assist. Lecturer Farah Jaber Khalaf.....E15

(A Written Undertaking (Pledge) of Intellectual Property)

I /We hereby certify that ..... I /We are the author who has achieved and written the article entitled .....

.....

I /We conform that this article has never been published in any other journal whether locally or internationally . I /We submit this article for consideration for publication in the Al-Esraa University College Journal for Social and Art Sciences issued by the Al-Esraa University College.

Signature (s) :

Date:

(A Written Undertaking (Pledge) of Copyrights Transfer)

I / We hereby certify that I / We ....., are the authors of the article entitled .....

.....

I /We agree to transfer the copyright to the Al-Esraa University College Journal for Social and Art Sciences issued by the Al-Esraa University College.

Signature(s) :

Date:

5- Reference should be listed according to (APA) and as the examples mentioned:

A .Scientific research in a Journal.

Authors name, year, research title, journal name, volume, issue number and page , numbers.

B. Books.

Authors name, year, title of the book, edition, publishing house and number of pages.

C. Theses and dissertations.

Authors name, year, title of thesis, address of the college and university, and number of pages.

D. Scientific research in the proceedings of a scientific conference or symposium.

Authors name, year, the paper title, the name of the conference or the scientific symposium, venue, the starting and ending pages of the paper.

The journal is highly committed to preserving the intellectual property rights of authors.

Articles are sent to the Al-Esraa University College for Social and Art Science at the following address:

Al-Esraa University College –Documentation and Scientific Publishing Department

Baghdad – Iraq

E_mail : al-esraajournal@esraa.edu.iq

- The reviewer should clarify in a separate sheet the basic modifications suggested before accepting the article for publication.
- The reviewer has the right to get the manuscript back to him after making the necessary modifications to make of sure of the authors commitment.
- The reviewer must register his / her name, scientific degree work , address and the evaluation date, with the signature of the evaluation form sent, accompanied by the article submitted for evaluation.

References

1- The International Standard System of Units (SI) is used. Internationally-approved scientific abbreviations can be used on condition that it should be written in full for the first time in the text.

2- Tables and figures are numbered respectively as they appear in the paper providing titles on the content of the table or the figure. Each of them is indicated in the same sequence in the manuscript.

3- Scientific (Latin) names of the plants, animals and others must be written in italics to be distinguished from the rest of the text. Chemical substances (insecticide, drugs …etc.) should be given their scientific names, not their commercial ones.

4- References in the text of the manuscript are indicated as follows:
The title or last name of the author and the year if the work is done by one scholar. if there were two authors they should be mentioned along with the year. In case of being three and more, the first one is mentioned then et al., and the year.

10- The abstract in English must be obvious and expressive about the research in a precise manner and not necessarily be a literal translation of the Arabic abstract

Reviewer Guidelines

Below are the terms and requirements to be taken in consideration by the reviewer of the research sent for publication in this journal:

- Filling the evaluation form sent with the research to be evaluated accurately and not leave any paragraph without an answer.
- The reviewer must make sure that the titles, both Arabic and English, are linguistically identical. If not, an alternative title is to be suggested.
- The reviewer should state whether tables and figures seen in the research are thorough and expressive.
- The reviewer should state whether or not the authors uses statistical methods correctly.
- The reviewer should state whether the discussion of the results logically sufficient.
- The reviewer should determine the extent to which the authors uses modern scientific evidences.
- The reviewer should clearly indicate one of the three options as follows:
  - The research is suitable for publication without modifications.
  - The research is suitable for publication after changes are made.
  - The research is not suitable for publication

2- The title of the research should be brief and expressive

3- Authors names: the names of authors and their work place addresses should be clearly written along with the first authors e-mail address.

4- An abstract includes a brief of 250- 300 words, followed by the names of authors and their addresses. It should be written in one continuous paragraph.

5- Introduction: includes a review of information relevant to the subject of research in the scientific sources, ending with the aim of the study and its rationale.

6- Materials and Methods : should be fully detailed if they are new. In case of being already published, they should be mentioned in brief with reference to the sources and the use of System International Units (S.I.U.s).

7- Results and Discussion: should be shown in a concise, meaningful and sequential manner. The results are presented in the best form. After being referred in the results, tables and figures should be place in their designated positions.

8- The Arabic numerical system should be used in the researches submitted for publication. The discussion of the results represents a brief expression of the results and their interpretations.

9- Writing the references in the list shall include the name (s) of the authors, the publication year, the title of the research, the name of the journal, volume number, issue number and the number of pages. e.g. Ali, M. M. (2018), Effect of Special Exercises in the Development for Youth Players with Fencing. Journal of Al-Esraa University College, Vol. 1, No. 1:73-103.

Terms of publication

1. Each manuscript must be typed using a computer in a single spaced text on one face of the A4 paper (size A4) using 12 font size type (Times New Roman and Simplified Arabic), while the titles in Arabic and English should be written using 14 font size. A 2-cm margin must be left from top and bottom, and 3 cm from right and left. Articles should not exceed more than 15 pages including tables, figures, and resources taking in consideration that the whole work is written on one face of A4 papers.
2. It is not advisable to publish an article by neither the editor-in-chief nor the members of the editorial board of the journal, whether it is a solo or joint work.
3. After being approved for publication, the article is to be presented in three hard copies and an electronic one. The article is submitted in the final form by being printed on a regular basis for all pages excluding the first one which has the abstracts of the article in both Arabic and English. the CD copy of The article should be made using Microsoft word 2010.
4. Papers may be accepted in both Arabic and English. However, English is highly preferred.

Author Guidelines

Below are the terms and requirements need to be considered by the researcher wishing to publish in this journal:

1- The research must not published in any other scientific journal and has not been completed for more than four years prior tp publication.

while are required major modifications as determined by the other, or in case of major modifications by both reviewers .

- The authors should be committed to fill in a form clarifying their intellectual property of the manuscript and that did not publish it in any scientific journal or even a symposium.
- All the papers submitted for publication would be subjected to plagiarism using “Turnitin”.
- Prior to publication, the manuscript will be reviewed by a language checker, both Arabic and English, and that the authors should comply with the modifications suggested.
- The journal complies with a publication policy reflecting its commitment to research ethics and the items of the Committee on Publication Ethics.
- The journal is committed to the scientific journal-related instructions issued by the Ministry of Higher Education and Scientific Research / Directorate of Research and Development.
- The Editorial Board has the right to make formal and linguistic modifications required.
- The Editorial Board has the right to decline the paper for publication without giving reasons.
- Manuscripts will not be returned to the authors, whether accepted or not.
- Author will be provided with a single copy of the journal in which the paper is published.

Guidelines of Publication in the Al-Esraa University College Journal for Social and Art Sciences

Guidelines of publication in the Al-Esraa University College Journal for Social and Art Sciences.

The Al-Esraa University College Journal for Social and Art is published annually by the Al-Esraa University College in term of two issues per year.

- The journal is concerned with publishing scientific papers in the Social and Art Sciences as following:
  - Law, Administration and Account Science.
  - Art Sciences.
  - Physical Education Science.
- Paper submitted for publication must not have been published or sent for publication elsewhere.
- Paper submitted for publication in the journal will be subjected to evaluation by two highly qualified reviewers in the subject matter. A third reviewer might be requested, if necessary. Note that the names of reviewers are denied when sending the notes back to the authors.
- The authors should comply with the necessary modifications suggested by the reviewers. Manuscript will be declined in case of both reviewers' agree on a decline, or declined by one of them

Liguistic Consultant

- **Prof. Dr. Ghaleb F. Al-Matalabi** Al-Esraa University College / Iraq
- **Prof. Dr. Saad F. al-Hassani** Al-Esraa University College / Iraq

Intellectual Safety

- **Assist.Prof. Dr. Akram A. Amber** Al-Esraa University College / Iraq
- **Assist. Lec. Mr. Majeed J. Muhsen** Al-Esraa University College / Iraq

Financial Manager

- **Mr. Bashar Q. tayeb** Al-Esraa University College / Iraq

Editor in Chief

- **Assist. Prof. Dr. Abdul-Razaq J. Al-Majidi** Dean of Al-Esraa University College / Iraq.

Editor Manager

- **Assist. Prof. Dr. Akram A. Anbar** Dean Assist. for Student Affairs, Al-Esraa University College / Iraq

Editorial Board

- **Prof. Dr. Mousa A. Al-Mousawy** Advisor/ Ministry of Higher Education and Sci. Res./ Iraq
- **Prof. Dr. Mustafa Khatab** Arabian Organization for Administration Sciences / Egypt
- **Prof. Dr. Sami Mohammed** Al-Zarkaa University/ Jordan
- **Prof. Dr. Munir F. Saleh** Middle University for Technology/ Iraq
- **Prof. Dr. Hassan N. mohammed** Al-Esraa University College / Iraq
- **Prof. Dr. Malik Yousef Al-Matalabi** Al-Esraa University College / Iraq
- **Assist. Prof. Dr. Abulnasser Alag Hafedh** Ministry of Higher Education and Sci. Res. / Iraq
- **Assist. Prof. Dr. Yousef D. Yousef** Al-Esraa University College / Iraq
- **Assist. Prof. Dr. Jassim M. Douai** Al-Esraa University College / Iraq
- **Assist. Prof Dr. Wafa A. Hamed** Baghdad University / Iraq
- **Lecturer Dr. Ayad A. Al-Taweel** Al-Esraa University College / Iraq

AL Esraa

University College Journal for Social and Art Sciences

A Periodical Comprehensive Refereed Scientific Journal - Issued by: AL-Esraa University College Baghdad - Iraq

ISSN: 2706 - 7181.
E-ISSN: 2707 - 1170
The number of deposit at books and documents house,(2193), Baghdad,Iraq (2019).

Vol.(2), No.(1)-2020

ISSN: (2706- 7181).
E-ISSN: (2707- 1170)
The number of deposit at books and documents house,(2193), Baghdad,Iraq(2019).

Republic of Iraq
Ministry of higher education and scientific research
AL-Esraa University College

AL-Esraa University College Journal

FOR SOCIAL AND ART SCIENCES

Scientific Journal
Issue by AL-Esraa University College
Baghdad Iraq

Volume(2) - N°.(1).
2020